كلية الآداب بقنا
QENA FACULTY OF ARTS
قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغـــرافية

جامعة جنوب الوادي
كلية الآداب

جغرافية العمران الريفي

إعداد

د/ محمد علي الهويدي

مدرس جغرافيا العمران والمساحة والخرائط

قسم الجغرافيا- كلية الآداب - جامعة جنوب الوادي

2022

تقديم

الحمد لله الذي أحاط بكل شيء علمًا، ووسع كلّ شيء حفظًا، والحمد لله الذي أحاط بكل شيء سلطانُه، ووسعت كلّ شيء رحمتهُ، اللهم لك الحمد على حلمك بعد علمك، ولك الحمد على عفوك بعد قدرتك، اللهم لك الحمد على ما تأخذ وتعطي، ولك الحمد على ما تميت وتُحيي.

وبعد،،،

تمثل جغرافية العمران فرعًا مهمًا من فروع الجغرافية البشرية، حيث تختص بمعالجة العلاقات المتبادلة بين الإنسان وبيئته وانعكاسها على نمط الحياة السائد، وتنقسم جغرافية العمران إلى قسمين رئيسين هما جغرافية العمران الريفي، وجغرافية العمران الحضري.

يتألف هذا الكتاب من ثمانية فصول، **يتناول الفصل الأول** جغرافية العمران الريفي من حيث نشأتها، ومراحل تطورها، وتعريفها، بالإضافة إلى تحديد ميدان دراسة جغرافية العمران الريفي، وكذلك التعرف على علاقة جغرافية الريف ببقية الفروع الجغرافية والعلوم الأخرى، يضاف إلى ذلك دراسة أهم مناهج البحث في جغرافية الريف.

يهدف الفصل الثاني إلى دراسة أسس تصنيف المحلات العمرانية الريفية وفقًا لمجموعة من الأسس تختلف فيما بينها من حيث الدقة والأهمية، بالإضافة إلى تصنيف المحلات العمرانية حسب الحجم.

خصص الفصل الثالث لدراسة العوامل الجغرافية المؤثرة في العمران الريفي، التي تنقسم إلى مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية، حيث تؤثر هذه العوامل في العمران الريفي بدرجات متفاوتة.

يدرس الفصل الرابع سكان الريف من خلال التعرف على مصادر بيانات سكان الريف، وتوزيع سكان الريف، بالإضافة إلى دراسة نمو سكان الريف، وكذا دراسة تركيب السكان الوظيفي وخصائهم السكانية.

يشمل الفصل الخامس دراسة مورفولوجية المحلات العمرانية الريفية من حيث دراسة العوامل المؤثرة في شكل المحلات العمرانية الريفية، يضاف إلى ذلك التعرف على معاملات قياس شكل المحلات الريفية.

يتضمن الفصل السادس دراسة تصنيف المحلات العمرانية الريفية؛ وذلك من خلال تصنيف المحلات الريفية حسب دلالات الأسماء، وكذلك تصنيفها حسب الموضع، يضاف إلى ذلك تصنيف المحلات الريفية حسب الحجم، وكذا تصنيفها حسب الوظيفة.

يدرس الفصل السابع خصائص المسكن الريفي من حيث التعرف على أنواع المسكن الريفي، وكذلك تصنيف المسكن الريفي، يضاف إلى ذلك وصف المسكن الريفي.

تناول الفصل الثامن دراسة العلاقات المكانية بين مراكز العمران الريفي والحضري من خلال إبراز التفاعل بين مراكز العمران الريفي والحضري من ناحية، ومراكز العمران الريفي وبعضها البعض.

والله ولي التوفيق،،،

دكتور

محمد علي الهويدي

١٤٤٣ هـ/ ٢٠٢١ م

الفصل الأول

جغرافية العمران الريفي

(التعريف - النشأة والتطور- المنهج)

أولاً- تعريف جغرافيا الريف وجغرافية العمران الريفي.

ثانيًا- نشأة جغرافية العمران الريفي.

ثالثًا- مراحل تطور جغرافية العمران الريفي.

رابعًا- ميدان دراسة جغرافية العمران الريفي.

خامسًا- مناهج البحث في جغرافية العمران الريفي.

سادسًا- علاقة جغرافية العمران الريفي بفروع الجغرافيا والعلوم الأخرى.

أولًا- تعريف جغرافيا الريف وجغرافية العمران الريفي:

أ- جغرافية الريف:

الريف في المعاجم العربية هو الخصب والسعة في المأكل، وهو أرض فيها زرع وماء، وفي المقابل الإنجليزي (Rural)، والفرنسي (Compagne) ويعني المكان الذي يتواجد فيه أشخاص يعملون بحرفتي الزراعة والرعي، وتُعرف **جغرافية الريف** بأنها علم يهتم بدراسة البيئة الجغرافية للمحلات العمرانية ذات السمات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الريفية (غير الحضرية)، والريفية تعني ثلاث معانٍ هي:

- معنى إيكولوجي: ويتعلق بالبيئة ومكان الإقامة وما يصاحبه من متغيرات.
- معنى حرفي: ويشير إلى الاشتغال بحرفة الزراعة.
- معنى اجتماعي وثقافي: ويتعلق بالاتجاهات والسلوكيات الريفية.

وقد انتشر تعريف عالما الاجتماع الريفي ميللر_Millar، ولولف_ Lulof عام ١٩٨١م اللذان ذهبا إلى أنَّ مصطلح الريف يستخدم في تحديد المناطق الجغرافية التي تتسم بصغر حجمها السكاني، وقلة كثافتهم، بالإضافة إلى بعدها عن المراكز الحضرية الكُبرى.

ب- جغرافية العمران الريفي: Geography of Rural Settlement

تُعرف **جغرافية العمران الريفي** (Geography of Rural Settlement) بانها علم يهتم بدراسة السكن الريفي من حيث الشكل والنشأة والخطة والتطور ومادة البناء، وكذلك معرفة نمو القرى ومواضعها وأحجامها، ولم تحظى دراسة العمران الريفي باهتمام الجغرافيين إلا منذ انعقاد المؤتمر الجغرافي الدولي عام ١٩٢٥م بالقاهرة، فقد قدم ديمانجون_ A. demangeon إلى المؤتمر أول بحث في مفهوم ومنهج جغرافية العمران الريفي، وقد عكفت لجنة منبثقة عن

المؤتمر علي دراسة الموضوع وأصدرت تقريرها في مجلدات ثلاث ظهرت علي التوالي في سنوات ١٩٢٨م، ١٩٣٠م، ١٩٣١م تحت عنوان:

(International Geographical Union, Report of Commission On Types of Rural Settlement).

وتهتم جغرافية العمران الريفي بدراسة النقاط الآتية:

١- نشأة السكن الريفي.

٢- السكن غير الدائم والسكن الدائم.

٣- العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر في توزيع السكن.

٤- انماط القرى.

٥- المسكن الريفي- صفاته وأنماطه.

٦- سكان الريف- مشكلاتهم وصلاتهم بالمدينة.

أولاً- نشأة جغرافية العمران الريفي:

بدأ الاهتمام الجغرافي بدراسة السكن الريفي عام ١٩٢٥م عندما عقد المؤتمر الجغرافي الدولي الأول في القاهرة وقدم فيه العالم ديمانجون_A. Demangen أول بحث يعالج مفهوم جغرافية السكن في الريف ومنهج دراسته؛ ومع ذلك لم يحظ الريف كمجال للدراسات الجغرافية بأي اهتمام كبير من الجغرافيين منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، عكس الوضع بالنسبة للعمران الحضري الذي حظى على اهتمام شديد من الجغرافيين كنتيجة لحركة التحضر التي سادت العالم الغربي وبخاصةٍ بعد الحرب العالمية الثانية.

وكان العمران الريفي الفرنسي من الموضوعات التي جذبت اهتمام ديمانجون، وقد كتب في هذا الموضوع عدة مقالات في مجلة الحوليات الجغرافية، كما كتب عدد من الكتب خلال الفترة (١٩٢٠- ١٩٣٩م) واتخذ الرسم الداخلي للمساكن الريفية ووظيفتها الزراعية عاملين

أساسيين للتمييز بين منطقة وأخرى، وأعتبر كثافة المساكن أو مدى انتشارها أمرًا جوهريًا، كذلك قام بإجراء استبيان عن المواطن الريفي والمباني الزراعية وأساليب الزراعة ودور الأجانب في الفلاحة الفرنسية، وكذلك اهتم ديمانجون بوجه خاص بدراسة المدن ، وكانت دراسته لباريس التي تم نشرها عام ١٩٣٣م دراسة جيدة اعتمدت عليها الكثير من الأبحاث بعد ذلك، ثم توالت بعدها العديد من الدراسات الخاصة بالعمران الريفي وخاصةً غرب أوربا؛ وذلك لفهم المشكلات البيئية الريفية ووضع أسس التخطيط الإقليمي لها.

وربما أسهم استمرار زحف العمران والاستخدامات غير الزراعية على حساب أراضي الريف في الاهتمام بالريف كمجال للدراسات الجغرافية نظرًا لأهميته الاقتصادية والسكانية والاجتماعية؛ مما أدى إلى ظهور عدة دراسات في هذا المجال منذ عقد الستينيات من القرن العشرين، وعلى الرغم من ذلك لم يحظ بالاهتمام الكافي بين الدراسات الجغرافية على مستوى العالم العربي.

ويمكن القول بأنَّ الاهتمام بالدراسات الجغرافية المتعلقة بجغرافية الريف زاد في العصر الحديث وبخاصةً خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين؛ وذلك نتيجة لمجموعةٍ من الأسباب أهمها:

– أنَّ هناك الكثير من سكان الحضر قد أصابتهم نوبة العودة إلى سكنى الريف في الوقت الحاضر أو استخدامه على أقل تقدير في عمليات الترفيه والترويح.

– طرأ على البيئة الريفية تغير واضح، وترتب على ذلك ظهور عدة مشكلات بعضها يعود في الأساس إلى سكان المدن العائدين إلى الريف، والبعض الأخر يتعلق بالمناطق الريفية نفسها، وليس أدل على ذلك من تأثير طرق الزراعة الحديثة على أوجه الحياه في الريف والحياة البرية فيه، الأمر الذي أنعكس على زيادة الصراع بين المحافظين على البيئة الريفية والمزارعين.

– ظهور العديد من المشكلات التي تواجه المناطق الريفية المتمثلة في انخفاض الدخل، وزيادة نسب البطالة، وانخفاض عدد المساكن وتدهورها، وقلة وسائل النقل والاتصال، وتتميز هذه الجوانب بزيادة أهميتها في الدراسات الجغرافية.

ويتضح مما سبق أنَّ زيادة المشكلات التي تعرضت لها المناطق الريفية ترتب عليها زيادة اهتمام الجغرافيون بدراسة الريف لعلاج المشكلات الريفية، والمساهمة في وضع استراتيجيات تخطيطية وإدارية مناسبة، لأنَّ مثل هذه الجوانب تخضع لأساليب المعالجة الجغرافية، فجوانب التحليل الإقليمية والمكانية والسلوكية لها إمكانيات المساهمة في دراسة المناطق الريفية ومشكلاتها.

ثانيًا– مراحل تطور العمران الريفي:

الإنسان منذ نشأته وهو يحيا حياة طبيعية ريفية بمفهومها الحالي، ويرتبط تطور المجتمعات البشرية في ضوء العلاقة المتبادلة بين الإنسان والبيئة التي أخذت مراحل متعددة، ويرتبط العمران الريفي إلى حدٍ كبيرٍ بنوع الحرفة التي كان ولا يزال الإنسان يمارسها، وقد تطورت تلك الحرف، كما أنَّ الإنسان تطور في سلم الحياة البشرية، حيث بدأ الإنسان حياته جامعًا للطعام، فصائدًا للحيوانات، فراعيًا لحيواناته المستأنسة، فزارعًا مستقرًا على أرضه، وفي النهاية تحول إلى صانع مبتكر، ويمكن دراسة مراحل تطور العمران الريفي على النحو التالي:

أ– مرحلة الجمع والالتقاط:

كان نمط العمران السائد في هذه المرحلة هو النمط المؤقت الذي يتكون من مكونات خفيفة يسهل نقلها من مكان إلى آخر، حيث كان يعيش الإنسان على حرفة الجمع والالتقاط المتمثلة في جمع ثمار الأشجار البرية، وما يصطاده من حيوانات برية؛ لذلك كان الإنسان دائم التنقل من مكان إلى آخر بحثًا عن غذائه.

ب- مرحلة الصيد والقنص:

بدأت تلك المرحلة بعد أن تمكن الإنسان من صناعة أدوات بسيطة تيسر له إمكانية المعيشة، والدفاع عن نفسه، فقد صنع أدوات مثل القوس والحراب لصيد فريسته ومطاردة الحيوانات المفترسة التي تهدد بقاؤه، وفي هذه المرحلة تمكن الإنسان من التعرف على بعض الحيوانات التي حاول استئناسها، ومطاردة الأخرى، وصيد الثالثة، ونتيجة للزيادة العددية للسكان تكونت مجموعات بشرية قبلية، وتبعها نشأة القبائل على أساس درجة القرابة (عرقي)؛ مما ساعد الإنسان على البدء في بناء منازله وأكواخه بشكل يتلاءم مع مقومات البيئة الطبيعة حيث تتوفر الأحجار وأغصان الأشجار، وجلود الحيوانات وغيرها.

جـ- مرحلة الرعي:

في هذه المرحلة أصبح الحيوان يمثل جزء أساسي في حياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك بعد أن استطاع استئناس الحيوان وتطويعه لمصلحته، مما انعكس على أوضاع القبيلة، حيث اقتربت من تحديد مجال أرضي تتحرك فوقه، وأهتم الإنسان بتربية الحيوانات وزيادة أعدادها، حيث تعرف على الأرض والنباتات بشكل أفضل، وتمكن من التمييز بين الأرض المنتجة وغير المنتجة رغم امتلاكه لعدد محدود من الأدوات البسيطة التي تساعده على زراعة الأرض وفلاحتها.

د- مرحلة الزراعة:

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل تطور العمران البشري؛ وذلك نظرًا لأهميتها في زيادة كثافة وعدد المساكن الريفية، حيث تمكن الإنسان من التعرف على طريقة نمو وتكاثر النباتات فقام باستئناسها، فقد اكتملت مقومات الاستقرار البشري وتتمثل في الأرض القابلة للزراعة، ووفرة المياه، ووجود المناخ المناسب لسكن الإنسان، وبدأ نمط الاستقرار الزراعي في الانتشار؛

وذلك على حساب الأنشطة البدائية التي يمارسها الإنسان مثل الصيد والرعي، وبدأ الإنسان في الاستقرار في المناطق السهلية المنبسطة.

رابعًا- ميدان دراسة جغرافية العمران الريفي:

لكي نحدد مجالات البحث في جغرافية العمران الريفي يجب في البداية أن نحدد أمرين مهمين هما: مكونات اللاندسكيب الريفي، والعلاقة بين جغرافية الريف وجغرافية العمران الريفي.

أ- مكونات اللاند سكيب الريفي: تتألف هيئة الأرض في الريف من نطاقين متميزين هما: النطاق الإنتاجي، والنطاق الاجتماعي كما يلي:

١- النطاق الإنتاجي:

- يتألف من الأراضي الزراعية التي تنتج الغذاء وتمارس فيه العمليات الزراعية، وكذلك أراضي الغابات وتؤدي دورًا مزدوجًا في إنتاج الأخشاب وعمليات الترفيه، بالإضافة إلى أراضي المراعي وتختص بإنتاج اللحوم والألبان.

- الأراضي المراحة والبور القابلة للاستزراع: وهي أراضي تمت إراحتها لتستعيد قدرتها الإنتاجية، أما الأراضي البور وهي عبارة عن أرض ستكون تحت الإنتاج في المستقبل.

٢- النطاق الاجتماعي:

يتألف النطاق الاجتماعي من المناطق التي تشغلها المناطق السكنية بالريف، ويمارس فيها السكان حياتهم الاجتماعية، كما تضم المنطقة الانتقالية التي تختلط بها الاستخدامات الإنتاجية والاجتماعية، وتشمل المناطق التي تشغلها حظائر الماشية، مزارع الدواجن والأسماك بالريف، ومناطق منافع الزراعة والقرية مثل مخازن المنتجات الزراعية المكشوفة (الأجران)، والمخازن غير المكشوفة مثل مخازن العلف الجاف ومخازن المنتجات الزراعية، ومعامل منتجات الألبان.

١- الفرق بين جغرافية الريف وجغرافية العمران الريفي:

يختلط أحياناً على بعض الدراسين أوجه الاختلاف بين المصطلحين، ويمكن التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين جغرافية الريف، وجغرافية العمران الريفي في النقاط التالية:

- تتعلق جغرافية الريف ببيئة متميزة هي البيئة الريفية بينما تتعلق جغرافية العمران الريفي بجزءٍ صغيرٍ من البيئة الريفية وهي المناطق المبنية، وبالتالي جغرافية الريف أكثر تفصيلاً وتتخذ جغرافية العمران الريفي منها مدخلاً لها.

- كما أنَّ البيئة الريفية تشغل منطقة مستمرة من الأراضي المنتجة التي تتخللها جزر قليلة المساحة من السكن الريفي، بينما تدرس جغرافية العمران الريفي مساحات محدودة من اللاندسكيب الريفي في شكل متناثر تفصلها الأراضي الزراعية.

- تختص جغرافية الريف بأحد وجهي اللاندسكيب الحضاري وهو البيئة الريفية التي تقابلها البيئة الحضارية من الناحية الأخرى وهي بذلك تدخل ضمن دراسة عدة فروع من علم الجغرافيا مثل جغرافية الزراعة التي تعد فرعًا من فروع الجغرافيا الاقتصادية، أما جغرافية العمران الريفي فهي فرع من فروع الجغرافيا الاجتماعية.

- إنَّ مجالات التفاعل أوسع في جغرافية الريف، حيث تنشأ تفاعلات خاصة بين الجوانب الإنتاجية والاجتماعية هذا من ناحية، كما تنشأ أيضًا بين البيئة الطبيعية للريف وجوانبه الإنتاجية والاجتماعية معًا من ناحيةٍ أخرى بينما تقتصر علاقات التفاعل في جغرافية العمران الريف بين البيئة الطبيعية لمواضع القرى وموروفولوجيتها وأنماط السكن.

والخلاصة " أنَّ جغرافية الريف إطار أوسع من جغرافية العمران الريفي التي لا تعد أكثر من جغرافية إقليم حضاري متميز، بينما جغرافية العمران الريفي تتعلق بظاهرة منفردة ومتميزة وتدخل ضمن فروع الجغرافيا الاجتماعية".

❖ ميدان دراسة جغرافية العمران الريفي:

– تتعدد الجوانب التي تتناولها جغرافية العمران الريفي وأهمها دراسة أنماط المحلات العمرانية الريفية، وتطورها وتوزيعها، بالإضافة إلى دراسة المسكن الريفي، ويمكن القول بأنَّ أي دراسة متكاملة للعمران الريفي ينبغي أن تقوم على أساس دراسة عناصر هذه الظاهرة في الماضي والحاضر ومحاولة تفسير هذه العناصر، ويمكن تحديد ميدان جغرافية العمران الريفي فيما يلي:

– تختص جغرافية العمران الريفي بدراسة الجوانب المرئية التي تمت بواسطة الإنسان في تعمير المناطق الريفية، بالإضافة إلى وصف وتحليل توزيع المنشآت التي يرتبط الإنسان من خلالها بالأرض بغرض الإنتاج الأوَّلي مثل شكل وتوزيع الممتلكات الزراعية والمستوطنات غير الزراعية، وتركز دراسة المحلات العمرانية الريفية على ثلاث مستويات هي:

– المستوى الأول: تختص جغرافية العمران في هذه المرحلة بدراسة المحلات العمرانية الريفية من ناحية الشكل والوظيفة والنشأة.

– المستوى الثاني: وفيه يكون الاهتمام بشخصية ونوعية البناء غير المرتبط مثل المزارع والأسوار والحقول.

– المستوى الثالث: وفي هذه المرحلة يتم الاهتمام بالعلاقات الوظيفية لهذه المكونات البنائية التي تشكل الأنماط المتعارضة والمتغيرة للمستوطنات البشرية الريفية.

– توزيع وحدات العمران الريفي سواء كانت مزارع فردية أو عزب أو قرى وتحديد أحجامها، بحيث توضح خريطة العمران الريفي أنماط السكن الحالية والبائدة، وكذلك المساكن منتظمة التباعد وغير المنتظمة، وكذلك العوامل المؤثرة في العمران الريفي من النواحي الطبيعية والبشرية والحضارية والأيكولوجية.

– تصنيف الأنماط التوزيعية للمحلات العمرانية الريفية وعوامل توزيعها من حيث الوظيفة والتجمع والتبعثر وشكل وامتداد المساكن الدائمة وغير الدائمة، بالإضافة إلى تحديد خصائص المساكن وأنماطها وتوزيعها.

– إبراز الخصائص الديموغرافية لسكان الريف وبخاصةٍ تلك التي تميزهم عن سكان المدن وخاصةً ما يرتبط منها بالنمو والتركيب والمستوى المعيشي، ومشكلاتهم وصلاتهم الاجتماعية والإقليمية.

– تحليل أنماط التركيب البنائي للمسكن الريفي وخصائصه المميزة عن المسكن الحضري وبخاصةٍ تصميمه الداخلي وشكله الخارجي، ومادة بنائه، وتأثره بكلٍ من البيئة الطبيعية والبشرية السائدة.

– تصنيف مراكز العمران الريفي من خلال دراسة أسس تصنيف المحلات العمرانية الريفية من حيث الحجم، والوظيفة، والشكل، وطرق تنميط مراكز العمران الريفي، وعرض نماذج لأنماط مختلفة مثل القرى الخدمية، والزراعية، والقرى الكبيرة والصغيرة.

– تركيب القرية ومورفولوجيتها: ويتضمن ذلك دراسة شبكة الشوارع، والمنافع العامة، والمناطق السكنية، وتوزيع الخدمات، وخصائص السكان وشبكة المرافق.

– دراسة المشكلات التي تواجه المحلات العمرانية الريفية وتقديم الحلول المناسبة لها من خلال الدراسة العملية، وبخاصةٍ تلك المشكلات التي تعوق نموها، وكيفية تخطيطها.

خامسًا– علاقة جغرافية الريف بفروع الجغرافيا والعلوم الأخرى:

خلت معظم التصنيفات الحديثة لعلم الجغرافيا خلال القرن العشرين من جغرافية الريف كفرع مستقل من الفروع الجغرافية، بل كانت جغرافية الريف أمرًا متنحيًا عن دائرة البحث

المتخصص، ففي دراسة الأقاليم البشرية عام ١٩١٩ حدد العالم فيلر_ Fleure موضوعات الجغرافيا البشرية في ثلاث نواحي هي:

الحياة: تقابل الجغرافيا الاقتصادية في الوقت الحالي.

الحياة الجديدة: ويقابلها دراسة السلالات والمجتمعات.

الحياة الرغدة: ويدرس فيها جوانب الرفاهية والثقافة والفن.

وقسم فيدال دي لابلاش (La Blache) الجغرافيا البشرية إلى الموضوعات التالية: دراسة السكان- مجموعات البشر- الأدوات والمواد الأولية- إنتاج الطعام- السكن والعمران- الأدوات والمواد الأولية- النقل والموصلات، وفي موضوع السكن درس العمران الريفي وأشار إلى إمكانية تمييز أنماط عمرانية خاصة في مناطق الحضارات القديمة.

أما ديمانجيون (Demangeon) فقد حدد موضوعات الجغرافية البشرية عام ١٩٤٧ في دراسة أساليب الحياة في المناطق المناخية في العالم وذلك من حرفة الصيد والقنص إلى حرفة الزراعة والتجارة، ثم دراسة السكان من حيث توزيعهم، ثم الهجرة السكانية، وأنماط العمران الريفي والحضري، وفي جزء العمران الريفي تناول التوزيع وضوابطه، ثم أشكال المحلات العمرانية وتركيبها، كما قام بدراسة جغرافية عن السكن الريفي في فرنسا.

وفي عام ١٩٦٧ حدد جونز Jones تصنيفاً لموضوعات الجغرافيا البشرية تضمن موضوعات العمران الريفي، وقد حدد مجال الدراسة في التعرف على مواد بناء المسكن الريفي، ومواضع المحلات العمرانية، ونمط توزيعها الجغرافي.

وجاء العالم هوستون (Huston) عام ١٩٥٣ ليقسم الجغرافيا الاجتماعية إلى ثلاثة موضوعات رئيسة هي: السكن، والحضر، والريف وتختص الدراسة في الريف على السكن بصفةٍ أساسيةٍ.

ويتضح مما سبق أنَّه خلال أوائل الستينيات من القرن العشرين لم يظهر فرع متميز من الجغرافيا البشرية باسم جغرافية الريف، وإنَّما ظهر ما عرف بجغرافية العمران التي يمثل العمران الريفي جزء منها.

وفي الوقت الحالي تعد جغرافية الريف فرعًا من فروع الجغرافيا البشرية، وبالرغم من أنَّ الدراسة في حد ذاتها تتأثر بكثير من العوامل الطبيعية، ولعل شأن جغرافية الأرياف في ذلك هو شأن كل فروع الجغرافيا البشرية الأخرى التي تتأثر دراستها بالعوامل الطبيعية، الأمر الذي يتضح من خلاله أنَّه لا يمكن دراسة أي فروع من فروع الجغرافيا بمعزل عن بقية الفروع الأخرى.

وعلاقة جغرافية الريف بالفروع الأخرى لا تختلف كثيرًا عن علاقة علم الجغرافيا نفسه بهذه الفروع، فقد عرف البعض الجغرافيا بأنَّها علم العلوم أو ملتقى العلوم، ويدل ذلك على أنَّ الدراسات الجغرافية تغذيها علوم كثيرة، سواء في المادة العلمية التي تحتاجها أو من حيث الوظيفة التي تقوم بها هذه العلوم نيابةً عن علم الجغرافيا في إبراز الحقائق التي تفيد علم الجغرافيا بصورةٍ مباشرةٍ؛ لذلك نجد أنَّ علم الجغرافيا أكثر العلوم حاجة إلى التكامل مع غيرها من العلوم.

سادسًا- مناهج البحث في جغرافية العمران الريفي:

نظرًا للتطور الكبير الذي طرأ على مجالات البحث في جغرافية العمران الريفي، فقد ترتب على ذلك ظهور العديد من المناهج المتبعة في دراسة الظاهرات المختلفة بالمناطق الريفية ومن أهمها:

أ- المنهج الإقليمي: (Regional Approach)

وتتمثل أهمية هذا المنهج في أنَّه يستخدم لإثبات أنَّ مراكز العمران الريفي لا تقوم إلاَّ في وسط يمكنها من البقاء والاستمرار نتيجةً لاتصالها بمراكز عمرانية مجاورة في علاقات إقليمية منتظمة، ويهدف هذا المنهج إلى دراسة إقليم معين أو عدة أقاليم بغرض تصنيف المنطقة إلى أقاليم عمرانية متباينة، وقد يكون الإقليم صغيرًا لا يتعدى مقاطعة أو إقليم مدينة، أو قد يكون كبيرًا في حالة تناول الدولة بأكملها كإقليم مستقل بذاته داخل قارة معينة.

ب- المنهج التاريخي: (Historical Approach)

ويختص هذا المنهج بدراسة التطور التاريخي لنشأة مراكز العمران الريفي والعوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة فيه ويهتم بالتركيز على الماضي، أما اهتمامه بحاضر المستوطنة فيكون من خلال ارتباطه بالماضي، كما يهدف هذا المنهج إلى التعرف على أنماط التوزيع المكاني والحجمي للمحلات العمرانية، بالإضافة إلى دراسة ظاهرة طبيعية أو بشرية في الماضي خلال فترة معينة.

ج- المنهج الأصولي:

يُعد العالم ميتزن أول من استخدام هذا المنهج في دراسة المستوطنات العمرانية الريفية وحاول من خلاله وضع أقاليم استيطان تستند إلى أساس حضاري مثل المجمع الألماني المبعثر الكتلي، والشكل الدائري، والشكل الشريطي، وقد واجه هذا المنهج الكثير من النقد وذلك لأنَّه يستند في توزيع المستوطنات على أساس حضاري أو عرقي وإنَّما يفضل الرجوع إلى تأثير العوامل الطبيعية على توزيع المستوطنات الريفية مثل طبيعة التربة، والإمداد بالمياه، وعامل الحماية.

د- المنهج الوصفي: (Descriptive Approach)

ويختص هذا المنهج بجمع الحقائق العلمية الجغرافية عن الشكل أو الظاهرة الجغرافية التي ندرسها، والبيانات المسجلة عنها، ثم تأتي الخطوة الثانية المتمثلة في ترتيب البيانات والمعلومات، ثم تصنيفها وتحليلها، ونصل في النهاية إلى القواعد العامة التي تحكم الظاهرة موضوع الدراسة، وقد ارتبطت نشأة هذا المنهج بالمسوح الاجتماعية وبالدراسات المبكرة في فرنسا وإنجلترا.

ويهتم المنهج الوصفي في دراسة جغرافية العمران الريفي بالموضع أي الخصائص الطبيعية للمكان الذي تنشأ عليه المستوطنات الريفية، وعلى هذا الأساس يصنف نمط العمران إمَّا وفقًا للصفات الموضعية مثل مدن الأنهار، ومدن الجبال، ومدن البحيرات، أو وفقًا للوظيفة مثل المدن الصناعية، والمدن التجارية، والمدن العسكرية.

ه- المنهج الأيكولوجي:(Ecological Approach)

يتم الاعتماد على هذا المنهج في حالة دراسة مراكز العمران الريفي في إقليم ما من الأقاليم الجغرافية المختلفة، ويستخدم فيه الوصف، وعمل استرجاع وبناء الظروف الجغرافية في الماضي، وفحص العلاقة الارتباطية بين المتغيرات وتصنيف المحلات العمرانية الريفية وظيفيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.

و-منهج التحليل المكاني:

ويعتمد على هذا المنهج على إبراز الاختلافات المكانية وتفسير التنظيم المكاني وتوزيع المحلات العمرانية الريفية، وكذلك دراسة العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة على التوزيع المكاني لمراكز العمان الريفي لمعرف على أنماط وخصائص المحلات العمرانية الريفية؛ وذلك بهدف استقراء النتائج من الخرائط والبيانات التاريخية؛ ومحاولة تحديد حجمها بهدف الوصول

إلى تفسير وتحليل الاختلافات المكانية والتوصل إلى اقتراح يحقق الفائدة المرجوة من هذا التوزيع، من أجل تفسير التنظيم المكاني للظاهرة الجغرافية الريفية.

ز-المنهج التحليلي المقارن:(Interpretive Approach)

يستخدم هذا المنهج في تحديد الظاهرة الريفية والتعرف على أهم خصائها، والأسباب والدوافع المسئولة عن وجودها وانتشارها، وفيه يتم تطبيق عدد من الأساليب الإحصائية وخاصةً عند دراسة حجم ووظائف المستوطنات الريفية، حيث استخدمت الأرقام لقياس وتحليل التباين المكاني لتوزيع مراكز العمران الريفي.

الفصل الثاني

أسس تصنيف المحلات العمرانية وأحجامها

أولاً- أسس تصنيف الريف والحضر:

أ- أساس الحد الأدنى للسكان:

ب- الأساس الاقتصادي:

ج- الأساس التاريخي:

د- الأساس الإداري:

ه- الأساس الشكلي:

و- أساس استخدام الأرض:

ز- معامل الريفية:

ثانيًا- أحجام مراكز العمران البشري:

أ- العزبة

ب- القرية

ت- البلدة

ث- المدينة

أولاً- أسس التصنيف بين الريف والحضر (القرية – المدينة) :

تختلف عملية تصنيف المحلات العمرانية إلي ريف وحضر بصورة كبيرة باختلاف الدول، بل وفي داخل الدولة الواحدة، كما تختلف باختلاف التقسيمات الفرعية بين القرى والمدن الريفية الصغرى، ويمكن تحديد أهم أسس تصنيف المحلات العمرانية على النحو التالي:

أ- **أساس الحد الأدنى للسكان:** (A minimum of Population)

هو من أبسط الأسس، وأكثرها ادراكًا وتأثيرًا، ولكن تتمثل مشكلة هذا الأساس في عدم وجود مقدار ثابت له في مختلف الدول، حيث يتم اعتبار المحلة مدينة إذا زاد عدد سكانها عن ٢٠٠ نسمة في النرويج، وفي اليابان لابد أن يزيد عدد سكانها عن ٥٠ ألف نسمة، ويرجع السبب في هذا التباين إلى طبيعة النمط العمراني نفسه، فالمناطق مخلخلة السكان والمترامية الأطراف تستخدم حدودًا أقل كما هو الحال في النرويج، أما البلدان ذات الكثافات الريفية المرتفعة تستخدم حدودًا أعلى كما هو الحال في اليابان، ويعيب البعض على هذا المعيار في عدة جوانب منها:

– أنَّ احتساب المحلة العمرانية مدينة على أساس عدد السكان يختلف من دولة إلى أخرى بل ومن إقليم إلى آخر داخل الدولة الواحدة، ولو تم تطبيق معيار الحجم السكاني لأصبحت العديد من القرى مدنًا وفقًا لعدد سكانها فقط.

– إنَّ العدد المحدد لاحتساب القرية وتحولها إلى مدينة تختلف في المكان الواحد من فترة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال كانت تحتسب القرية مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية عند وصولها إلى ٨٠٠ نسمة حتى عام ١٩٠٠، ثم ارتفع العدد إلى ٢٥٠٠ نسمة خلال النصف الأول من القرن العشرين.

– إنَّ وضع رقم معين لبداية تحويل القرية إلى مدينة يؤدي إلى عدم الاستقرار في مفهوم المدينة وتحديدها، حيث أنَّ الهجرة من المدينة وإليها أمر طبيعي حسب توفر فرص العمل بها أو نقصها، أو حتى حسب المواسم المعينة في العمل أو السياحة أو غيرها.

ويمكن القول بأنَّه يمكن زيادة أهمية الحد الأدنى للسكان في التفريق بين القرى والمدن إذا تم الاعتماد على الكثافة السكانية إلى جانبه، فكلما كانت الكثافة السكانية مرتفعة أشار ذلك إلى اعتبار المحلة العمرانية مدينة على عكس القرية التي تنخفض فيها الكثافة السكانية بشكلٍ واضحٍ، وقد حدد العالم ويلكوكس Wilcox أن المحلة العمرانية التي تتراوح كثافتها ما بين ١٠٠– ١٠٠٠ نسمة/ ميل مربع تعد قرية، أما إذا زادت عن ١٠٠٠ نسمة/ ميل مربع يمكن اعتبارها مدينة.

ب- الأساس الاقتصادي :(Economic Concept)

يعتمد هذا الأساس على اتخاذ الاقتصاد الوظيفي كأساس لتمييز المدينة عن القرية، ويجد هذا المعيار قبولًا واضحًا بين الجغرافيين، ويمكن التمييز في هذا المعيار بين ثلاثة جوانب هي:

- **نوع الاقتصاد:** تنفرد القرية عن المدينة بالاقتصاد الأوَّلي مثل الزراعة، والرعي، والصيد، وقطع الأخشاب، وغيرها؛ أمَّا المدينة فترتبط بوظائف اقتصادية غير أوَّلية متعددة كالصناعة، والإدارة، والخدمات، ومع ذلك توجد العديد من المدن التي تمارس الحرف الأوَّلية مثل مدن الصيد في بعض دول شمال غرب أوربا، كما توجد العديد من المدن ذات الاقتصاد الزراعي.
- **مكان النشاط الاقتصادي:** تختلف المدينة عن القرية في أنَّ أغلب العاملين بها لا يغادرون زمامها البنائي على عكس القرية التي لها زمام آخر يطلق عليه الزمام الزراعي، وهذا

يعني أنَّ أغلب سكان المدينة يعملون بداخلها سواء كان ذلك في محلات بالأدوار السفلى من العمارات السكنية، أو في مناطق مثل كلًا من التجارة والصناعة وإدارة الأعمال، كما أنَّ المدن تجذب إليها العاملين من خارجها سواء الريف أو المدن الأخرى، فعلى سبيل المثال تستقبل القاهرة يوميًا عدة ملايين من العاملين أو الزائرين، على عكس القرية تمامًا التي يخرج أغلب العاملين منها إلى الحقول أو مناطق الأعمال القريبة منها.

- **ناتج النشاط الاقتصادي:** يفرق بين المدينة والقرية من خلال عائد النشاط الاقتصادي في كلٍ منهما حيث تتميز المدينة بعائد إنتاجي مادي ملموس في المنتجات الصناعية وما تقدمة المدينة من أنشطة ثقافية وترويحة وخدمات عامة، أمَّا القرية فإنَّ الإنتاج بها ملموس في أغلبه مثل المنتجات الزراعية أو إنتاج الصيد أو قطع الأخشاب، وغيرها.

ج- **الأساس التاريخي:** (Historical Concept)

ويتمثل هذه الأساس في أنَّ المدن القديمة تظل مدناً مهما مرت بها مراحل التغير في الحجم أو الوظيفة أو الشكل الخارجي؛ وذلك لاحتفاظ المدن القديمة بأثارها وأسوارها التي تُعبر عن وجودها، حيث يوجد العديد من المدن القديمة التي تم تخريبها أو تحولت أهميتها؛ ومع ذلك احتفظت باسمها لدورها التاريخي أو الحضاري مثل مدينة البتراء في الأردن، وسانت كاترين في سيناء.

د- **الأساس الإداري:** (Administrative Concept)

يعتمد الأساس الإداري على صدور قرار إداري يحدد صفة المدينة، ويمنحها حقوقاً ويفرض عليها مسؤوليات تميزها عن القرية، فالتقييم لا يتم على أساس الحجم ولكن بقرار إداري يحدد المحلات العمرانية الحضرية والريفية، والمعيار الإداري هو أكثر المعايير قابلية للتطبيق لأنَّ الوظيفة الإدارية لا تنفصل عن باقي الوظائف الأخرى. وتتميز المدينة بانفرادها

بوجود مناطق الخدمات والمناطق الإدارية الأساسية، وذلك لكونها تمثل مقرًا للمصالح الحكومية لمختلف الوزرات، على عكس القرية التي لا توجد بها مثل هذه المقرات الحكومية.

ويعد القرار السياسي أو الجمهوري العامل الوحيد في بعض الدول في تحويل المحلات العمرانية إلى مدينة كما هو الحال في مصر، حيث ينطبق الأمر نفسه على مدينة القاهرة؛ وذلك إذا أخذنا في الاعتبار أنَّ الحدود الإدارية لها والتي تدخل في مدينة القاهرة تستبعد أجزاء تدخل في مدينة القاهرة عمرانيًا وإن كانت خارجها إداريًا مثل الجيزة وشبرا الخيمة فكل منهما تابعة إداريًا لمحافظة أخرى برغم الوحدة العضوية لها جميعًا كمدينة واحدة.

٥- الأساس الشكلي:

يعتمد هذا الأساس على الملاحظة المباشرة فالمدينة تختلف في مظهرها وشكلها الخارجي عن الريف، حيث يوجد بالمدينة المباني العالية، والمناطق السكنية، والمراكز التجارية، وغيرها بعكس القرية فصفتها مختلفة، كما أنَّ المدينة بها من التنظيم المكاني ما يفرق بينها وبين الريف، بالإضافة إلى ذلك توجد بالمدينة منطقة مركزية تتركز فيها الحياة والنشاط الاقتصادي والتي تتمثل في حي الأعمال المركزية أو القلب التجاري، ويطلق على هذه المنطقة عادة مصطلح البلد في اللغة العربية.

كما أنَّ شوارع المدينة أكثر تعددًا وأكثر اتساعًا وطولاً من شوارع القرية، ولا تشكل المساكن كل الواجهات المشرفة على الشوارع، حيث توجد في المدينة مؤسسات مختلفة لها وظائف اجتماعية وثقافية إلى جانب الصناعة وغيرها وهذا ما لا نجده في القرية، بالإضافة إلى أنَّ معظم مدن العالم توجد بها وسائل نقل دالية على العكس من القرى التي يفتقد بعضها أحياناً إلى وسائل النقل الخارجية.

و- أساس استخدام الأرض: (Land- Use Concept)

تعد دراسة استخدامات الأرض من العوامل المُهمة في التفرقة بين المدن والريف، حيث يشير تعريف ويرلى Webberley للريف إلى الاستخدامات الأوسع للأرض وانخفاض عائد العمل ورأس المال إلى الوحدة المساحية إذا ما قورن ذلك بالاستخدام المكثف؛ حيث يرتفع مستوى العائد وفي هذا الصدد صنف ويرلى الأراضي التي تستخدم بشكل أولي في الزراعة والغابات في المستوطنات ريفية في مقابل المناطق التي تسود فيها الاستخدامات السكنية والصناعات التحويلية والمشاريع التجارية بالمدن.

ز- معامل الريفية: (Rurality Index)

اهتمت بعض الدراسات الحديثة بتعريف الريف ليس فقط بالتعريف البسيط له، ولكن بتحديد درجات مختلفة للريفية، وذلك من خلال معامل استمد أسسه من التحليلات الإحصائية لمجموعةٍ من المتغيرات أهمها: العمالة، وتركيب السكان، وكثافة السكان، والهجرة، وأحوال المساكن، واستخدامات الأرض، والعزلة، وقد اختيرت هذه المتغيرات للاعتقاد بأنَّ قياسها يؤدي إلى الدرجة التي تتميز بها منطقة ما بالريفية، فالمناطق التي تتميز بالتطرف في ريفيتها تتسم بانخفاض كثافة السكان، وبعمالة تشتغل بدرجة كبيرة في الأنشطة الأولية، وعدم انتقال العمالة خارجها.

ثانيًا- أحجام مراكز العمران البشري:

يمكن حصر درجات مراكز العمران البشري حسب الحجم والأشكال الأربعة الرئيسة التالية:

أ- العزبة- النجع (Hamlet):

تُعد العزبة أقل حجمًا من القرية وتمارس الوظيفة الزراعية فقط وإيواء الماشية، ونمط المباني فيها واحد، وهي تقابل الضيعة في بلاد الشام، والبستان في السعودية، وتشتمل العزبة على

نمط مباني لا يتعدى إلى جانب المسكن بعض مخازن الغلال أو أدوات الزراعة، ويوجد بها دكان صغير، ويندر أن يوجد بها مكتب بريد أو مدرسة ابتدائية، وهناك عدة تعريفات للعزبة أهمها: تعريف العالم بروش Brush بأنَّها أصغر تجمع لمراكز الاستقرار الريفية وهي عبارة عن مسكن مزرعي، وبيوت العمال الزراعيين، وعدد قليل من المنشآت، وقد عرفها ستامب Stamp بأنَّها مجموعة من المنازل لا ترقى إلى مرتبة القرية.

وتختلف العزب في أنواعها حسب تاريخ العمران ونمط الإنتاج، وهي تختلف بصورة عامة في العالم القديم عنها في العالم الجديد، هذا إلى جانب الفروق الإقليمية، ففي معظم أقطار العالم القديم خاصةً في أسيا وإفريقيا كثيرًا ما تكون الملكيات صغيرة في بيئات الحضارات النهرية، فيوجد نمط من العزب يختلف كلية عن العزب الأمريكية التي تمتد مساحة أراضيها لتشمل آلاف الأفدنة، ويخصص إنتاجها للتصدير وليس لسد حاجة الاستهلاك المحلي، وتعتمد في عمليات الإنتاج على وسائل وآلات حديثة.

بصفةٍ عامةٍ يلاحظ تدني الخدمات في العزب إلى أقصى درجة، ويترتب على ذلك شعور السكان بالعزلة، وعلى الرغم من أنَّ العزبة أقل في عدد سكانها من القرية إلاَّ أنَّه يصعب تحديد عدد السكان الذي يمثل الحد لفاصل بين المحلتين، خاصةً في الأقاليم التي تتباين فيها ظروف العمران، وتتفاوت كثافة السكان بها.

ب- القرية (Village):

تمثل القرية المرحلة التالية للعزبة، حيث أنَّها أكبر من العزبة والنجع من حيث المساحة، والكتلة السكنية، وعدد السكان، وعلى الرغم من أنَّ أغلب سكانها يعملون بالنشاط الزراعي إلاَّ أنَّه توجد بها خدمات لا تتوفر في العزبة مثل مكتب البريد، مدرسة ابتدائية، مدرسة إعدادية، محطة بنزين لتزويد السيارات بالوقود، ومن هنا يمكن القول بأنَّ القرية هي

التي يعتمد سكانها مباشرة على إنتاج بسيط غير مركب، وأدوات بسيطة، وتنظيم بسيط للسوق، وتنقسم القرى إلى نمطين رئيسين هما:

١- **القرى المنعزلة أو المنتشرة:** (Isolated or Dispersed)

يوجد هذا النوع من القرى في المناطق التي تتميز بانتشار الملكيات الزراعية الواسعة، أو في المناطق التي لا تسمح موارد المياه بها بوجود مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية، ومن هنا فإنَّ القرى المنعزلة توجد في مواقع متناقضة إمَّا في جهات الريادة مثل القرى التي شهدها العالم الجديد في أستراليا ونيوزيلندا حيث مراعي الضأن، وإمَّا مثل قرى الأقاليم الجبلية كما هو الحال في جبال الألب حيث يمارس السكان الرعي إلى جانب النشاط الزراعي في مساحات صغيرة ومبعثرة فوق سفوح الجبال وبخاصةٍ تلك المعرضة لأشعة الشمس، والقريبة من مصادر المياه.

وتتصف القرى المنعزلة بقلة عدد سكانها نظرًا لانخفاض مساحة الأراضي الزراعية وقلة موارد المياه، كما تتميز تلك القرى بزيادة المسافات الفاصلة بين الوحدات السكنية والمساكن، ولهذا النوع من الاستقرار فوائده وسلبياته، وفوائده اقتصادية في الغالب حيث توفر على المزارع رحلة العمل اليومية إلى الحقل، بينما سلبياته تنصب على العزلة الاجتماعية فقط.

العوامل المؤثرة في نشأة للعمران المشتت:

تعرف مناطق بعينها في العالم بشيوع هذا النمط العمراني وبخاصةٍ في أمريكا الأنجلو سكسونية، وأستراليا، ونيوزيلندا، وجنوب إفريقيا، وكثير من محفزات العمران المُشتت هي بطبيعة الحال عكس ما يشجع العمران المجمع وأهمها:

- استتباب الأمن وغياب الفوضى والصراعات وشعور السكان بالسلم.

- الاستعمار والاستيطان الفردي والريادي وليس الجماعي أو الأسري أو الجماعات الدينية.
- سيادة الاقتصاد والمشروعات الفردية الزراعية على عكس التعاونيات والجمعيات.
- وجود الملكيات الزراعية للفرد في منطقة واحدة وليس تشتتها في أكثر من موقع.
- وجود اقتصاد أولي لا يعتمد على الزراعة أساسًا بل الرعي وتربية الحيوانات.
- توفر موارد المياه وشيوعها وليس تركزها في مناطق ومواقع محدودة.
- وجود بعض السياسات الحكومية التي تتبنى العمران المشتت لتحقيق أهداف معينة.

٢- **القرى المتجمعة أو المتكتلة:** (Agglomerated)

يمثل هذا النوع من القرى نموذجًا لنمط العمران المجمع (Compact Settlements Pattern)، وتشير الدلائل التاريخية أنَّ الإنسان منذ أن بدأ في الاستقرار في مناطق التربة الخصبة وممارسته للزراعة تجمع في شكل قرى مندمجة، كي يتمكن من مواجهة أخطار البيئة الطبيعية من حوله، ويدل ذلك على أنَّ القرى المتجمعة نتاج العوامل الطبيعية المتمثلة في المناطق السهلية والسطح المستوي، وهي تبدو للناظر ككتلة منبثقة من الأرض غير واضحة المعالم.

والقرى المتكتلة هي أكثر مظاهر الاستقرار البشري انتشارًا على سطح الأرض، كما تتميز بكثرة عدد سكانها مقارنة بالقرى المنعزلة، وتنتشر في بيئات الحضارات الزراعية القديمة حيث السهول الفيضية كما هو الحال بالريف المصري، والعراقي، والهندي، والصيني، وغالبًا ما تتركز المنطقة المبنية من القرية والتي تضم المساكن والحظائر في كتلة واحدة، بينما تكون الأراضي الزراعية خالية من المساكن.

ويلاحظ في هذا النوع من القرى العشوائية وعدم التخطيط، فالقرية تستمد شكلها العام من تجمع المنازل القديمة، وهذا التجمع يتلاصق بشدة ولا يخضع لأي قاعدة بحيث تتماسك الكتلة تماسكًا شديدًا، ويحيط بها شارع داير الناحية وتتفرع منه الشوارع والحارات الضيقة الملتوية غير المنتظمة، ويخضع اختيار مواقع القرى المتكتلة أو المندمجة إلى عدد من العوامل الطبيعية التي تغلب عليها الصفة المحلية وهي:

- **توفر موارد المياه:**

يتضح تأثير هذا العامل في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تنشأ بها القرى المتكتلة حيث تتوفر موارد المياه التي تكون في الغالب من مصادر باطنية مثل العيون والآبار، ولما كانت عيون الآبار تنبثق من خطوط الانكسارات والفوالق؛ ترتب على ذلك تركز القرى على طول امتداد هذه الخطوط، ومثال ذلك توجد علاقة وثيقة بين الخصائص الجيولوجية التي تتعلق بتوفر عيون المياه وتوزيع القرى في دولتي سوريا وفلسطين.

- **وديان الأنهار الكبيرة:**

روعي عند اختيار مواقع القرى في وديان الأنهار الكبيرة ألاَّ يطغى عليها تلك الأنهار خلال فترات الفيضان، ولذلك فإنَّ أقدم القرى المصرية تركزت عند حافة الصحراء ، أمَّا بعد الاستقرار الزراعي في مصر، وزيادة عدد السكان، استطاع الإنسان تأمين نفسه ضد أخطار الفيضان من خلال إقامة الجسور وبناء القرى في المناطق المرتفعة للحماية من أخطار الفيضانات.

- **البقع الجافة:**

تتضح أهمية هذه المناطق في إنشاء القرى في المناطق الرطبة الممطرة المتمثلة في غرب أوربا وإيرلندا، حيث تسقط الأمطار طوال العام، وقد اختيرت مواقع القرى في هذه البقع المكونة من الحصى والرمال والحصباء؛ نظرًا لعدم احتفاظها بالرطوبة، ومن ثم تعد من أكثر المناطق ملائمة للصحة؛ لذلك كانت تمثل مكانًا مميزًا لإقامة القرى المتكتلة في ذلك الوقت.

العوامل المؤثرة في نشأة للعمران المتكتل أو المجمع:

هناك العديد من العوامل المشجعة على ظهور العمران الريفي المجمع أهمها:

- الحاجة للدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكان ذلك على درجة كبيرة من الأهمية في الماضي حين غاب القانون عن أماكن عديدة من العالم بما في ذلك قارة أوربا، فكان الزراع يجتمعون في قرى كبيرة، ويقطعون رحلات يومية لحقولهم والعودة مساءً، لذلك تضخمت القرى في الماضي زمن الصراعات وانتشار الفوضى.

- عامل القرابة وصلة الدم إذ أنَّ بداية تأسيس القرى تتم بواسطة أفراد تجمعهم القرابة والصلة في أغلب الأحوال، ويمكن التعرف على ذلك من خلال أسماء القرى.

- يؤثر نظام الوراثة أحيانًا في ظهور القرى المجمعة حيث تزيد أعداد المساكن والأفراد بالوراثة، فبعد تأسيس فرد واحد للموضع تتزاحم الأجيال المتعاقبة على نفس الموضع وتزيد المنازل، ويمكن أن نرى بعض هذه الأمثلة في مناطق أوربية طبقت فيها القوانين الرومانية، وعلى عكس ذلك ففي المناطق الأوربية التي أخذت بقانون البكورة وهو قانون يعطي حق الإرث للابن البكر فقط، ومثل هذه القوانين شجعت على انتشار نمط العمران المشتت وليس المجمع كما يتضح في أماكن في شمال غرب ألمانيا، وأجزاء من النرويج.

– هناك علاقة واضحة بين التجمع في العمران الريفي ونوع الاقتصاد المتبع في إنتاج المحاصيل، فحرفة الرعي وتربية الحيوان لا تشجع على الاندماج في السكن، على عكس الزراعة الحقلية التقليدية وخاصةً الكثيفة.

– تعد الأسباب الدينية والعقائدية والسياسية والأيدولوجية من أسباب العمران المندمج أو المجمع لدى سكان الريف، ومن أمثلة ذلك الإجراءات التي اتخذها الاتحاد السوفيتي السابق من حشد للسكان بداية من عام ١٩٥٩م بالقوة الجبرية في قرى لا يقل عدد سكانها عن ١٠٠٠ نسمة؛ وذلك من أجل تحقيق مستوى أفضل في تقديم الخدمات، بالإضافة إلى تحقيق الحفاظ على المستوى الأيديولوجي المطلوب تنفيذه بين المزارعين.

ج- **البلدة :(Town)**

يفرق الكثير من الباحثين بين البلدة (Town) والمدينة (City) على أنَّ البلدة أصغر حجمًا من المدينة، وأكبر حجمًا من القرية، إلاَّ أنَّ هذه التفرقة ليست مطلقة كما أنَّها تختلف في تحديدها من قطر إلى آخر، ففي الولايات المتحدة يتراوح عدد سكان البلدة ما بين (١٠٠٠-٢٥٠٠) نسمة، ويوجد بها نحو ٥٠ وحدة خدمات منها الخدمات التخصصية مثل الطبيب والمحامي، وقد توجد بها صحف محلية أسبوعية، أمَّا المدينة فهي التي يزيد عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة إلى جانب تعدد الوظائف بدرجة تفوق البلدة.

ولكن من الصعوبة بمكان تطبيق هذا المعيار على دول العالم المختلفة، وإذا كان تحديد عدد سكاني يفصل بين المدينة والبلدة أمرًا صعبًا، فإنَّه يمكن تحديد رقم يتراوح ما بين (٢٥٠٠٠- ١٠٠٠٠٠) نسمة إلى جانب اتخاذ الأساس الوظيفي من حيث التعدد بدرجة أكبر في المدينة عنه في البلدة.

الفصل الثالث

العوامل الجغرافية المؤثرة في العمران الريفي

تمهيد :

أولاً- العوامل الطبيعية :

أ- الموقع والعلاقات المكانية :

التركيب الجيولوجي :

التربة :

مظاهر السطح :

المناخ :

النبات الطبيعي :

ثانيًا- العوامل البشرية :

العامل الديموغرافي :

العوامل الاجتماعية :

توفر الخدمات :

العوامل الاقتصادية :

السياسات الحكومية

شبكات الطرق ووسائل المواصلات :

تمهيد:

يتأثر العمران الريفي في الوقت الحالي بمجموعةٍ من العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية التي تختلف فيما بينها من حيث الأهمية، فبينما كانت الحاجة إلى الدفاع هي المحدد الأول لقيام المستوطنات البشرية قديمًا، وكان ذلك يرتبط في كثيرٍ من الأحوال بالعوامل الطبيعية، ولكن بعد زيادة قدرة الإنسان في التفاعل مع بيئته الطبيعية ارتفعت أهمية بعض العوامل البشرية مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتي من أهمها ملكية الأرض، ونظم الزراعة، والتنظيم الاجتماعي للجماعات البشرية، وخلاصة القول من الصعب أن نجد عاملاً واحدًا يتحكم بمفرده في نمط توزيع المحلات العمرانية؛ لذلك يمكن التعرف على أهم العوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع المحلات العمرانية الريفية، والتي تنقسم إلى عاملين هما:

أولاً- العوامل الطبيعية:

تؤدي العوامل الطبيعية دورًا مهمًا في تحديد التوزيع الجغرافي لمراكز العمران الريفي، حيث يؤدي التباين في مظاهر سطح الأرض وعناصر المناخ المختلفة إلى ظهور قيم مكانية متباينة؛ ويؤدي التباين في العوامل الطبيعية إلى اختيار الإنسان لأكثر المناطق ملائمةً لاستقراره، حيث تصل المحلات العمرانية الريفية إلى أقصى تكتل لها في المناطق السهلية المنبسطة؛ وذلك نظرًا لعدم وجود أي عوائق طبيعية تعوق النمو العمراني في هذه المناطق، ويمكن التعرف على أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في العمران الريفي على النحو التالي:

أ- الموقع والعلاقات المكانية:

يعد الموقع من العوامل الطبيعية الرئيسة المؤثرة في العمران الريفي؛ وذلك نظرًا لتأثيره الواضح في حياة الإنسان واستقراره في أماكن معينة، فموقع المسكن وبعده عن كلٍ من

جهة العمل ومراكز الخدمات المختلفة، وخطوط النقل والاتصال كلها عوامل مهمة لابد أن توضع في الاعتبار عند تخطيط مراكز العمران الريفي أو الحضري، ولإدراك أهمية الموقع والموضع في نشأة مراكز العمران الريفي يمكن التعرف على أنواع المواقع وتحديد أهميتها على النحو التالي:

١- **الموقع:** يعد الموقع على درجةٍ كبيرةٍ من الأهمية في دراسة مراكز العمران، حيث يمثل حجر الزاوية في البناء العمراني؛ نظرًا لارتباطه بالعوامل الجغرافية الأخرى، وما ترتب على ذلك من علاقات جغرافية أسفرت عنها الصورة التوزيعية لمراكز العمران الريفي، ولعل من أهم الموضوعات التي شغلت أذهان الباحثين هو دراسة العلاقة القائمة بين الموقع والمحلات العمرانية الريفية والحضرية؛ ولذلك فقد تم تصنيف مواقع المحلات العمرانية إلى سبعة أنماط رئيسة هي:

- **الموقع الجغرافي:** يقصد به موقع المحلة العمرانية أو الإقليم العمراني بالنسبة للظاهرات الجغرافية العامة مثل الموقع بالنسبة للمسطحات المائية أو بالنسبة للظاهرات التضاريسية الكبرى، ويفيد مثل هذا التحديد في إدراك أمور مثل التوزيع الجغرافي للسكان وتركيبهم وحرفهم الرئيسة، إلى جانب تمييز النمط العمراني السائد في الإقليم.
- **الموقع الفلكي:** ويعني الموقع بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، ومثل هذا التحديد وإن كان يعطي صورة دقيقة عن موقع المحلة أو الإقليم العمراني، وبالتالي يحدد الخصائص المناخية السائدة وما يتبعها من تحديد نوع النبات الطبيعي السائد إلاَّ أنَّه لا يفيد عند دراسة العمران والتخطيط العمراني أو عند تتبع الخصائص العمرانية السائدة، لذا يتم الاعتماد على أنماط أخرى لتحديد موقع المحلات العمرانية أو الإقليم العمراني.

- **الموقع البؤري:** يرتبط هذا النمط من المواقع بالأراضي السهلية حيث تتجمع خطوط النقل في بؤرة واحدة تتمثل في محلة عمرانية، ويمكن القول بأنَّ تجمع خطوط النقل وأثرها في التركز العمراني من فعل الإنسان وحسب رغبته كما الحال بالنسبة لمدينة باريس الواقعة وسط حوض باريس.
- **الموقع العقدي:** ويقصد به موقع المحلة العمرانية عند عقدة تتلاقى عندها بعض الظاهرات الطبيعية كالممرات الجبلية أو الوديان وعدد من الأنهار، وفي هذه الحالة يعرف الموقع باسم الموقع العقدي الطبيعي، وذلك تميزًا له عن الموقع العقدي البشري الناتج عن التقاء عدد من الطرق البرية أو خطوط السكك الحديدية أو طرق القوافل مثل مدينة طنطا في مصر، والفاشر في السودان.
- **الموقع المدخلي:** يقصد به موقع المحلة العمرانية عند مدخل الإقليم العمراني كموقع محلة عمرانية على جبهة بحرية أو عند ممر جبلي، في مثل هذه الحالة تمثل المحلة مدخلاً للإقليم ومخرجًا له، وأحيانًا تعرف هذه المحلات العمرانية باسم عنق الزجاجة، ويمثل هذا النوع من المحلات العمرانية مدينة بيشاور الواقعة على ممر خيبر في باكستان، ويشمل أيضًا مواقع الموانئ البحرية التي تتصل بظهيرها عن طريق نهر أو خط للسكك الحديدية.
- **الموقع المركزي:** ويتمثل هذا النوع من المواقع في أن المحلة العمرانية تحتل الوسط الهندسي لإقليم ما، ويعد الموقع مركزيًا إذا تقاربت خطوط النقل التي تربط بينه وبين الحدود الخارجية للإقليم من حيث الطول؛ ولذلك يسود هذا النمط في الأقاليم التي تقترب أشكالها العامة من الشكل الدائري، كموقع مدينة طنطا في وسط دلتا النيل، ومدينة مدريد في وسط إسبانيا.

- **الموقع الهامشي:** يقصد به وقوع المحلة العمرانية في موقع متطرف من الإقليم بمعنى أنَّ المسافة الفاصلة بين هذا الموقع وحدود الإقليم أقل من المسافة الفاصلة بينه وبين بؤرة الإقليم، وفي الغالب تعد المحلات العمرانية الهامشية قليلة الأهمية لبعدها عن مراكز النقل سواء كانت سكانية أو اقتصادية، التي تتركز داخل الإقليم غالبًا، ويرجع السبب في موقع المحلة العمرانية الهامشي إلى وظيفتها الدفاعية التي تحتم تشييدها قرب خط الحدود لتمثل نقطة دفاعية متقدمة بعيدة عن مراكز النقل المهمة في الداخل، ويمثل هذا النمط من المواقع مرسى مطروح والعريش في مصر، وكراتشي في باكستان، وحائل في السعودية.

٢- **الموضع:**

يفرق بين الموضع على أنَّه نقطة والموقع منطقة تضم هذه النقطة، ومن ثَمَّ فالموضع أضيق في النطاق عن الموقع، ويعد الموضع من العوامل الطبيعية التي توجه الإنسان إلى اختيار موطن استقراره وتحديد خصائصها العامة، ففي الأقاليم المدارية المطيرة تختار القبائل المواضع الأكثر قدرة على حمايتها من خلال اختيار المواضع مرتفعة المنسوب، بالإضافة إلى تصميم الأسقف على شكل مخروطي للتخلص من الأمطار الغزيرة.

تأثير الموضع والموقع في نمط المستوطنات الريفية:

يذهب الجغرافيون إلى أنَّ الظروف الطبيعية قد لعبت دورًا موجبًا في التأثير على نمط المستوطنات الريفية في أي منطقة، وقد تلاشى هذا التأثير المطلق لدور العوامل الطبيعية على نمط العمران تاركًا الدور الأكبر للعوامل الأخرى، كما يدرك الجغرافيون أنَّ أي شكل من أشكال الاستيطان يكون ممكنًا في أي بيئة طبيعية إلاَّ أنَّ ذلك يتحدد بتفضيلات الأفراد والمستوى المهارى والتكنولوجي المتاح لسكان تلك المحلات.

وتختلف العوامل المكانية في أهميتها النسبية مع مرور الزمن، فمع الوسائل الحديثة للنقل، والتحسن في أساليب الزراعة، وزيادة معدلات النمو السكاني، تصبح بعض المواضع مطلقة التحديد في حين يظل بعضها الآخر نسبيًا، وقد ذهب العالم شيشولم (Chisholm) عام ١٩٦٦ في دراسته للأراضي المنخفضة في بريطانيا بأنَّ متطلبات الموضع كانت بسيطة جدًا، فالمطالب الأساسية لجماعة المستوطنين الساكسون تمثلت في توفر عامل الدفاع، وموارد المياه، والوقود، ومواد البناء، وتوفر الأراضي الزراعية والحشائش، ويمكن توضيح تأثير العوامل المكانية على نمط انتشار المحلات العمرانية الريفية في النقاط التالية:

- **الأرض:** تتضح أهمية هذا لعامل في أنَّ المزارعين لا يفضلون الاستقرار في الأراض غير الملائمة لمحاصيلهم التقليدية، ومن ثم فإنَّ المستوطنين الأوائل في أوربا قد تجنبوا المستنقعات والأراضي غير الملائمة للسكن، واستوطنوا في البداية بمناطق المنحدرات، ومن ناحيةٍ أخرى حينما دخل المغول شرق أسيا وبدأوا في عمليات الاستيطان اختاروا أودية الأنهار والسهول الساحلية، التي كانت بدورها مناسبة لزراعة الأرز، ولم تكن الأرض مناسبة فقط لزراعتهم بل كانت مناسبة لأدواتهم أيضًا.

وإذا كانت المياه والأرض عالية القيمة، فإنَّ اختيار الموضع– لبناء القرية– يكون حيث النقاط الجافة، وذلك لكونها بعيدة عن التعرض للفيضانات المتكررة، حيث تنشأ القرية على الجانب الداخلي للانحناءات النهرية أو على مصطبة نهرية أو جسر طبيعي، فعلى سبيل المثال تمتد على طول نهر النيل سلسلة متصلة من المستوطنات البعيدة عن مستوى الفيضان، كما تقوم القرى عند أقدام التلال أو على الجزر في المناطق المستنقعية أو البحيرات أو على الحافات الرملية الشاطئية، وقد تقام فوق أرجل خشبية أو كومات الردم، فعلى سبيل المثال

بنيت نسبة كبيرة من المساكن في إندونيسيا وماليزيا على ارجل خشبية؛ وذلك للحماية من الفيضانات والحشرات الضارة، كما أنَّ بناء المساكن على الأرجل الخشبية يقدم فائدة مضافة فهي تساعد على إيجاد دورة هوائية تحتية باردة تلطف الجو الحار.

- **المياه:** تمثل المياه عاملاً مهمًا بالنسبة للاستقرار البشري، وأمثلة المحلات العمرانية التي تقوم بعيدًا عن مصادر المياه محدودة جدًا؛ ويرجع السبب في وجودها في الوقت الحالي إلى توافر أساليب الإمداد بالمياه ومد شبكاتها لمسافاتٍ بعيدةٍ، كما أنَّ المستوطنات القديمة التي قامت من أجل الدفاع والحماية في الماضي، والتي أقيمت على التلال والجبال تغلبت على مشكلة عدم توفر موارد المياه من خلال وجود الآبار والعيون العميقة، والسدود وأماكن تجمع المياه، ويتضح تأثير عامل المياه في المناطق الجافة وشبه الجافة ، والتي تقوم فيها القرى في الأماكن التي تتوفر بها موارد المياه، حيث تكون في الغالب باطنية أو فصلية من خلال الأمطار، ولما كانت عيون الماء تنبثق عند خطوط الانكسار أو الفوالق، توزعت القرى عند سفوح هذه الجبال، ويسمى هذا النوع بمستوطنات خط الينابيع.

ب- مظاهر السطح:

تعد مظاهر السطح من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في العمران الريفي، حيث يوجد ارتباط وثيق بين توزيع المحلات العمرانية الريفية من ناحية وتوزيع مظاهر السطح في النطاقات المناخية المختلفة من ناحية أخرى، ويتضح ذلك من خلال تركز المحلات العمرانية في المناطق الحارة فوق النطاقات المرتفعة؛ وذلك نظرًا لاعتدال درجات الحرارة في هذه النطاقات بينما تكاد تختفي مراكز العمران في مناطق الأودية والسهول؛ وذلك لارتفاع درجات الحرارة وزيادة نسب الرطوبة، وعلى العكس من ذلك تمامًا تتجمع المحلات العمرانية في

الأقاليم المعتدلة والباردة في الأودية والسهول وتقل أعدادها بشكل واضح في المناطق المرتفعة؛ وذلك لانخفاض درجات الحرارة بشكل واضح، ويمكن ملاحظة هذا الارتباط الوثيق بين عامل التضاريس وكثافة المحلات العمرانية الريفية من خلال مقارنة خريطتي توزيع المحلات العمرانية وتوزيع مظاهر السطح على مستوى العالم.

ويمكن القول بأنَّ أشكال السطح تؤثر على توزيع المحلات العمرانية الريفية وإبراز خصائصها بشكلٍ منفردٍ أحياناً وبالتأثير المشترك مع بعض العوامل البيئية في أحيان أخرى، ويلاحظ ميل مراكز العمران الريفي إلى الانتشار والتناثر على نطاق واسع في الأقاليم الجبلية والهضاب، عكس مثيلتها في الأقاليم السهلية التي تتميز بالتركز والاتصال السهل.

وعلى الرغم من أهمية التضاريس في توزيع المحلات العمرانية الريفية إلاَّ أنَّ العامل البشري يؤدي دورًا لا يمكن إغفاله في تباين خصائص مراكز العمران الريفي في الأقاليم الجبلية والأقاليم مرتفعة المنسوب، حيث تتراوح بين المدن كبيرة الحجم والمندمجة في الشكل بالأقاليم الجبلية الواقعة بحوض البحر المتوسط على سبيل المثال، وفي المقابل تتصف المحلات العمرانية الريفية بالصغر في الحجم والتناثر على نطاق واسع في أقاليم مرتفعات إسكندیناوه؛ ويرجع السبب في ذلك إلى تباين هذه الأقاليم من حيث حجم السكان، وتركيبهم الاجتماعي، وطبيعة التقاليد السائدة، ومدى لحاجة إلى الحماية والأمن، بالإضافة إلى سهولة الاتصال والتنقل.

ج- التركيب الجيولوجي:

يشكل التركيب الجيولوجي عاملاً مهمًا في توزيع المحلات العمرانية الريفية بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر، وتتمثل الآثار المباشرة في مدى صلاحية الصخور السائدة في إقليم معين

للبناء والتشييد فإذا كانت صالحة فإنَّ الإقليم سيتميز بتوفر مواد البناء بأسعار منخفضة، ويسهم ذلك في استخدام تلك المواد على نطاق واسع، ويساعد على تنفيذ الخطة العمرانية في الإقليم بسرعةٍ كبيرةٍ، ويترتب على ذلك اكتساب مساكن المحلات العمرانية الريفية في الإقليم مظهرًا عمرانيًا مميزًا، كما أنَّ صلابة الطبقة السطحية للقشرة الأرضية تساعد على الارتفاع الرأسي للمباني السكنية، والعكس صحيح، بالإضافة إلى ذلك دورها في مد شبكات الطرق والسكك الحديدية؛ وينعكس ذلك على زيادة معدلات تطوير المحلات العمرانية الريفية اقتصاديًا، واجتماعيًا، وحضاريًا.

أمَّا بالنسبة للأثار غير المباشرة للتركيب الجيولوجي على المحلات العمرانية الريفية فتتمثل فيما قد تحويه الطبقات الأرضية من عناصر معدنية أو في غنى القشرة الأرضية المفتتة من سطح الأرض واحتوائها على العديد من العناصر العضوية والكيمائية ويساعد ذلك على ارتفاع خصوبتها وبالتالي زيادة درجة ملائمتها للنشاط الزراعي؛ وترتب على ذلك زيادة الكثافة السكانية التي تؤدي بدورها إلى ظهور القرى كبيرة الحجم.

وبصفةٍ عامةٍ تعد الخريطة الجيولوجية من العوامل المهمة المؤثرة في توزيع المحلات العمرانية الريفية، حيث إنَّ أول ما يهتم به الجغرافي في دراسة توزيع المحلات العمرانية الريفية هو أثر البنية الجيولوجية في شكل وتوزيع المحلات العمرانية بغض النظر عن كونها محلات ريفية أو حضرية، حيث إنَّ مراكز العمران بأشكالها المتعددة تمثل مظهرًا من مظاهر اللاندسكيب أو ما يعرف بهيئة الأرض، بالإضافة إلى ذلك تعد دراسة الخريطة الكنتورية على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية؛ نظرًا لأنَّها تعد من أهم المبادئ الأساسية التي تقوم

عليها الدراسات الجغرافية المتعلقة بتوزيع المحلات العمرانية، حيث يؤدي شكل سطح الأرض في أي إقليم دورًا مهمًا في توزيع مراكز العمران الريفي.

د- المناخ:

تؤثر عناصر المناخ بشكلٍ واضحٍ في نمط العمران الريفي؛ وذلك من خلال تحديد المناطق الصالحة للاستقرار البشري أو النشاط البشري، حيث يأتي الموقع بالنسبة لدوائر العرض، ودرجة الارتفاع عن مستوى سطح البحر في مقدمة العناصر المؤثرة في توزيع مراكز العمران الريفي، فانخفاض كثافة السكان في الجهات الباردة والصحراوية وفي المناطق الاستوائية يرجع إلى صعوبة الحياة في تلك الظروف المناخية وعدم ملائمتها للنشاط الزراعي وبالتالي عدم صلاحيتها لقيام المحلات العمرانية الريفية.

للمناخ تأثير واضح على المحلات العمرانية الريفية ويبدو ذلك التأثير في مورفولوجية القرى من حيث الشكل والتخطيط وارتفاع المباني، ويمكن دراسة عناصر المناخ من حيث تأثيرها في نمط العمران الريفي على النحو التالي:

١- درجات الحرارة:

توجد علاقة قوية بين درجات الحرارة السائدة ونمط المحلات العمرانية الريفية، حيث تؤثر درجات الحرارة في المسكن الريفي من جانبين هما: مادة البناء والتي يتم تحديدها في الغالب وفقًا لدرجات الحرارة السائدة مثل اختيار الطوب اللبن في المناطق التي ترتفع فيها درجات الحرارة، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ هناك مجموعة من العوامل يجب أن توضع في الاعتبار عند اختيار مادة البناء خاصةً ما يتعلق بأسعار هذه المواد، والتغيرات الحديثة في التركيب الاقتصادي والاجتماعي والسياسات الحكومية.

أمَّا بالنسبة للجانب الثاني فيتمثل في تأثير درجات الحرارة على التركيب الداخلي للمسكن الريفي، والتي تتمثل في ضرورة وجود أجزاء مكشوفة من المنزل تعرف بالفناء؛ وذلك لحماية الأجزاء الداخلية من المسكن من درجات الحرارة المرتفعة في الخارج، بالإضافة إلى وجود فتحات تسمح بمرور التيارات الهوائية خلال ساعات النهار لتخفيض درجات الحرارة داخل المسكن؛ الأمر الذي ينعكس على تحقيق الاستقرار الحراري داخل المنزل.

٢- الرياح:

تعد الرياح من أهم عناصر المناخ التي تؤثر بشكلٍ واضحٍ في العمران الريفي؛ وذلك نظرًا لدورها في تحديد اتجاهات النمو العمراني، حيث يميل الاتجاه العمراني في مصر إلى النمو باتجاه الشمال؛ لتحقيق الاستفادة من الرياح الشمالية التي تعمل على تلطيف درجات الحرارة، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ هناك أنواع من الرياح يجب الحماية منها كما هو الحال بالنسبة لرياح الخماسين التي تتسم بارتفاع درجة حرارتها، بالإضافة إلى اقترانها بالغبار، ونظرًا لأنَّ معظم الرياح السائدة في مصر تهب من جهة الشمال وتعمل على تلطيف درجات الحرارة؛ وقد ترتب على ذلك نمو العمران في مصر باتجاه الشمال منذ العصر الفرعوني.

كما أنَّ الرياح تؤثر بشكل واضح في تخطيط شبكة الشوارع بالمحلات العمرانية الريفية، حيث يتم تخطيط الشوارع في مصر باتجاهٍ شماليًا جنوبيًا حتى تكون عمودية في اتجاهها مع حركة الشمس الظاهرية وهذا يجعل الشوارع تكتسب ظلاً طوال النهار، بالإضافة إلى اكتسابها للرياح الشمالية والشمالية الغربية، إلاَّ أنَّه في الوقت الحاضر يقل الارتباط باتجاه الرياح بعض الشيء ولم يعد شرطًا إلاَّ إذا توافرت أراضي البناء بمساحات واسعة.

٣- الأمطار:

تؤدي الأمطار دورًا مهمًا من حيث تأثيرها على نمط العمران الريفي وبخاصةٍ شكل المسكن الخارجي، وشكل السقف، ومادة البناء، وفي رسم الأنماط التوزيعية للمحلات العمرانية الريفية وحجم سكانها، حيث يترتب على قلة سقوط الأمطار في المناطق الجافة وشبه الجافة سيادة المساكن المبنية بالطوب اللبن التي يتم الاعتماد عليها دون خوف نظرًا لقلة الأمطار، بالإضافة إلى سيادة الأسقف المستوية، وعلى العكس من ذلك تمامًا لا يمكن الاعتماد على الطوب اللبن في المناطق التي ترتفع معدلات سقوط الأمطار فيها، بالإضافة إلى سيادة الأسقف المائلة للتخلص من كميات الأمطار الساقطة على تلك الأسقف.

٥- التربة:

تمثل التربة أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر بصورةٍ مباشرةٍ في العمران الريفي بداية من توزيع المحلات العمرانية حتى مادة بناء مساكنها، بالإضافة إلى تأثيرها في النشاط الاقتصادي للسكان، كما تعد التربة عاملاً بيئيًا مهمًا وبخاصةٍ في مجال الإنتاج الزراعي الذي يمثل قوام الحياة بالمحلات العمرانية الريفية.

كما تؤثر التربة في عدة جوانب حيوية في مناطق العمران الريفي مثل استخدام الأرض الزراعية، وتجمع الإنسان في الأراض جيدة الخصوبة، ومن ثم تنشأ المحلات العمرانية حيث تتوفر الأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى ذلك تؤثر القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية في حجم وشكل المحلات العمرانية الريفية، حيث تسود المحلات العمرانية كبيرة الحجم والمندمجة الشكل في المناطق التي تتميز بزيادة قدرة التربة الإنتاجية.

والقاعدة العامة هي أنَّ التربة الخصبة تؤدي إلى تجمع المساكن وظهور القرى الكبيرة المتكتلة وبخاصةٍ مناطق التربات الجيرية، بينما تؤدي قلة خصوبة التربة، كما هو الحال بالتربات الرملية إلى قلة عدد السكان وتبعثر السكن؛ لذلك تنتشر في تلك المناطق المستوطنات المبعثرة.

و- النبات الطبيعي:

يؤثر النبات الطبيعي في العمران الريفي من عدة زوايا، فقد يستخدم كمادة لبناء المساكن، حيث تستخدم الأخشاب في أغراض البناء وخاصةً في النطاقات التي تنمو فيها الغابات، بالإضافة إلى ذلك تتأثر كثافة العمران بكثافة النبات الطبيعي في جهات واسعة من العالم، ففي نطاق الغابات الكثيفة تحول الأشجار المتقاربة دون سهولة النقل وتمثل عائقًا كبيرًا أمام الاتصال السهل والسريع؛ ولذلك يتمثل نمط العمران السائد في مثل هذه النطاقات في شكل محلات عمرانية متباعدة أو متقاربة تتركز عند الأجزاء الهامشية من الغابات، وإذا قلت كثافة النبات الطبيعي وسادت الحشائش تنتشر حرفة الرعي ويصبح النمط العمراني السائد عبارة عن نمط يزيد فيه عدد المحلات العمرانية وتتباعد عن بعضها البعض.

ثانيًا- العوامل البشرية:

تعد العوامل البشرية على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية من حيث درجة تأثيرها في توزيع المحلات العمرانية الريفية؛ وذلك نظرًا لدور تلك العوامل في تحديد موضع المحلات العمرانية وحجمها، ويؤكد ذلك رأي ديمانجون في أنَّ العوامل البشرية ذات تأثير خاص في توزيع مراكز العمران الريفي، فمن المعروف أنّ دور الإنسان وقدراته وأسلوب انتفاعه بالأرض

تسجل إضافة مهمة تفرض بعدًا مؤثرًا في توزيع السكان والعمران الريفي، ويمكن دراسة أهم العوامل البشرية المؤثرة في توزيع المحلات العمرانية الريفية على النحو التالي:

أ- **العامل الديموغرافي:**

يعد العامل الديموجرافي من أهم العوامل البشرية المؤثرة في توزيع المحلات العمرانية؛ وذلك لأنَّ السكان هم الذين يحددون المواضع الأنسب لمحلاتهم العمرانية، ويمكن توضيح العلاقة بين العامل الديموجرافي وتوزيع المحلات العمرانية على النحو التالي:

- يؤثر العامل الديموجرافي في توزيع المحلات العمرانية كبيرة الحجم، والتي يرتبط وجودها بزيادة عدد السكان في المناطق التي توجد فيها، كما هو الحال في الصين، والهند، ومصر، التي لا تعرف المحلات العمرانية صغيرة الحجم إلاَّ في المناطق الهامشية أو المستصلحة، وفي هذه البلدان يصل حجم المستوطنات الريفية إلى حجم بعض المدن في القارة الأوربية، وعلى العكس من ذلك تكون المحلات العمرانية الريفية صغيرة الحجم بحيث تصل إلى الحد الأدنى في البلاد قليلة السكان مثل كندا وأستراليا.
- يزداد حجم المستوطنات الريفية في المناطق التي ترتفع فيها الكثافة السكانية، بينما تكون صغيرة الحجم في الأقاليم المخلخلة من حيث الكثافة السكانية مثل المناطق التي تسودها البداوة والترحال، كما يزداد حجم القري إذا اقترنت الكثافة المرتفعة بعدد السكان الكبير نتيجة لزيادة الهجرات السكانية الوافدة إليها.
- كما أنَّ لأعداد السكان وتوزيعهم الجغرافي وكثافتهم ومستواهم الحضاري والمعيشي تأثير كبير في مراكز العمران الريفي، نظرًا لدورها في تحديد أعداد المحلات العمرانية وأحجامها، ومدى تقاربها أو تباعدها، وتخطيط المساكن والخدمات والمرافق العامة، بالإضافة إلى تأثير هذه العناصر في التوسع الأفقي والرأسي للمحلات العمرانية المختلفة.

- تؤدي الحرفة التي يشتغل بها السكان دورًا مهمًا في التأثير في المستوطنات الريفية، حيث تتدرج الكثافة السكانية في الارتفاع من حرفة الجمع والالتقاط الصناعة، يتضح من ذلك أن تأثير الإنسان في البيئة يكون ضعيفًا في المناطق التي يمارس فيها الإنسان الحرف البدائية مثل الجمع والالتقاط والصيد والقنص، وبالتالي تقل أحجام المستوطنات الريفية، والعكس صحيح بالنسبة لحرفتي الزراعة والصناعة.
- يترتب على الهجرات السكانية كبيرة الحجم ظهور المستوطنات العمرانية الريفية كبيرة الحجم ومثال ذلك هجرات القبائل العربية إلى مصر في القرن الحادي عشر الميلادي؛ ودرها في إحداث تأثير واضح في نمط العمران، فقد ساعد استقرارهم على ظهور القرى المتعددة، والنجوع المنتشرة في الوادي والدلتا.

ب- العوامل الاقتصادية:

يشكل نمط النشاط الاقتصادي السائد عاملاً مؤثرًا في أي منطقة، إذ أنَّ معظم معيشة السكان تعتمد بشكلٍ أساسيٍ على الأرض وما تنتجه، فقرى اليابان مثلاً تتجمع بإحكام ولا تترك سوى طرقًا ضيقةً بين المساكن؛ ويرجع السبب في ذلك إلى الحاجة إلى استغلال كل قدم مربع في العمليات الزراعية، وفي الإقليم الجبلي الأوربي تتكرر تجمعات القرى على منحدرات التلال تاركة الأرض السهلية للزراعة، ولهذه المواضع مميزاتها من حيث توفير عامل الحماية وصيانة الأراضي الزراعية.

ويمثل نوع النشاط الاقتصادي السائد أحد جوانب التأثير في نمط المحلات العمرانية الريفية، وليس أدل على ذلك من أنَّ المستوطنات المتميزة جدًا في ماليزيا ترتبط بزراعة الأرز، حيث تمتد مكونات القرى على أطراف حقول الأرز وعلى جسور الأنهار والقنوات، وعلى الرغم من وجود مجموعة من العوامل الأخرى أثرت في هذا النمط إلاَّ أنَّ نظام

الزراعة هو المؤثر الرئيس في نمط المحلات العمرانية، وفي أوربا توجد المنازل المنعزلة في المناطق التي مازالت تمارس فيها حرفة الرعي، حيث يسود نظام الهجرة الفصلية كما هو الحال في براري يوركشير، وويلز، وفي مرتفعات فرنسا، والنمسا، والنرويج.

هناك علاقة وثيقة بين نمط العمران وكثافة استخدام الأرض ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمتد مساكن الغرب الأوسط متناثرة بما يطلق عليه النمط المبعثر، في حين أنَّ جزيرة جاوة- أكثر جهات إندونيسيا كثافة في السكان- تبلغ المسافة بين المحلة العمرانية والأخرى نصف ميل أو أكثر على طول الطرق الريفية؛ لذلك تتسم المحلات العمرانية بالنمط العقدي، وحينما ننسب كثافة العمران إلى كثافة استخدام الأرض يجب أن نضع في الاعتبار الطريقة التي تزرع بها الأرض، ويمثل النمط النووي للعمران الريفي أكثر الأنماط شيوعًا في المناطق الزراعية الكثيفة في العالم.

ولنظام تقسيم وملكية الأرض دوره في هذا الصدد، حيث يعزى النمط المنعزل في العالم الجديد ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنَّه عند الاستيطان في الغرب اتبع نظام رقع الشطرنج، وفيه تقسم الأرض إلى قطع تبلغ مساحة الواحدة منها ميلاً مربعًا واحدًا، وتقسم هذه المساحة بدورها إلى أربعة أقسام متساوية، ويترك للمستوطنين حرية اختيار مكان المسكن، فتم البناء على طول الطرق، وبمسافاتٍ فاصلةٍ معقولةٍ بين الجيران، ومع مرور الزمن أعطى هذا النوع من الاختيار- ولاسيما في المناطق الكثيفة ذات الطرق عالية التجهيز- نمطًا من التوزيع الخطي على طول الطريق.

تؤثر ملكية الأرض في الإقطاعات كبيرة المساحة وصغيرة المساحة في نمط التوزيع، ففي المزارع الواسعة للبن، والشاي، والمطاط، وقصب السكر، ونخيل الزيت توقع

القرى بشكل مركزي يسمح للعمال بالوصول إلى جميع أجزاء المزرعة بسهولة، وعندما تكون الملكيات صغيرة يبني كل فلاح مسكنه على أرضه، وتمتد القرية على مساحات واسعة من الأرض، وتوجد مثل هذه القرى في الدول المدارية التي تتميز بزراعة المحاصيل النقدية سالفة الذكر.

ج- العوامل الاجتماعية:

يؤثر التنظيم الاجتماعي على نمط الاستيطان البشري، ويمكن أن نميز بين نوعين رئيسين من التنظيم الاجتماعي، الأول هو النظام الطبقي وفيه نشاهد بناءً هرميًا تتمثل قمته في الرئيس وكبار السن، ثم باقي الأفراد عند السفح والقاعدة وفي هذا النظام تكون صناعة القرار من أعلى؛ وينعكس ذلك على نمط العمران عالي البناء والتنظيم، أمَّا النظام الثاني فيتمثل في النظام الفردي المفتت اجتماعيًا، حيث يمثل الفرد وأسرته الوحدة الرئيسة؛ ولذلك يسود نمط العمران المبعثر.

كما تؤدي الروابط الأسرية والاجتماعية دورًا أساسيًا في الاستقرار الأوَّلي للمستوطنات، تلك التي تتم بواسطة سكان لهم رابطة دم واحدة كما تميط اللثام على نمط الانتشار، ويمكن التعرف على ذلك من خلال اسم المكان فالمقاطع الشائعة في غرب أوربا والتي تنتهي (ingen– inge– ing–and ange) وكلها كلمات مستمدة من اللغة الألمانية وتعني لفظيًا (The people of) أمَّا المقطع الأول من الكلمة فيكون غالبًا لاسم عائلة أو جماعة رائدة، فعلى سبيل المثال (Sigmaringen) في الجنوب الغربي من ألمانيا وتعني أنَّها أُنشِئت بواسطة عائلة أو جماعة (Sigmar) التي تتسم بالروابط الاجتماعية المتعلقة بالتجمع كما تتسم بعدم وجود ملكية خاصة للأرض.

د- شبكات الطرق ووسائل المواصلات:

تعد إمكانية الوصول من العوامل البشرية المهمة التي تؤثر في المحلات العمرانية الريفية بشكل واضح؛ ويرجع السبب في ذلك إلى دورها في إحداث تغيرات ملحوظة في توزيع أنماط المحلات العمرانية الريفية، ويتضح ذلك من خلال النواحي التالية:

- تطور الضواحي المَدَنية التي تحمل السمات الريفية والحضرية.
- ظهور السلاسل العمرانية المتصلة على طول الطرق التي يقيم بها سكان يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على السيارة.
- تقليل أهمية المناطق المركزية عن طريق فتح مراكز جديدة في الضواحي.

ويتضح تأثير المواصلات على القرى التي تنتج محاصيل نقدية؛ وذلك لأنَّ القرب من شبكة الطرق يمثل عاملاً مهمًا لعملية التسويق، كما هو الحال بالنسبة لمحصول الكاكاو في غانا، ومحصول القطن في مصر، حيث تقوم القرى الكبرى عند تقاطعات الطرق، حيث تمثل سوقًا محلية أو منطقة لتجميع المحاصيل، وربما قامت مواضع القرى على طول الطرق في الماضي لكونها نقطًا للراحة بعد يوم كامل من السفر.

ه- توفر الخدمات:

يوضح العامل الخدمي العلاقة بين حجم السكان وعدد الخدمات، ووظائفها بشكلٍ واضحٍ بين المحلات العمرانية الريفية التي تقدم خدماتها للقرى المجاورة المحرومة من هذه الخدمات، وتمتد نفوذ هذه الخدمات لمسافات واتجاهات مختلفة للقرى المجاورة، تختلف الخدمات فيما بينها من حيث نوع الخدمة ذاتها وعدد السكان ومساحة المنطقة التي تقدمها هذه

الخدمة، وتوزيع أنواع الخدمات بالقرى، والتقييم الجغرافي للخدمات من حيث مدى كفايتها لسكان أي قرية أو القرى المجاورة، وبصفة عامة يزداد حجم ومساحة القرى التي تتميز بزيادة عدد الخدمات التي تقدمها لسكانها أو لسكان القرى المجاورة، والعكس صحيح.

و- السياسات الحكومية

تؤدي السياسات الحكومية دورًا مهمًا في توزيع المحلات العمرانية الريفية؛ وذلك لأنَّ مواضع القرى ليست بالضرورة أن تكون من اختيار الأفراد في كل الحالات، ولكن قد يتم ذلك من خلال الخطط التي تضعها الحكومات وبخاصةٍ في المناطق غير المأهولة وتقوم بعملية إمدادها بالماء والغذاء، ومن ثم تأخذ أنماطًا متعددة، وكثير من القرى الجديدة- فضلاً عن إعادة تخطيط القرى القديمة- قد تم بواسطة ملاك الأرض أو المستعمرين أو الحكومات، وغالبًا ما يرتبط التخطيط بالامتدادات الجديدة في الجهات غير المأهولة.

ويتضح تأثير السياسات الحكومية في توزيع مراكز العمران الريفي من خلال السياسات التي اتخذها الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٥٩ والتي تهدف بشكلٍ إجباريٍ على تركز السكان في قرى يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠ نسمة فأكثر من أجل تسهيل تقديم الخدمات، وكذلك لتكون وسيلة لأيديولوجية تمركز عمال الزراعة، ويرتبط ذلك بالأشكال الجماعية للزراعة.

وفي دول العالم الثالث نجد أنَّه في تنزانيا أُقيمت ٧٠٠ قرية في أماكن جديدة من خلال خطة الحكومة، كما أُنشئت المستوطنات الجديدة في كينيا من خلال الضم الرسمي للأرض ومشاريع التوطن، وفي نيجريا أدت المشاريع الزراعية الحكومية إلى تجميع المستوطنات الكبرى.

الفصل الرابع

مورفولوجية المحلات العمرانية الريفية

تمهيد:

أولاً- العوامل المؤثرة في شكل المحلات العمرانية الريفية:

ثانيًا- أشكال المحلات العمرانية الريفية:

أ- التصنيفات الألمانية لأشكال القرى:

ب- تصنيف روبرتس:

ج- التصنيف الهندسي للقرى:

١- القرى الخطية:

٢- قرى تقاطع الطريق

٣- القرى التوأمية أو المزدوجة:

٤- القرى الدائرية وشبه الدائرية:

٥- القرى المستطيلة:

٦- القرى النجمية:

٧- القرى المثلثة:

٨- القرى ذات الشكل السداسي:

٩- القرى السديمية:

١٠- قرى ذات شكل إسفيني

ثالثًا- معاملات قياس الشكل:

تمهيد:

تعني مورفولوجية المحلات الريفية شكل المحلات، ويمكن تعريف الشكل بأنَّه عبارة عن العلاقة بين المساكن وبعضها البعض، ويمكن التعرف على شكل القرى من خلال الخرائط كبيرة المقياس، وتأخذ القرى الريفية أشكالاً متعددة؛ وذلك لتأثير مجموعة من الثوابت في البيئية التي نمت وتطورت على مر القرون، كذلك تؤدي العوامل الاجتماعية والحضارية دورًا مهمًا في هذا الصدد، ويمكن القول بأنَّ الأشكال الخطية توجد في مناطق الوديان الجبلية، بينما في السهول الخصبة تنتشر الأشكال المستطيلة، وبالقرب من البحيرات والمستنقعات تنشأ الأشكال الدائرية أو المثلثة، وعلى المصاطب النهرية تظهر الأشكال السلمية.

بُذِلَت عدة محاولات لتصنيف المحلات العمرانية الريفية حسب الشكل منذ فترات زمنية بعيدة، حيث أصدر متزن (Mietzen) تصنيفًا عام ١٨٩٥ عن المحلات العمرانية والزراعة في ألمانيا على أساس عرقي بمعنى أنَّ شكل العمران الريفي يرتبط بالخلفية الحضارية الخاصة بالسكان الذين أقاموه، حيث توصل متزن إلى أنَّ الجماعات الكلتية (Celtic) سكنوا مزارع منعزلة، والسلافيون في قرى دائرية أو خطية، والجرمان في قرى مندمجة.

ويعد الجغرافي ديمانجون من أوائل من صنف المحلات العمرانية الريفية عام ١٩٢٨ على أساس نظم الحقول الزراعية (Field Systems) وعلاقتها بالسكن، أما المحاولات التالية للتصنيف اتجهت نحو معايير مورفولوجية (خاصة بالشكل) وأسهم ديمانجون في ذلك من خلال اكتشاف الأشكال الخطية والمندمجة والنجمية، وفي عام ١٩٤٩ حاول العالم شوارتز الألماني تصنيف المحلات العمرانية الريفية على أساس الحجم بدءًا من المحلات التي يتراوح عدد المنازل بها ما بين (٣- ١٠) منازل وهى محلات صغيرة الحجم، والمحلات المتوسطة

ويتراوح عدد المنازل بها ما بين (١٠- ٢٥) منزلاً، والمحلات الكبيرة تلك التي يزيد عدد منازلها عن ٢٥ منزلاً.

أولاً- العوامل المؤثرة في شكل المحلات العمرانية الريفية:

يؤثر في شكل القرى عدة عوامل طبيعية وبشرية يمكن توضيحها على النحو التالي:

أ- العوامل الموضعية:

تؤثر العوامل الموضعية بشكل واضح في أشكال القرى، فعلى سبيل المثال إذا وقعت القرية في الأودية التي تتميز بشدة أندار جوانبها فإنَّ القرية تأخذ الشكل الخطي؛ وذلك نظرًا لامتداد المساكن على طول قاع الوادي، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك في المناطق الجبلية على مستوى العالم كما هو الحال في جبال الألب الفرنسية والسويسرية، وفي جنوب وويلز وخانق الراين، وعادة ما تكون مواضع المحلات الريفية في السهول الفيضية بالمواضع الأكثر ارتفاعًا، والتي لا يصل إليها الفيضان عند جوانب الوادي؛ ولذلك تأخذ هذه القرى شكلاً خطيًا؛ وذلك لتتبع المساكن للأراضي المرتفعة الموازية للنهر.

ومن ناحية أخرى فإنَّ القرى التي تقام فوق قمم المرتفعات الجبلية والتلال بغرض تحقيق الأمن والحماية تأخذ شكلاً مربعًا أو دائريًا بسبب محددات الموضع كما هو الحال في قرى التلال في إيطاليا، أمَّا في المناطق الصحراوية فإنَّ الشكل تحكمه المناطق التي تتوفر بها موارد المياه، وعلى العكس من ذلك فإنَّ المناطق التي يندر فيها وجود المياه.

أ- تنظيم الحقول ونظام ملكية الأرض:

لنظام تقسيم وملكية الأرض أثر كبير في تحديد شكل المحلات الريفية، حيث يظهر النمط المنعزل على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك لأنَّه عند الاستيطان تم اتباع نظام رقع الشطرنج، وفيه تقسم الأرض إلى قطع تبلغ مساحة الواحدة منها ميلاً مربعًا

واحدًا، وتقسم هذه المساحة بدورها إلى أربعة أقسام متساوية، ويترك للمستوطنين حرية اختيار مكان المسكن، ومع مرور الزمن أعطى هذا النوع من الاختيار– ولاسيما في المناطق الكثيفة ذات الطرق عالية التجهيز– نمطًا من التوزيع الخطي على طول الطريق.

تؤثر ملكية الأرض في الإقطاعات كبيرة المساحة وصغيرة المساحة في نمط التوزيع، ففي المزارع التي تختص بزراعة المحاصيل المدارية النقدية توقع القرى بشكل مركزي يسمح للعمال بالوصول إلى جميع أجزاء المزرعة بسهولة؛ وترتب على ذلك ظهور نمط العمران المشتت، وعندما تكون الملكيات صغيرة يبني كل فلاح مسكنه على أرضه، وتمتد القرية على مساحات واسعة من الأرض، وتوجد مثل هذه القرى في الدول المدارية التي تتميز بزراعة المحاصيل النقدية.

ب- العامل التخطيطي:

يؤثر العامل التخطيطي بدرجة كبيرة في شكل القرية؛ وذلك لأنَّ تخطيط القرية قد يكون مفروضًا على السكان في بعض الأحيان من قِبل بعض الهيئات التخطيطية، كما تظهر في الكثير من الحالات بعض المحددات التي تمنع استخدام الأرض في منطقة معينة مما يؤدي إلى التأثير في شكل القرية وتنظيم المكان، وفي العصر الحديث فإنَّ الهيئات المختصة بالتخطيط تقوم بوضع خطة القرى الحديثة، كما أنَّ السلطات المحلية في بعض الحالات تعطي تصريحًا بالبناء، ومن ثم يؤثر ذلك بوضوح في الحجم والشكل واتجاه النمو العمراني في جهةٍ معينةٍ.

وغالبًا ما يتغير الشكل مع مرور الزمن، حيث يختلف الشكل الحالي للقرية عن الشكل الأصلي لها؛ ويعزى ذلك إلى التغير في أساليب الزراعة ، والهجرة المكثفة من الريف أو نتيجة للزيادة الطبيعية أو الهجرة من المدينة إلى الريف، فالمستوطنة التي تكون مربعة الشكل

أو متكتلة، يمكن أن تمتد على طول عدة طرق واتجاهات مختلفة مما يعطي الشكل النجمي، أو قد تنمو في اتجاه واحد لتعطي الشكل الخطي، كما أنَّ المساكن الجديدة يمكن أن تقام بشكل غير منتظم ومبعثر حول القرية الأصلية، كما أنَّ التغير في الشكل ربما لا يرجع إلى الحذف والإضافة من القرية الرئيسة وإليها، ولكن ربما ينتج عن إعادة تعمير القرية بالكامل لتحقيق الأغراض الدفاعية.

ثانيًا- أنواع مراكز العمران الريفي:

تعد القرية أولى مراكز الاستقرار البشري، وقد نشأت القرية مع بداية معرفة الإنسان بالزراعة وتحوله من عبء على البيئة إلى إنسان منتج، وقد ارتبطت نشأة القرى بمجاري أودية الأنهار كما هو الحال في سهول نهر دجلة والفرات، ونهر السند بالهند؛ حيث تجمع الإنسان حول هذه الأنهار في مجموعات تتوافق مصالحها وأهدافها وتتقاسم أعبائها، ويرتبطون ببقعة معينة من الأرض يزرعونها ويقيمون عليها مساكنهم، لذلك كانت القرى أولى مراكز الاستقرار البشري في العالم، كما أنَّ القرى المجمعة كانت أسبق في ظهورها عن باقي أشكال العمران الريفي الأخرى، وتنقسم مراكز العمران الريفي حسب النشأة إلى نوعين رئيسين هما:

أ- مراكز العمران الريفي المؤقتة:

تتمثل في المناطق التي تشغلها الجماعات البدائية التي تعتمد على الجمع والالتقاط والزراعة المتنقلة (Shifting Agriculture)، حيث تعيش تلك الجماعات في أكواخ أو عشش، كما أنَّ البدو من الأعراب وجماعات البوشمن يسكنون الخيام ويتنقلون من مكان إلى آخر بحثًا عن العشب والمراعي، ويعد السكن عند هؤلاء الجماعات مظهرًا من مظاهر حياتهم الاجتماعية، وتجسيد لتركيبهم الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ نوع المسكن المؤقت فد يطرأ عليه تغيير في موسم من المواسم أو خلال فصل من الفصول نتيجةً لتفرق بعض الجماعات، فالأسكيمو يتجهون نحو الجنوب بحثًا عن حيوان الكاريبو والأسماك والطيور فيسكنون الخيام المؤقتة فإذا حلَّ فصل الشتاء رجعوا إلى مساكنهم الثابتة على مقربة من البحر، حيث تعيش عجول البحر التي تعد مصدر لغذائهم وكسائهم، وينسحب القول على رعاة الرنا في القطب الشمالي في الاتحاد الروسي السابق.

وتوجد بعض الجماعات الرعوية أرقى بكثير من الجماعات السابقة، التي تعيش في جبال الألب، حيث تنتقل في رحلات فصلية بين الوادي والجبل بغرض البحث عن المرعى، وتقيم لنفسها بيوتًا مؤقتة على الجبل وثابتة في الوادي تتجمع في شكل قرى صغيرة.

ويقل التأثير القبلي بدرجةٍ كبيرةٍ بين السكان المستقرين في شمال إفريقيا، ولكن تبقى ظاهرة تركز السكان في قرى كبيرة، ففي وادي النيل ودلتاه في مصر تنتشر البيوت الطينية ذات الأسقف المسطحة في نوايات مركزية في الأرض الزراعية، وقد أسهم عامل الموضع في نشأة القرى ، فقد كانت تنشأ على تلال تعلو منسوب الفيضان قبل التحكم في مياه النيل منذ عهد محمد علي في النصف الأول من القرن الماضي.

ب- مراكز العمران الريفي الثابتة:

وأهم ما يميز هذه المراكز أنَّها ثابتة في موضعها، ويرتبط هذا النوع بأساليب الزراعة المتبعة، والمستوى الحضاري للسكان، ويرتبط شكل ونوع هذه المراكز العمرانية بنوع التربة، وخصائص الموضع، وعادة ما تكون هذه المراكز مجمعة (Compact) أو مبعثرة (Dispread)، وترتبط نشأة المراكز العمرانية الثابتة بمجموعة من العوامل الجغرافية لعل أهمها تزايد السكان في رقعة ما وتوفر البيئة الصالحة لإنشاء هذه المراكز، وعندما يتحقق

ذلك يتم إنتاج الغذاء في مساحة أصغر وتحل الزراعة الكثيفة محل الزراعة الواسعة، ومن ثم يصبح المركز العمراني بالضرورة ثابتًا.

وتوجد أسباب أخرى تجعل المراكز العمرانية ثابتة وغير متنقلة، وتتمثل في التجمع في محلات عمرانية لدرء الأخطار وتحقيق الأمن الاجتماعي، كما حدث لبدو التيدا (Tedas) في إقليم تبستي وهم أصلاً شعبًا بدويًا متنقلاً دون مساكن دائمة، فبعد أن تعرضوا لهجمات مستمرة من الطوارق تحولوا إلى الزراعة بقدر ما توفره لهم ظروف البيئة الصحراوية التي يعيشون فيها، وأصبحت محلاتهم العمرانية ثابتة ومستقرة مع ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية التي ترتبط بالبداوة والترحال.

وفي القارة الإفريقية كان للنظام القبلي أثره على العمران الريفي؛ وذلك لأنَّ العمران كان مرتبطًا بسكن أفراد القبيلة في مجموعات عائلية، ففي المناطق التي يقطنها عناصر البانتو كانت تلك المراكز تأخذ شكل نوايات مبعثرة من الأكواخ على هيئة خلية النحل ذات جدران طينية وأسقف مخروطية من القش، وغالبًا ما تكون هذه المساكن بجوار الحقول.

ويعكس نمط المراكز العمرانية طبيعة الاقتصاد المعيشي وارتباطه بموارد المياه والحماية، ففي بعض الأحيان يكون المركز العمراني صغير يتألف من عدة أكواخ تسكنها أسرة واحدة ، وفي بعض الأحيان تتجمع هذه الأكواخ على هيئة بلدة متواضعة تأخذ في النمو حول مسكن رئيس القرية.

ثالثًا- أشكال المحلات العمرانية الريفية:

يؤثر نمط العمران (Pattern of Settlement) بصورةٍ واضحةٍ في شكل القرية، فالقرى المجمعة المحكمة عادة ما تأخذ شكلاً دائريًا وتكون ذات منازل قريبة متلاصقة، أمَّا

القرى المبعثرة المفككة (Scattered or Loose– Knit) فتأخذ أشكالاً متعددة بعيدة عن الشكل الدائري المحكم.

وقد اختلف الجغرافيون من حيث تحديد أشكال القري، حيث قسمها العالم هدسن (Hudson) إلى أربعة أنماط هي: الشكل الخطي، والشكل العنقودي، والشكل المجمع، والشكل المشتت، بينما أوضح دوري (Dury) أنَّ هناك نوعين من أشكال المحلات العمرانية الريفية هما: الشكل النووي، والشكل المبعثر، أمَّا العالم براون (Brown) فيرى أن أشكال القرى ثلاثة وهي: الشكل النووي، والشكل الدائري، والقرى الثانوية، ويمكن التعرف على أشكال القرى من خلال دراسة تصنيفات أشكال القرى على النحو التالي:

أ- التصنيفات الألمانية لأشكال القرى:

لما كانت الدراسات المبكرة للعمران الريفي قد تمت على يد العلماء الألمان، وفي مقدمتهم العالم ميتزن عام ١٨٩٥، لذلك فإنَّ معظم المصطلحات المرتبطة بالشكل ألمانية الأصل، ولعل أقدم الأشكال هي المستوطنات المبعثرة غير منتظمة الشكل (Eschdorf & Drubbel) وينسب إلى السهول الألمانية الشمالية، وترتبط تلك المستوطنات بالمجتمعات الزراعية، حيث كانت هذه المستوطنات تمثل جزرًا زراعية تمتد بشكل فعَّال في قلب النطاقات الرعوية، وكانت مُسَوَّرة وذات أراضي خصبة، ويرجع السبب في زيادة خصوبتها إلى استخدام المخصبات، وكانت تتوزع تلك الأراضي على مجموعة من الضياع الواسعة غير المنتظمة، كما كانت هذه المستوطنات تتميز بصورتين للنمو، الأولى وهي النمو التدريجي بدون حقوق ملكية؛ وذلك من خلال استصلاح بقع داخل المراعي؛ ترتب عليها في النهاية ظهور مستوطنات من العزب الصغيرة والمزارع المنفصلة، أمَّا الصورة الثانية فتسود في الأراضي الزراعية الأغنى مع وجود حقوق الملكية، بالإضافة إلى تميزها بثلاث أنظمة

للزراعة (حقول، ومراعي، وغابات) وهنا تتمثل القرى في مستوطنات أكبر، ولكنها تظل تجمعات غير منتظمة، ويطلق عليها مصطلح القرية الكبيرة المندمجة غير المنتظمة والمرتبطة بالنظام الثلاثي لزراعة الأرض. أمَّا الأشكال الألمانية الأخرى فهي نتاج الصراع بين الألمان والسلاف من أجل السيطرة على الأرض في شرق أوربا، ولعل أبرز الأشكال السائدة بتلك المناطق هي القرى الخطية (قرى الطريق)، والقرى الخطية الزاوية، وهما يختلفان في التفاصيل، فقرى الطريق شكل بسيط مكون من خطين متوازيين من المساكن على طول الطريق، أمَّا القرى الخطية الزاوية فتتكون من خطين من المساكن يمتدان حول مركز من الأراضي المفتوحة طولي الشكل، أو من الأراضي الخضراء التي تحمل نفس الشكل، ويربط بين النوعين أنَّ الأرض تزرع بالنظام الثلاثي.

ارتبط بنظام التوسع الاستعماري نشر المستوطنات في مناطق تتسم بالصعوبة الطبيعية مثل الأراضي المستنقعية والغابية، وقد أدى ذلك إلى ظهور قرى الغابات، وقرى المستنقعات وكلاهما من الشكل الخطي، وفي حين ترتبط قرى الغابات بقيعان الأودية على هيئة خط من المزارع المتفرقة، فإنَّ قرى المستنقعات ترتبط كثيرًا بعناصر أنظمة التصريف، وفي الشكلين كانت المزارع مجمعة وممتدة من الطريق الرئيس أو الممر المائي بعيدًا عن حدود الزراعة أو الإصلاحات.

ب- تصنيف روبرتس:

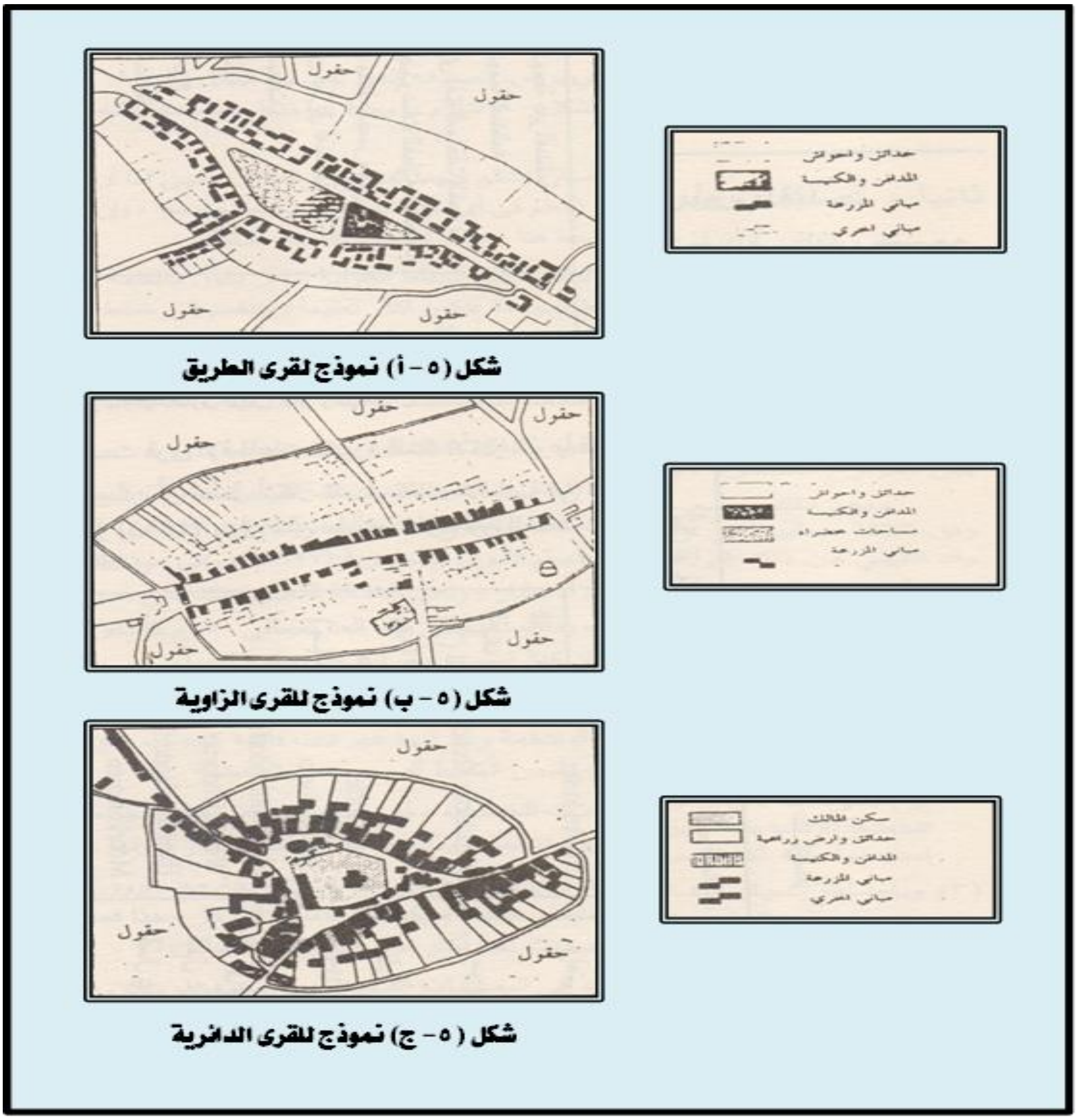

شكل (٥-أ) نموذج لقرى الطريق

شكل (٥-ب) نموذج للقرى الزاوية

شكل (٥-ج) نموذج للقرى الدائرية

شكل (٥) أشكال القرى حسب التصنيف الألماني

يعد العالم البريطاني روبرتس من العلماء الذين لهم إسهامات كثيرة في دراسة أشكال المستوطنات الريفية وخاصةً في كتابه المستوطنات الريفية من منظور تاريخي، وكتابه نشأة وقيام القرى الإنجليزية عام ١٩٧٧، وبدأ روبرتس دراسته بمعالجة حدود الانتشار، وتعني المسافة القصوى التي تحول دون وضعها في شكل منتظم، وقد استخدم في ذلك الحد البالغ

طوله ١٥٠ متر كأساس للتمييز بين المزارع المنتشرة وإن كان البعض يرى أنه حدًا غير مناسب وغير مرضي.

وبعد ذلك وضع روبرتس تصنيفه وذلك وفقًا لثلاثة معايير هي: الشكل، والانتظام، ووجود أو اختفاء المساحات الخضراء، وقد انتهى من ذلك إلى:

- ❖ أنَّ هناك شكلان أساسيان تنتظم فيهما المزارع أو المنازل، فهي إما تنتظم في أزرع خطية أو تنتظم في أي شكل أخر يعطي نمطًا مجمعًا، وإن كانت مجمعًا غير مناسبة هنا، حيث تستخدم كنقيض للانتشار.
- ❖ في جانب درجة الانتظام فإنَّ الخطط الطولية إمَّا أن تكون منتظمة أو غير منتظمة، وأمَّا الخطط المجمعة تكون أكثر تعقيدًا، وتنقسم إلى خطط شبكية وإشعاعية، وكل واحدة منها تنقسم إلى منتظمة وغير منتظمة، وفي الخطط الإشعاعية غير المنتظمة وجد أنَّها ذات فائدة كبيرة، ومن ثمَّ فقد استبدلها بفئة أكثر عمومية من الخطط المجمعة غير المنتظمة.
- ❖ وبإضافة معيار المساحات الخضراء فإنَّ القرى تصنف على أنَّها خطية أو مجمعة، منتظمة أو غير منتظمة، ذات مساحات خضراء أو بدونها.
- ❖ أنَّه يمكن أن تتجمع أكثر من واحدة من السمات السابقة مع مرور الزمن، ومن ثَمَّ فإننا يمكن أن نشاهد خططًا مركبة أو متعددة المركز، هذا فضلاً عن النمط الخطي المختلط حيث نجد أكثر من خطين من المساكن.

ولقد وضح العالم كارتر عام ١٩٩٠ أنَّ هناك بعض نقاط الالتقاء بين التقسيم الألماني وتصنيف روبرتس وهي:

- ❖ أنَّ المحلات المجمعة وغير المنتظمة دون مساحات خضراء، يقابلها في التصنيف الألماني قرى النظام الثلاثي في الزراعة.

- أنَّ المحلات المجمعة والمنتظمة ذات الخطة الإشعاعية وذات المساحات الخضراء الكملة تقابلها في التصنيف الألماني القرى الدائرية.
- أنَّ المحلات الخطية الطولية المنتظمة دون المساحات الخضراء، تقابلها قرى الطريق.
- أنَّ المحلات الخطية الطولية غير المنتظمة ذات المساحات الخضراء، تقابلها القرى الزاوية.
- أنَّ المحلات الخطية الطولية غير المنتظمة دون المساحات الخضراء، تقابلها قرى الغابات.
- أنَّ المحلات الخطية الطولية المنتظمة أو غير المنتظمة دون المساحات الخضراء، تقابلها قرى المستنقعات.
- أنَّ المحلات الخطية أو الشبكية المنتظمة ذات المساحات الخضراء، تقابلها قرى الإقطاعات الألمانية.

وهناك عدة اعتبارات مهمة يجب أن توضع في الذهن عند استخدام تصنيف روبرتس، والتي من أهمها ما يلي:

أولاً- أنَّ التصنيف قائم على أساس المورفولوجية، ولم يستخدم الوظيفة كبعد آخر مختلف، وعلى ذلك فإنَّ الحقيقة تنص على محلتين ريفيتين يكون لهما نفس المورفولوجية لا يعني هذا أنَّ لهما نفس أصل النشأة.

ثانيًا- ليست هناك قرية يكون لها درجة الانتظام المثالية ، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثًا- أنَّ خطط القرى غالبًا ما تكون من شكلين أو أكثر.

رابعًا- يقوم التصنيف على أساس ثلاثة متغيرات، تاركًا متغيرات أخرى مهمة مثل الحجم، والتعقد، وكثافة المباني.

ج- التصنيف الهندسي للقرى:

يمكن تصنيف المحلات الريفية حسب الشكل الهندسي إلى الأنماط التالية:

١- **القرى المستطيلة** (Rectangular Village):

يسكن معظم سكان الريف في قرى مستطيلة الشكل، ويظهر هذا الشكل في السهول الفيضية المنتجة، وفي الوديان الجبلية الفسيحة، وتأخذ الشوارع في مثل هذه المستوطنات خطوطاً مستقيمة تتقاطع مع بعضها البعض بزوايا قائمة، وتشاهد هذه الفئة في القرى جيدة التخطيط في ألمانيا، وماليزيا، وفرنسا.

٢- **القرى الخطية:** (Linear Village):

يمثل هذا النمط أحد الأشكال الرئيسة للقرى الريفية، حيث تنتظم المساكن على جانبي الطرق، وخطوط السكك الحديدية، والأنهار والقنوات ، كما توجد على امتداد حافات الأودية ولا سيما في المناطق الجبلية، ويتحكم في نمو القرى الخطية في المناطق التلية التربة الجيدة والطبوغرافيا، في حين يتحكم فيها مستوى الفيضان على ضفاف الأنهار، ومستوى سطح البحر على شواطئ البحار.

٣- **قرى تقاطع الطريق** (Cross Road Village):

يعتمد ظهور هذا النمط من القرى في المواضع التي يتقاطع فيها الطريق بطريق آخر بزاوية قائمة على شكل حرف (T) أو زاوية منفرجة أو زاوية حادة على شكل حرف (Y)، وتنشأ هذه القرى على أكثر من طريق أو مجرى مائي ، حيث يمتد العمران في أكثر من اتجاه ملتزمًا جوانب الطريق أو المجرى المائي.

٤- **القرى التوأمية أو المزدوجة** (Twins or Doubled Village):

توجد هذه القرى في مناطق الإنتاج الاقتصادي الكبير في مزارع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أمريكا الجنوبية، وتتصف بأنَّها لا تزيد عن مجموعةٍ من المنازل التي يسكنها العمال الذين يعملون لصالح صاحب العمل في مزرعته، وتشمل هذه المزارع مزارع الشاي في سيريلانكا والمطاط في الملايو، وسومطرة، وجاوة، وفي هذه القرى تنشأ الأبنية على أحد جانبي المجرى المائي، وفي فترة زمنية أحدث تقام على مباني أخرى على نهاية كوبري يصل العمران القديم بالجانب الآخر.

٥- **القرى الدائرية وشبه الدائرية** (Circular & Semicircular Village):

ينشأ هذا النوع من القرى بغرض توفير الحماية لسكانها، حيث تتقارب مساكنها وتتسم طرقها بالتعرج، وتقع البساتين والأراضي الزراعية خارج القرية، وتوجد هذه القرى في الغالب على سواحل البحار، أو إلى جوار البحيرات التي تحتل فوهات البراكين الخامدة، وعلى جسور البحيرات الهلالية المتقطعة، وتتمثل المهن الرئيسة لسكان هذه القرى في الصيد، والخدمات السياحية أو الرحلات والمشاهدة، كما تنتشر أغلب هذه القرى في المناطق السهلية المنبسطة، وتنتشر في الريف المصري حيث تقع عند مفترق الطرق.

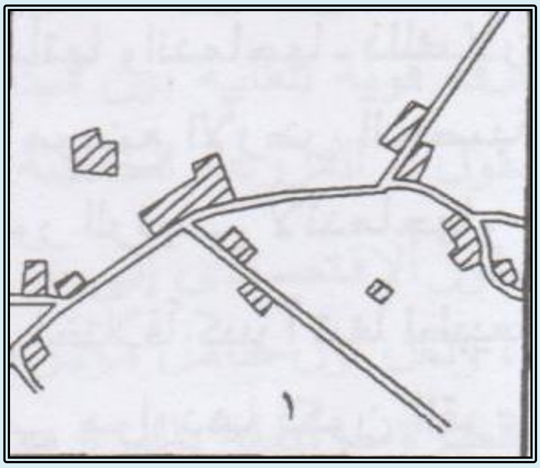

شكل (٦) نموذج للقرى مبعثرة الشكل

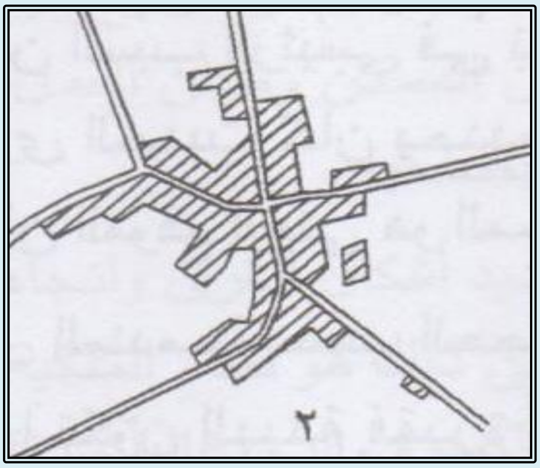

شكل (٧) نموذج للقرى مندمجة الشكل

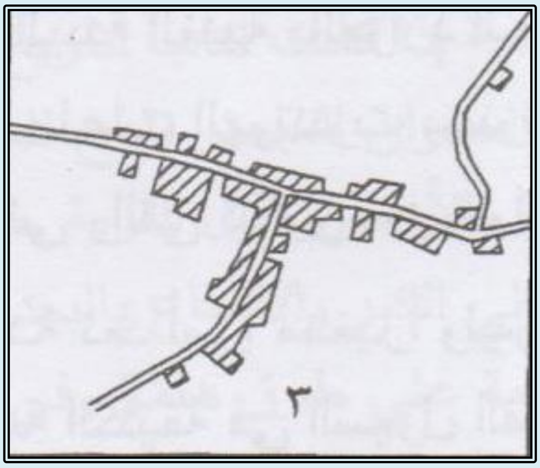

شكل (٨) نموذج للقرى طولية الشكل (حرف T)

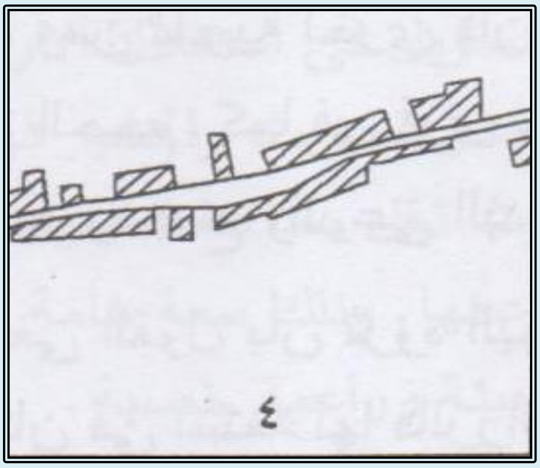

شكل (٩) نموذج للقرى طولية الشكل

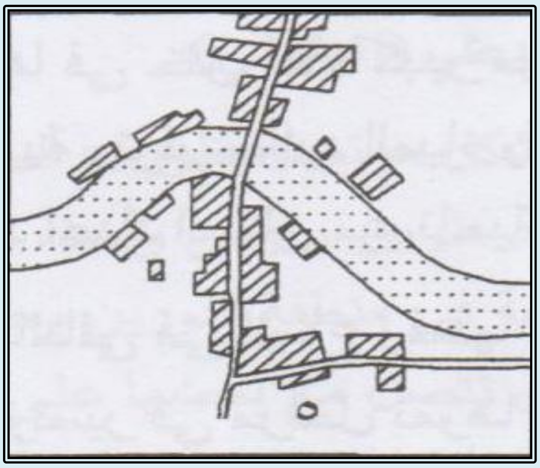

شكل (١٠) نموذج للقرى التوأمية

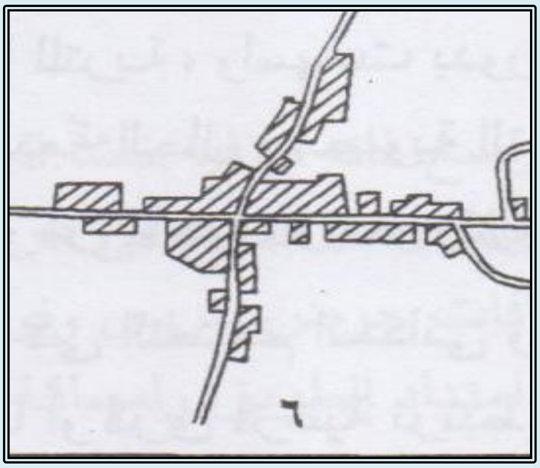

شكل (١١) نموذج للقرى الطولية متقطعة الشكل

٦- **القرى النجمية** (Star- Like Shape):

تتكون القرى ذات الشكل النجمي نتيجة لنمو العمران فيها بعدة محاور في اتجاهات متعددة، حيث يمتد العمران على هيئة أزرع أو أشرطة عمرانية تخرج من كتلة القرية القديمة لتشكل لنا في النهاية الشكل النجمي ذا الأفرع المتعددة؛ ويرجع ذلك إلى توفر مقومات النمو الشريطي ولكن في اكثر من أتجاهين مما يدفع العمران إلى النمو بالصورة السابقة، وغالبًا يقع هذا النمط من القرى عند مفترق الطرق أو عند التقاء طريق بمجرى مائي.

وتتسم الوحدات السكنية في مثل هذا النمط من القرى بالتبعثر على شكل مجاميع؛ لذا يلاحظ تكون شبكة من الطرق العشوائية وضياع مساحات كبيرة من أراضي القرية، والتي تمتد أطرافها مع المرتفع والمنخفض من خطوط الكنتور؛ وذلك لرغبة سكانها في للاستفادة من غابة أو مرعى.

٧- **القرى المثلثة** (Triangular Village):

يتأثر هذا النمط من القرى في نشأتها بعدة عوامل أهمها طبيعة التقسيم الإداري، وتعدد المجاري المائية، وامتداد طرق المواصلات، والحجم السكاني الكبير، وتعدد التوابع، كما تنشأ هذه القرى عند تلاقي الأنهار، حيث يتحكم النهر في امتداد المساكن في منطقة التلاقي، الأمر الذي يترتب عليه ظهور الشكل المثلث للقرية، وتنشأ هذه القرى أيضًا في المناطق الجبلية أو على سفوح الجبال، حيث تكون قاعدتها في الأسفل نحو الوادي وتقل المساكن كلما اتجهنا إلى أعلى نظرًا لزيادة وعورة السطح وتضرسه.

ويظهر نمط القرى مثلثة الشكل عندما تقيد العقبات الطبوغرافية النمو في أحد الاتجاهات، وفي المقابل يصبح النمو العمراني حرًا في جميع الاتجاهات الأخرى نظرًا لتوفر عوامل الجذب العمراني في تلك الاتجاهات، ومن أهم الأمثلة على هذا النمط قرية أبو الريش

بمركز أسوان التي يبلغ معامل الشكل بها ٠.٦٧ ويأخذ عمرانها شكل المثلث قاعدته في الشمال يمثلها نهر النيل ورأسه في الجنوب.

٨- القرى ذات الشكل الشبكي:

يظهر هذا النمط من القرى في الواحات بالمناطق الصحراوية، وتتخذ القرية مساحتها وشكلها العام من خلال توفر مساحة الأراضي التي تصل إليها مياه الآبار والعيون؛ ولذلك تأخذ القرية الشكل الشبكي، وقد يتجمع الفلاحون في القرى المتباعدة في قرى جديدة لأغراض دفاعية أو لدرء الأخطار الطبيعية، حيث تنتظم المساكن الريفية وتحاط القرية بسور من جميع جهاتها.

٩- القرى السديمية (Nebular Village):

ويتميز هذا النمط من القرى بتفرعه إلى نوى صغيرة ممتدة في اتجاهات مختلفة في شكل شظايا متناثرة ومتباعدة نسبيًا، وتأخذ المستوطنة الشكل السديمي حين تنتظم شوارع القرية في شكل دائري تنتهي عند مركز المدينة أو نواتها، وبوجه عام يكون حجم القرية صغير، حيث تنمو حول منزل المالك الرئيس للأرض أو حول دار العبادة.

قرى ذات شكل إسفيني:

يقترب هذ النمط من القرى في توزيع مساكنها، وتمتد من كتلتها الرئيسة زوائد على هيئة الإسفين تفصل بينها وبين القرى المجاورة، وغالبًا ما يتصل الجزء الإسفيني بأصل القرية بواسطة عنق ضيق لا يريد الإبقاء على هذه الزوائد.

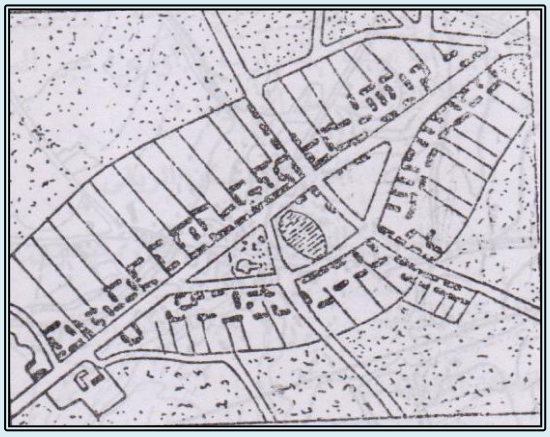

شكل (١٢) نموذج لقرى تقاطع الطريق

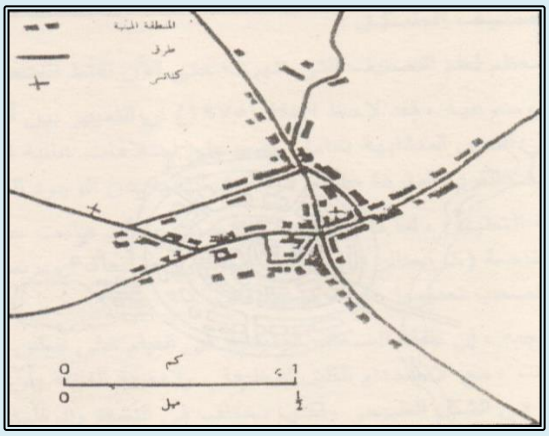

شكل (١٣) نموذج للقرى نجمية الشكل

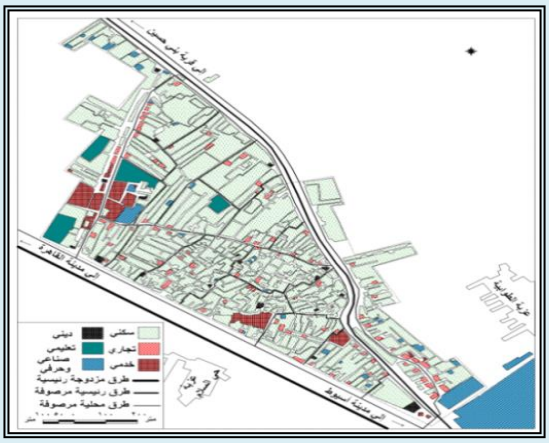

شكل (١٤) نموذج للقرى المثلثة قرية منقباد مركز أسيوط

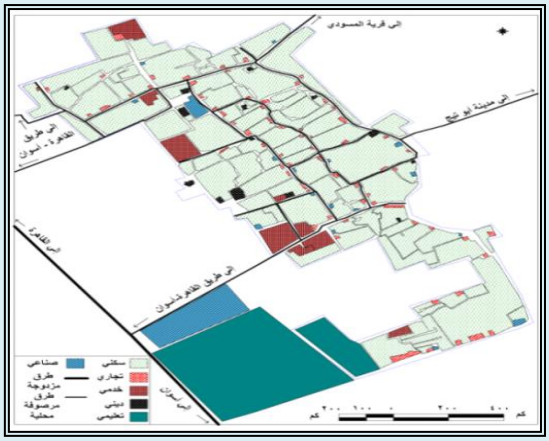

شكل (١٥) نموذج للقرى المستطيلة قرية الزرابي مركز أبوتيج

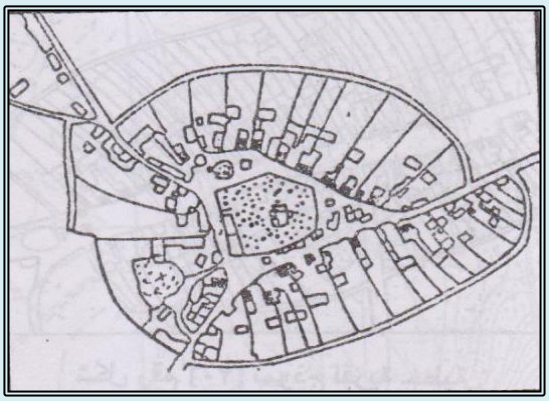

شكل (١٦) نموذج للقرى دائرية

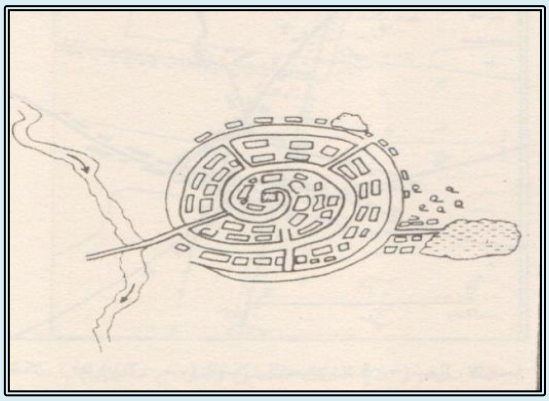

شكل (١٧) نموذج للقرى سديمية

نقد نظم تصنيف الشكل:

تحمل معظم نظم التصنيف التي ظهرت حتى الآن للمحلات العمرانية الريفية عدة نقاط ضعف أهمها:

- درجة الموضوعية: فقد لاحظ Hart عام ١٩٧٥ أنَّ التمييز بين أنماط القرى لاسيما بين القرى المتشابهة تمامًا يقوم على اختلافات عالية الدقة، ولذلك فإنَّ تصنيف القرى المفردة يصبح من قبيل الذاتية عن الوجود الفعلي.
- عمومية التطبيق: لمَّا كانت معظم التصنيفات قد قامت على معطيات إقليمية خاصة مثل كريستالر في ألمانيا، وديمانجون في فرنسا، وروبرتس في بريطانيا؛ فإنَّه من الصعب تعميمها خارج هذه الأقاليم.
- المورفولوجية: إنَّ نقطة الضعف الرئيسة هي القيام على أساس مورفولوجية المستوطنات مع الاستخدام القليل للوظيفة، والحقيقة القائلة أنَّ القرى يمكن أن تتشابه في الشكل الطبيعي، ولكنها تختلف في النشأة والوظيفة، الأمر الذي يجعل هذه التصنيفات وصفية بصورة كبيرة.
- الاستمرارية: اعتمدت تصنيفات الشكل على استخدام الأرض التي سادت خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومن ثَمَّ تفقد صلاحيتها مع مرور الزمن.
- المجال: تعتمد فائدة تصنيف المحلات الريفية بدرجةٍ كبيرةٍ على مجال التطبيق أي الموقع الذي تطبق فيه الدراسة سواء كان محليًا أو إقليميًا أو قوميًا.

ونظرًا لوجود جوانب النقص السابقة فقد تم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاتحاد الجغرافي الدولي (IGU) الذي وضع تصنيف عام للمستوطنات الريفية، يمكن من خلاله تصنيف كل المحلات الريفية، وقد استخدمت فيه أربعة معايير أساسية ترتبط بالوظيفة،

والمورفولوجيا والموقع، والنشأة، والتنمية المستقبلية، ثم أشتق منها ٦٦ معيارًا فرعيًا تلك التي تسمح بتصنيف أي نوع من المستوطنات الريفية.

رابعًا- معاملات قياس الشكل:

تمثل دراسة شكل المحلات العمرانية الريفية حلقة الوصل بين دراسة المحلات العمرانية من الخارج (التوزيع، والحجم، والوظيفة)، ودراستها من الداخل (الكتلة السكنية وعناصرها البيئية)؛ ولذلك فهي تتدرج في عدة إطارات صوب قلب المحلة العمرانية، وتتفق تلك الإطارات مع التعرف الجغرافي على الظاهرة، إذ تبدأ بالحدود الخارجية للمكان المطلوب دراسته، ثم المشتملات بداخله، وأخيرًا تحليل العناصر الداخلية، ويتم الحصول على معامل الشكل من خلال أربع مراحل وهي:

١- دراسة الشكل الخارجي للقرية المتمثل في مجالها الزراعي ويحدده زمام القرية.

٢- علاقة موقع الكتلة المبنية في القرية بشكلها الخارجي.

٣- الشكل الخارجي للكتلة المبنية.

٤- التركيب الداخلي للقرية في كتلتها المبنية.

ويمكن التعرف على معامل شكل المستوطنات الريفية من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$\text{معامل الشكل} = \frac{\text{نصف قطر أكبر دائرة يستوعبها الشكل من الداخل (نق١)}}{\text{نصف قطر أصغر دائرة تستوعب الشكل من الخارج (نق٢)}}$$

ومن خلال المعادلة السابقة يمكن إبراز التصنيفات التالية لأشكال المحلات العمرانية الريفية.

أ- **قرى الأشكال المندمجة:** ويبلغ معامل الشكل بهذه القرى ٠.٦ فأكثر، وهذه القرى شكلاً مندمجًا فلا تظهر فيه زوائد واضحة بل تكاد تتقارب أبعاده عن مركزه الافتراضي، وتمثل الدائرة الشكل المثالي لهذا النمط، يليها الشكل السداسي، ثم الشكل المربع.

ب- **قرى الأشكال شبة المندمجة:** ويتراوح معامل الشكل بهذه الفئة ما بين (٠.٥- أقل من ٠.٦) وتأخذ الشكل شبه الدائري أو المربع.

ج- **قرى الأشكال الممتدة غير المندمجة:** ويقل معامل الشكل بها عن ٠.٥ وهي تتميز بالأطراف والزوائد التي تعطيه أشكالاً واضحة، بالإضافة إلى ذلك قد تكون الزوائد والامتدادات في جهات متعددة.

لعل من أبرز طرق قياس الشكل، التي يمكن تطبيقها على المحلات الريفية معامل الشكل الذي توصل إليه كلاً من بويس وكلارك (Boyce & Clark) عام ١٩٦٤، فقد راجعا الأساليب الجغرافية لمعالجة الشكل عند الجغرافيين منذ العشرينيات من القرن العشرين، ووجدوا أنَّها في معظمها وصفية فيما عدا الجغرافيا الطبيعية، والعلوم البيولوجية، والمعادن، ويعتمد هذا المعامل على أطوال الإشعاعات الممتدة من المركز صوب الأطراف، وتعالجه المعادلة الآتية:

$$\sum_{i}^{n} I = \frac{r1}{n} \times 100 - \frac{100}{\Pi}$$

حيث إنَّ r1 = الإشعاع الخارج من المركز أو النواة إلى حدود الشكل الخارجية.

N = عدد الإشعاعات المستخدمة.

ومن خلال تطبيقات بويس وكلارك تم تصنيف أشكال المحلات العمرانية الريفية، وذلك من خلال الثوابت الموضحة بالجدول التالي:

القيمة	الشكل	القيمة	الشكل
صفر	دائري	٢٥	شكل مجمع
١٢	مربع	٢٨	شكل مستطيل
١٨	شكل متقاطع	١٧٥	شكل خطي

ويمكن حساب معامل الشكل للمحلات العمرانية الريفية وفقًا لنموذج بويس وكلارك من خلال اتباع الخطوات التالية:

١- نحدد مركز الثقل أو المركز الهندسي للقرية.

٢- يتم رسم مجموعة من الأشعة تخرج من المركز إلى حدود الشكل الخارجية، وذلك على مسافات متساوية بين الإشعاعات، وكلما زاد عدد الأشعة زادت دقة تحديد الشكل.

٣- نحسب نسبة كل مسافة بالقياس إلى مجموع قيم الإشعاعات.

٤- نطرح نسبة القياس الفعلي للإشعاعات من النسبة المثالية المتوقعة في حالة كون الشكل دائرة، ونحصل على هذه القيمة من خلال المعادلة التالية:

- نسبة الإشعاعات المثالية في حالة الشكل الدائري= **١٠٠ ÷ عدد الأشعة.**

- ويمكن تطبيق معادلة بويس وكلارك لحساب شكل المحلات العمرانية الريفية على النحو التالي:

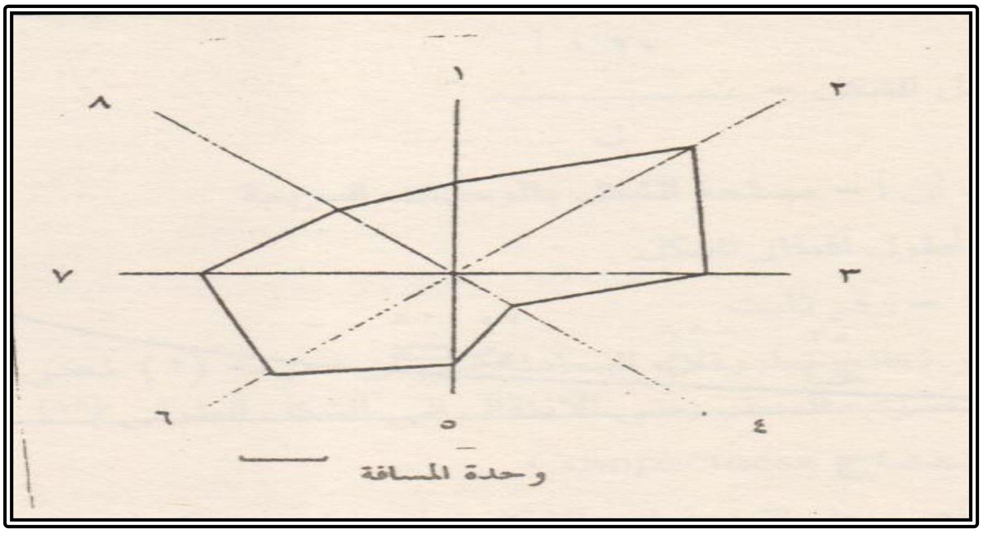

شكل (١٨) طريقة قياس أبعاد الشكل في معامل بويس وكلارك

رقم الشعاع	طول الشعاع (سم)	النسبة المئوية للشعاع ٪	الاختلاف بين النسب
١	٢	١٠	– ٢.٥
٢	٤	٢٠	٧.٥
٣	٣	١٥	٢.٥
٤	١	٥	– ٧.٥
٥	٢	١٠	– ٢.٥
٦	٣	١٥	٢.٥
٧	٣	١٥	٢.٥
٨	٢	١٠	– ٢.٥
أجمالي عدد الأشعة (٨)	إجمالي طول الأشعة (٢٠ سم)	النسبة ١٠٠٪	النسبة المثالية للشكل الدائري ١٢.٥٪

- مجموع أطوال الأشعة= ٢٠ سم.
- النسبة المئوية المثالية في حالة كون الشكل دائرة= ١٢.٥%
- معامل الشكل = ٣٠.
- أي أنَّ الشكل مستطيل وفقًا لمعامل قياس الشكل لبويس وكلارك.

الفصل الخامس

تصنيف المحلات العمرانية الريفية

أولًا- تصنيف المحلات العمرانية حسب دلالات الأسماء.

ثانيًا- تصنيف المحلات العمرانية الريفية حسب الموضع.

ثالثًا- تصنيف المحلات العمرانية الريفية حسب الحجم.

رابعًا- تصنيف المحلات العمرانية الريفية حسب الوظيفة.

تمهيد:

يعد تصنيف المحلات العمرانية الريفية على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية؛ وذلك لكونها من المعايير المهمة في التعرف على شخصية العمران في أي إقليم من الأقاليم، بالإضافة إلى أهمية عملية التصنيف في سهولة المقارنة بين المحلات العمرانية الريفية وإبراز شخصيتها، ويمكن تناول أهم التصنيفات لمراكز العمران الريفي على النحو التالي:

أولًا - تصنيف المحلات العمرانية الريفية حسب دلالات الأسماء:

يعد تتبع أسماء المحلات العمرانية الريفية ورصد دلالاتها، وتطورها وعلاقتها بالبيئة الجغرافية من الموضوعات المهمة التي تحتاج إلى توجيه الجهود لدراستها، وتعد اسماء المحلات العمرانية الريفية ذات أهمية خاصة عند دراسة أصول التوزيع وانتشاره، وتتبع ملامح المحلات العمرانية القديمة والصفات المميزة لها، وفي مصر تختلف مسميات المراكز العمرانية الريفية على النحو التالي:

١- **الكفر:** تعني كلمة كفر ما بعد عن الأرض والناس، ويقال إنَّ الكفور تعني القرى النائية عن الأبصار، وهذا دليل على تبعية الكفور في مصر للقرى، وأنَّها تمثل أطراف الزمام الزراعي، حيث تقوم في حالات مؤقتة ثم تتحول بعد فترةً إلى قرى مستقلة، ويطلق أسم كفر على التجمع السكني على أثر انفصال بعض العائلات أو الجماعات عن القرية الأصلية، فأصبحت التجمعات السكانية المنفصلة تحمل اسم القرية مسبقة بكلمة كفر.

٢- **المنية:** وتعني الموقع المتطرف، وغالبًا ما تخدم طريق تجارة قديم أو طريقًا ملاحيًا، ويدل ذلك على التبعية للقرية الأم.

٣- **العزبة:** وتُعَرَّف العزبة في الوقت الحالي على أنَّها مجموعة من المباني تقام على الأراضي بقصد استخدامها في الزراعة، وهي تكون معدة لسكنى الفلاحين، وبعض الموظفين، وكذلك مالك العزبة، وهي في حجمها من القرية، ومنذ القرن التاسع عشر ارتبطت العزبة بالابعاديات، فالمساحات الواسعة من الأراضي والتي وُهبت للكثيرين كانت من الاتساع بحيث بعدت عن المسافة بين أجزائها وبين القرى المعمورة، فأصبح من المتعذر أن يلجأ إليها العمال الزراعيون، على حين أصبح من الضروري تواجدهم بالقرب من الأراض المزروعة لتوفير رحلة العمل اليومية، ويلاحظ أنَّ الكثير من العزب قد تحول إلى قرى؛ وذلك لعدة أسباب أهمها: تركز بعض الخدمات التعلمية أو الصحية أو الإدارية في بعض العزب وعزب التفاتيش، وقيام بعض أهالي التوابع الكبيرة المتميزة بإنشاء عمديات خاصة أو لاحتوائها الواقع العمراني.

٤- **أسماء أخرى: وتشمل هذه الفئة مجموعة من المسميات أهمها :**

- أولاد: وهذه الكلمة عادة ما تكون مسبوقة باسم العلم مثل أولاد صقر، مما يدل على الرابطة الاجتماعية العائلية وانتقال أصل القرية من جد إلى جد.
- بساتين: ويقترن هذا المسمى باسم شخص بارز في القرية، وربما كان من كبار الملاك أو أحد الشخصيات الهامة في القرية مثل بساتين سراج الدين.
- نزلة: وهي تعني المكان الذي ينزل فيه الناس.
- تل: ويقصد بها المكان المرتفع قليلاً، وتتمثل هذه التسمية تبعًا لظروف الموضع وقت الفيضان.
- شبرا: وتعني المزرعة وهي ذات أصل مصري قديم.

- ميت: ويقصد بها الطريق وهي كلمة مصرية قبطية.
- كوم: وهي تشير إلى أنَّ القرية كانت تقوم على كومة صناعية قديمًا خوفًا من الفيضان.
- بني: وهي تقترن باسم أحد القبائل العربية أو أحد العائلات القديمة.
- منشأة: وهي من الأسماء العربية الحديثة التي نشأت وليدة الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الفترة الحديثة من تاريخ الملكية الزراعية في مصر بعد محمد على، ويمكن القول أنَّ غالبية القرى الحديثة نشأت عن طريق الفصل الإداري والمالي عن القرى القديمة.

ثانيًا- تصنيف المحلات العمرانية الريفية حسب الموضع:

يعد الموضع من العوامل المهمة المؤثرة في توزيع المحلات العمرانية الريفية؛ وذلك لأنَّه يوضح بدرجةٍ كبيرةٍ كيفية نشأتها، وأسباب اختيار تلك المواضع، كما يفسر تباين أحجام القرى وأنماطها، وتأخذ المواضع أشكالاً متعددة وفقًا لتأثير مجموعة من العوامل الطبيعية، ويمكن دراسة تصنيف المحلات الريفية حسب الموضع كما يلي:

أ- تصنيف القرى حسب موضع الكتلة السكنية:

يتأثر موضع الكتلة السكنية بالمحلات الريفية بشكل واضح بالعوامل الطبيعية وبخاصةٍ في القرى قديمة النشأة، أمّا تأثير العوامل البشرية فتظهر على المحلات العمرانية حديثة النشأة، ويمكن تصنيف المحلات العمرانية الريفية على أساس موضع الكتلة السكنية إلى ست فئات هي:

١- قرى ثنائية العامل:

نشأت هذه القرى نتيجةً لتأثير عاملين من العوامل البشرية هما: الترع والطرق وتعد هذه القرى أكثر الأنماط انتشارًا، وينتمى لهذا النمط بعض القرى القديمة في الوادي والدلتا، أمَّا القرى الحديثة التي تمثل هذا النمط فهي قرى الاستصلاح الزراعي الجديدة.

٢- قرى مركبة:

يضم هذا النمط القرى القديمة بصورة تفوق القرى حديثة النشأة، وتشترك في العديد من الخصائص مع القرى ثنائية النشأة باستثناء عقدية الطرق التي تمر بها دون أن تتجمع فيها.

٣- قرى شبه مركبة:

ويلاحظ وجودها بشكل أساسي في معظم المحلات العمرانية، وتتركز بشكل أساسي في المراكز العمرانية القديمة، وتختلف هذه القرى عن النمطين السابقين في تباعد شبكة الطرق عن موضعها مقارنة بالقرى الثنائية والقرى المركبة.

٤- قرى عقدية مركبة:

تتمثل هذه الفئة في القرى القديمة التي تقع في السهل الفيضي على طول امتداد نهر النيل في مصر، ويظهر هذا النمط نتيجة لتأثير مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية المباشرة وغير المباشرة على مواضع القرى، حيث تتجمع عندها الطرق المرصوفة والترابية، بحيث تبدو كعقدة على الخريطة، بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه القرى بتوفر التربة الخصبة التي تساعد على زيادة الإنتاج الزراعي.

٥- قرى بسيطة:

هي قرى أحادية العامل سواء كان التأثير مباشرًا أو غير مباشر، والعامل المؤثر في أغلب الأحيان هو الطرق، باستثناء المواضع التي تقع على حدود السهل الفيضي، إذ يظهر التأثير المباشر للمجرى المائي (نهر النيل– الترع).

٦- قرى شبه بسيطة:

ويظهر في هذه القرى التأثير المباشر للمجرى المائي (نهر النيل– الترع) في القرى الواقعة في حدود السهل الفيضي أكثر من تأثيره في القرى الواقعة في النطاق الهامشي التي يكون للطرق التأثير المباشر عليها.

ب- تصنيف القرى حسب موضعها:

تتعدد أنواع المواضع الخاصة بالمحلات العمرانية الريفية، والتي تختلف من حيث سماتها وتأثيرها في العمران الريفي، ويمكن دراسة أهم المواضع الخاصة بالقرى كما يلي:

١- مواضع الأودية النهرية:

تتميز مواضع الأودية النهرية بتوفر التربات الخصبة بالإضافة إلى توفر موارد المياه العذبة الصالحة للاستخدامات الزراعية والأغراض الآدمية، كما تتميز المواضع النهرية بسهولة الاتصال، حيث تمثل للأنهار شرايين مهمة في النقل وبخاصةٍ الخامات التي تتميز بثقل وزنها.

وفي مصر كانت المواضع الأولى للمستوطنات الريفية تقوم عند رؤوس الأودية الفرعية؛ وذلك نظرًا لما توفره هذه المواضع البعيدة عن النهر من حماية المساكن من أخطار الفيضان والسيول المفاجئة، بالإضافة إلى ميزة القرب من مصدر المياه، وليس أدل على ذلك من تركز مواضع الحضارة المصرية القديمة في الوادي والدلتا، ومع زيادة التقدم العلمي الذى

حققه الإنسان وتمكنه من السيطرة على خطر الفيضان اقتربت مواضع المستوطنات الريفية من النهر.

وعلى الرغم من أهمية مواضع الأودية النهرية في الاستقرار البشري إلاَّ أنَّها لا تمثل عامل جذب في جميع الحالات؛ وذلك نظرًا لوجودها في عروض مناخية غير ملائمة للسكن كما هو الحال في حوض نهر الكنغو والأمازون.

٢- مواضع الجزر الفيضية:

وترتبط بالمواضع النهرية حيث توجد وسط الأنهار في الجزر التي يرتفع منسوبها فوق مياه الفيضان، ومن أمثلتها العديد من المواضع الريفية المكونة في دلتا الجانج بالبنغال، والتي تقوم على الجزر ذات الضفاف الصناعية التي ترتفع قليلًا عن منسوب المياه الجارية في وقت الفيضان.

٣- مواضع شاطئ البحر:

وتنشأ هذه المواضع في بداية الأمر في أماكن قريبة من نقاط اتصال النهر بالبحر، حيث تمتد البلاجات الرملية بصورة متسعة أو حيث يترك اللاندسكيب مساحات واسعة تسمح ببناء المساكن، كما هو الحال في بلاجات السواحل البحرية المرتفعة الضيقة أو في رؤوس الفيوردات.

٤- مواضع الصيد:

وتتمثل في مواضع الصيد المائي والبري، وتنتشر في مناطق مرتفعة من سطح الأرض مثل مقدمات الصحراء أو شواطئ البحار والبحيرات، وضفاف الانهار والمجاري المائية، وتتميز المحلات الريفية من هذا النوع بتوفير شروط خاصة تمكن من القيام بحرفة الصيد مثل وجود مدخل محمي للنهر أو البحر، أو وجود خليج صغير من البحر أو البحيرة

محمي من العواصف والرياح والقرصنة، إلى جانب سهولة الوصول إلى مناطق الصيد المنتجة.

٥- مواضع خطوط الينابيع والآبار:

تتسم تلك المواضع بسهولة الوصول إلى موارد المياه الدائمة، بالإضافة إلى قربها من الأراض الزراعية ذات الإنتاج المتابين، وتعد هذه المواضع بديلة لمياه الأنهار الجارية، ولذلك تمثل المواضع التي تتجمع حولها المساكن الريفية في المناطق الجبلية والمناطق الصحراوية مثل مناطق الواحات في صحراء مصر الغربية.

٦- مواضع التلال وأعالي السفوح:

تمثل قمم التلال أكثر مواضع المستوطنات الريفية تعددًا، والتي يرجع وجودها إلى الفترات التي انتشرت فيها القرصنة البرية والبحرية، حيث كانت توفر أماكن تتمتع بالحماية الطبيعية وملاجئ أمنه للسكن البشري، بالإضافة إلى أهمية التركيب الصخري لتلك المواضع في توفير مواد البناء اللازمة للمساكن الريفية.

كما تتضح أهمية تلك المواضع في تجنب أخطار الفيضانات أو السيول التي تتعرض لها المناطق المنخفضة أو للحفاظ على الأراضي الزراعية، حيث يتم تخصيص هذه المواضع للسكن والمناطق السهلية للزراعة؛ ويترتب على ذلك سهولة مراقبة المزارع والإشراف عليها.

٧- مواضع السفوح الجبلية:

تشمل المواضع المرتفعة التي تتسلق الجبال للاستفادة الطبوغرافية المحلية، ومن أمثلتها القرى التي تنتشر في أودية الرون الأعلى في جبال الألب، حيث تمتد المستوطنات الريفية من الشرق إلى الغرب معانقة السفوح المواجهة للجنوب لتستفيد من الإشعاع الشمسي،

بينما تخلوا السفوح الشمالية من المواضع السكنية لوقوعها في ظل الشمس وتعرضها للبرودة الشديدة.

٨- المواضع الجافة:

وتتركز هذه المواضع في المناطق المعرضة لعمليات غمر المياه بصورةٍ مستمرةٍ؛ ولذلك يلجأ السكان إلى بناء المستوطنات السكنية البعيدة عن غمر المياه، ومن أمثلة هذه المواضع تللك الموجودة في هولندا المنخفضة، حيث كان المستوطنون يبحثون عن المواضع المرتفعة من خلال الروابي الصناعية.

٩- مواضع التعدين:

تتميز المستوطنات الريفية التعدينية بقرب موضعها من رأس المنجم بقدرٍ كبيرٍ أو القرب من مصانع التعدين، وتبدأ هذه المستوطنات صغيرة الحجم في أول الأمر كمعسكرات في أغلب الأحيان ويتطلب نموها أن تكون على اتصال جيد بالسوق الخارجي.

ثالثًا- تصنيف المحلات العمرانية الريفية حسب الحجم:

تعد دراسة الحجم من المعايير والأسس المهمة التي تستخدم في تصنيف المحلات العمرانية الريفية، ويمكن دراسة تصنيف المحلات الريفية حسب الحجم من عدة جوانب كما يلي:

أ- تصنيف القرى حسب الحجم:

يعد حجم القرية انعكاسًا مباشرًا لظروف بيئتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، فعندما تكون الأرض مسطحة وذات خصوبة مرتفعة فإنَّ القرى تميل إلى الحجم الكبير سواء في الدول المتقدمة كما هو الحال في شمال فرنسا أو الدول النامية كما هو الحال في وادي النيل ودلتاه في مصر، أمَّا إذا كانت الأرض غير مستوية والتربة رقيقة غير خصبة كما هو

الحال في الهوامش الصحراوية فإنَّ حجم القرى يكون صغير. وفي ضوء التباين في حجم المحلات العمرانية الريفية فإنَّه يمكن تقسيمها إلى أقسام لا حدود بينها سوى في الشكل والوظيفة والحجم وهذه الأقسام هي:

١- **المسكن المزرعي المستقل:** هو مسكن مفرد يقوم في مزرعة بعيدًا عن المحلات العمرانية الأخرى وغالبًا ما يبنى لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمزارع.

٢- **النواه الريفية الصغيرة:** وهي تضم عدة مساكن للمزارعين وقد تكون تابعة لمزرعة ومنفصلة عن المسكن المزرعي.

٣- **العزبة:** وتضم المسكن المزرعي وبيوت العمال الزراعيين، بالإضافة إلى عدد قليل من المباني لتلبية احتياجات المزرعة مثل المخازن وغيرها.

٤- **القرية الصغيرة:** ويطلق عليها عدة مسميات مثل النجع والكفر والمنشية، وهي عبارة عن تجمع سكاني صغير الحجم تتعدد فيه ملكيات الأفراد، وغالبًا ما تكون تابعة لقرى أكبر أو متصلة بها بطريق زراعي.

٥- **القرية الكبيرة:** هي تجمع سكني كبير الحجم نسبيًا يضم مساكن المزارعين وغيرهم من أصحاب الحرف الريفية، وتتصف بالكثافة السكانية العالية، وكذلك وقوعها على طرق رئيسة تربطها بالمراكز الأخرى المجاورة، وفي الغالب تتبعها مراكز عمرانية أصغر تتمثل في التوابع.

ب- تصنيف القرى حسب الحجم السكاني:

يمكن تصنيف القرى حسب الحجم السكاني إلى الفئات الآتية:

١- قرى حجمها السكاني صغير جداً:

تتمثل في القرى التي يقل عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة، وتتميز هذه القرى بأنَّها قرى قديمة صغيرة المساحة، أو قامت نتيجة لنمو قرى أخرى، وهذه الفئة هي السائدة حجمًا وتتفق مع الأوضاع الجغرافية.

٢- قرى حجمها السكاني صغير:

هي أقل أنماط القرى انتشارًا، ويقل عدد سكانها عن ١٠٠٠٠ نسمة، وهذه القرى تناقصت نسبتها بالنسبة لمجموع السكان، ويرجع السبب في انخفاض نسبتها إلى وجود استخدامات أرض غير زراعية قريبة منها تجذب السكان للعمل في النطاق الصناعي ومجال التعدين، بالإضافة إلى حدوث نزوح السكان منها نتيجةً لوجود خدمات ريفية في قرى الاستصلاح الزراعي الحديثة التي ظهرت كقرى جديدة لم يكن لها وجود من قبل على الخريطة العمرانية في مصر.

٣- قرى حجمها السكاني متوسط:

يتراوح عدد سكان هذه القرى ما بين ١٠٠٠- ١٥٠٠٠ نسمة، وتقع معظم هذه القرى داخل السهل الفيضي، كما تتميز بارتفاع نسبة المساحة المزروعة من الزمام الكلي، وتتميز هذه القرى بزيادة عدد سكانها بصورة مستمرة؛ ويرجع السبب في نمو عدد سكانها إلى زيادة مساحة الزمام الزراعي واستصلاح أراضي جديدة.

٤- قرى حجمها السكاني كبير:

يتراوح عدد سكانها ما بين ٢٠- ٢٥ ألف نسمة، وهي أكثر الأنماط انتشارًا بالريف المصري، وهي تتركز بنسبة كبيرة في المراكز الواقعة في لسهل الفيضي؛ وقد تزايد حجمها نتيجةً لعدة عوامل منها اتساع مساحة الأراضي المتاحة، وخصوبة تربتها، وقوعها على محاور الطرق الرئيسة، وهذه القرى دخل بعضها إلى فئة أقل في التعداد التالي، ويظهر ذلك في القرى حديثة النشأة، ولعل ذلك يعود إلى طبيعة الشكل الطولي لتلك القرى وقلة اتساع السهل الفيضي من ناحية أخرى.

٥- قرى حجمها السكاني كبير جدًا:

تمثلها القرى التي يزيد حجمها عن ٥٠ ألف نسمة، وتضم معظم القرى في محافظات الدلتا، وبعض القرى في الوادي، ولكلٍ منها أسباب خاصة دفعت لزيادة الحجم السكاني، حيث تقع قرى الدلتا منطقة الاستصلاح الزراعي التي جذبت إليها أعداد كبيرة من العمال الزراعيين، وقرى الوادي أقيم بالقرب منها مصنع للسكر جذب عدد كبير من الأيدي العاملة، بالإضافة إلى اتساع مساحتها وضخامة زمامها الزراعي، وزيادة عدد توابعها، وكذلك كبر مساحة حيزها العمراني.

ج- تصنيف القرى حسب عدد التوابع:

تعد دراسة عدد التوابع التي تتبع قرية ما مؤشرًا مهمًا لتحديد أهمية القرية من حيث عدد الخدمات التي تؤديها القرية الكبيرة إلى هذه التوابع الأقل حجمًا، وتوضح أيضًا مدى العلاقات المتبادلة بين تللك القرى وتوابعها، ويمكن تصنيف المحلات العمرانية من حيث عدد التوابع كما يلي:

١- **قرى كبيرة الحجم جداً:**

تتمثل هذه الفئة في القرى التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠ ألف نسمة، وتضم أكبر عدد من التوابع، وترتبط معظم هذه القرى بالسهول الفيضية والأنهار، لذلك تنتشر في مصر في وادي النيل ودلتاه؛ وذلك نظرًا لخصوبة التربة وارتفاع انتاجيتها، كما أنَّ زيادة الحجم السكاني في هذا النوع من القرى ترجع إلى زيادة مساحة الزمام الزراعي، بالإضافة إلى كونها من القرى القديمة التي تعد مقرًا للوحدات المحلية القروية، التي تقدم العديد من الخدمات للقرى التوابع المجاورة.

٢- **قرى كبيرة الحجم:**

وتضم القرى التي يزيد عدد توابعها عن عشر توابع؛ ويرجع السبب في ذلك إلى اتساع مساحة الزمام الزراعي لهذه القرى، يضاف إلى ذلك توفر الإمكانيات والخدمات التي تتيح لها إعالة عدد كبير من التوابع، وتعد هذه القرى خدمية مركزية تقدم الخدمات الإدارية للقرى التوابع.

٣- **قرى متوسطة:**

يتراوح عدد التوابع في هذا النمط من القرى ما بين (٣- أقل من١٠ توابع)، ويضم هذا النمط العديد من القرى، وهي قرى ذات زمام كبير، ويلاحظ على هذه القرى أنَّه يضم بعض القرى القديمة التي تتميز بزيادة حجمها السكاني، ويشمل هذا النمط مجموعةٍ من القرى التي تقع كتلتها السكنية الرئيسة في موقع شبه متطرف من زمامها.

٤- **قرى صغيرة:**

وتشمل القرى التي تضم تابعين فقط، وهي تتمثل في القرى حديثة النشأة التي أقيمت في مناطق الاستصلاح الزراعي؛ ويرجع السبب في قلة عدد التوابع إلى ضيق زمامها

الزراعي مما لا يشكل عبئًا اقتصاديًا على رحلة العمل اليومية، ولا يدفع ذلك بالضرورة إلى ظهور توابع جديدة.

رابعًا - تصنيف المحلات العمرانية الريفية حسب الوظيفة:

تتمثل معظم وظائف المحلات العمرانية الريفية في الزراعة، حيث تشغل المزارع المساحة الأكبر، كما أنَّ الوظيفة الرئيسة للقرى هي إيواء السكان الريفيين، وعلى الرغم من سيادة الوظيفة الزراعية للمحلات العمرانية الريفية إلاَّ أنَّ بعض القرى تضم وظائف أخرى كمحل تجاري رئيس، ومكتب للبريد، ومركز اجتماعي، ودار للعبادة، كما أنَّ بعض القرى تختار لتمارس سيادتها على القرى الأخرى من حيث تقديم الخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الوظيفة الثانية للقرى بعد الزراعة هي الصيد ويتضح ذلك في القرى التي تقع على الأنهار أو البحيرات، وفيه يكون التوجه إلى البحر، بالإضافة إلى ممارسة النشاط الزراعي للحصول على مصادر الدخل، وفي بعض جهات العالم توجد قرى التعدين ولكنها كانت أكثر شيوعًا في الماضي عنها في الوقت الحاضر، حيث أصبح التعدين في الوقت الحالي من الوظائف الحضرية.

أ- الوظيفة الاقتصادية:

تظهر الوظيفة الاقتصادية للقرية من خلال الخطط الاقتصادية، وذلك بوضع التجهيزات لخدمة مصالح السكان، وفي قرى الاقطاعات يكون لدى المالك القدرة على خدمة العاملين، وفي الأشكال الأخرى من القرى فإنَّ التقاليد تقود إلى بناء منشآت للاستخدام العام ففي شمال إفريقيا- على سبيل المثال- يوجد ما يسمى بالأغادير وهو سوق عام كبير يبنى بعيدًا عن المناطق السكنية، وفيه يمتلك كل فرد مخزنة الخاص به ولكن المكان بأكمله مملوك ملكية عامة.

وفي المراحل الاقتصادية الأعلى من المعايشة، حينما دخلت الأفكار التجارية إلى القرية، ظهر المزيد من التعاون وأقيمت سوقًا تجارية في القرية أو بالقرب منها، حيث يقوم المزارعون ببعض العمليات التجارية، وقد كفلت له التجارة التجمع الدائم، بالإضافة إلى ذلك فقد أدى تكامل وتطور سلاسل الأسواق والمشاركة في التكاليف، وتقسيم المنتج للبيع إلى إبراز استقلالية القرية.

وفي الغالب تؤدي جاذبية السوق إلى تغيير حياة السكان من خلال قيام أنواع من الصناعات، التي تحمل طابع وشخصية القرية، ففي الشرق الأقصى تتميز بعض القرى إلى بوجود قطاعات كبيرة من السكان تعمل في حرفة متميزة، مثل الجماعات التي تعمل في حرفة صيد الأسماك لإمداد المزارعين الذين يكرسون جهودهم للعمل في مزارع الأرز.

ب- الوظيفة الاجتماعية:

تعد الوظيفة الاجتماعية من أهم الوظائف التي تتميز بها القرى، وذلك لأنَّه عندما تنشأ المستوطنة المندمجة، فإنَّ العوامل البشرية والاقتصادية تكفي لمنحها قوى غير عادية تسمح لها بإحياء العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تعطيها وجودها، وتعد القرية بؤرة البناء الاجتماعي.

وإذا كانت القرى تصنف على أساس نمط التوزيع والحجم والشكل، فإنها يمكن أن تصنف على أساس الشكل الاجتماعي، وذلك وفقًا لما ذهب إليه (Mills)، فإنَّ أحد الجوانب الرئيسة في تصنيف القرى على أساس الاختلافات الاجتماعية هو نظام ملكية الأرض، وقد تم التمييز في ذلك بين المحلات الريفية ذات المالك الواحد وأطلق عليها القرى المغلقة، وبين القرى التي يتعدد فيها الملاك، والتي تسمى بالقرى المفتوحة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

القرى المغلقة (Closed Villages):

وتنقسم إلى قرى الإقطاعات ذات المالك المقيم، وفيها يسيطر المالك على كل أشكال الحياة في القرية، حيث تنقسم الاراضي الزراعية إلى عدد كبير من المزارع كل مزرعة منها تضم فلاحًا مستأجرًا يديرها ويكون له وضع اجتماعي واقتصادي جيد، وفي المقابل هناك القرى المغلقة ذات المالك الغائب، وهنا يكون مالك الأرض ذو تأثير قليل.

وفي القرى المغلقة يزداد دور مالك الأرض في التحكم في الصناعة، ورفع قيمة الأجور، وقد ساد هذا النظام في أوربا في القرن التاسع عشر الميلادي، يضاف إلى ما سبق تحكم مالك الأرض في تسهيلات الإقامة منعًا لاتساع حجم العمالة، وهذا من شأنه أن يجعل المستأجرين من الفلاحين يدفعون إيجارات عالية؛ ويترتب على ذلك انخفاض كثافة السكان، وتدني الخدمات لمنع مالك الأرض تخصيص مساحات للتجارة، ولا يسمح البناء الطبقي بالمنافسة، فالمستأجرين الكبار يمكنهم توظيف رؤوس الأموال في مزارعهم، في حين لا يسمح الوقت ولا رأس المال للعمالة الصغرى في تشكيل خط موازٍ قوي، ويمكن توضيح الخصائص الوظيفية والمعمارية للقرى المغلقة على النحو التالي:

- وجود مسكن مفرد ضخم بحدائقه، وأكواخ نمطية فقيرة.
- أنَّ معظم المباني تكون ذات تاريخ بناء واحد.
- أنَّ القرية تكون مخططة بعناية.
- وجود دار عبادة متميزة.
- أنَّ مدرسة القرية غالبًا ما تكون مؤقتة وتابعة لدار العبادة.
- نادرًا ما يطرأ تحولاً واضحًا على أغراض المنشآت.
- قلة الخدمات بشكلٍ واضحٍ، وربما يوجد متجر عام واحد.

- ❖ يندر بهذا النوع من القرى قيام الصناعات.
- ❖ يتسم اللاندسكيب بالتخطيط، كما هو بالحقول ذات الشكل المنتظم والأسوار.
- ❖ يندر وجود هذا النمط من القرى في نهاية القرن العشرين.

❖ **القرى المفتوحة** (Open Peasant Villages):

يتسم هذا النوع من القرى بتفتت الملكية، وبقلة العدد المميز من الملاك ذوي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجيدة، ويؤدي صغر متوسط حجم الملكية إلى تقليل الفرصة أمام الملاك لتوسيع أنشطهم الزراعية، وهو ما يشجع على قيام المشاريع الصناعية والتجارية، وكثيرًا ما طور الملاك- في هذا النظام- خطوطًا جانبية للإنتاج (وظيفة ثانية)، ويمكن للمالك الصغير أن يقوم برهن ممتلكاته إذا أراد زيادة رأس ماله في أنشطة غير زراعية.

والقرى المفتوحة عكس القرى المغلقة تمامًا، حيث يمثل تفتت ملكية الأرض مفتاح الحرية للتجربة على أساليب ومشاريع جديدة، كما أنَّ القيود الاجتماعية تكون قليلة نسبيًا، وتتسم بارتفاع كثافة السكان، ويجد بعض العاملين في القرى المفتوحة فرصًا للعمل بالقرى المغلقة المجاورة، ونظرًا لارتفاع كثافة السكان، تكون المحلات التجارية والخدمات المصاحبة بمقياس أكبر نسبيًا.

كما يوجد بهذا النوع من القرى ثنائية العمل (فلاح – جزار)، (خبَّاز- طحَّان)، وتتسم القرى المفتوحة بسهولة الوصول نظرًا لوقوعها على طول الطرق، كما تكون على استعداد لاستقبال الأفكار الجديدة والتأثر الخارجي، ومن أهم الخصائص الوظيفية والمعمارية للنمط المفتوح ما يلي:

- ❖ زيادة عدد المساكن وتوسط حجمها.
- ❖ التنوع في تاريخ الإنشاء وأنماط المباني.

- ❖ تعدد المحلات التجارية.
- ❖ وجود بعض الورش الصغيرة.
- ❖ عدم انتظام الحقول وتباين مساحتها.
- ❖ تتسم بقليل من التخطيط وعدم وضوح الشكل ووجود الفراغات البينية.
- ❖ وجود بعض الأبنية الصغيرة.

ج- الوظيفة الترويحية:

تمتلك أماكن الترويح الريفية عامل جذب مميزة، وينعكس ذلك على الأنشطة الممكنة بها، وهي تهدف إلى توفير مناخ ملائم من أجل الإقامة المؤقتة للأسر، من خلال تسهيل إجازات قليلة التكاليف بالنسبة للترويح الجماعي في وسائل الضيافة المؤجرة، كما توفر منزلًا ثانيًا لقضاء عطلات نهاية الاسبوع بعيدًا عن المدن الكبرى، وتتعدد أشكال مراكز الاستجمام الريفية، والتي تنقسم إلى ثلاثة أنماط وهي:

١- قرى الإجازات (Holiday Villages):

وتقوم فوق شريحة أو جزء مهم من المباني الموجود بالقرية، وتكتسب أهميتها من القرب من أسواق الطلب الكبيرة، ومن المباني الريفية قليلة التكاليف نسبيًا، والتي تقدم فرصًا منخفضة التكاليف للإجازات، ويوضع في الاعتبار عند اختيارها عدة جوانب اقتصادية منها قصر المسافة اللازمة للوصول إليها؛ ويترتب على ذلك مد فترة البقاء ولا سيما في نهاية الأسبوع.

٢- تسهيلات الاستجمام المبعثرة (Spread out Facilities):

ويضم هذا النمط أنواع مختلفة من تسهيلات الضيافة، وتستخدم فيها المباني غير المؤهلة، والغرف المؤجرة في المزارع، ومواضع إقامة المخيمات، وغيرها وتأخذ هذه التسهيلات شكلاً مبعثرًا فوق مساحات واسعة، أو تحتل مواضع داخل القرى الحالية أو حولها.

٣- **المنازل الثانية (Second Homes):**

وهي المنازل التي يستخدمها السكان موسميًا لقضاء الإجازات الطويلة، ولكن الاستخدام السائد لها هو عطلة نهاية الأسبوع، ويرتبط الطلب عليها بمدى تدهور الأوضاع بالمناطق الحضرية، كما هو الحال في تضخم أحجام المدن، ويمكن القول بأنَّ هذه المساكن ترتبط بالطبقة العليا في المجتمع ذات الدخول العالية، وإلى أنَّها تتركز في المناطق الأكثر جاذبية، وهي تميل إلى التبعثر خارج النطاق الحضري فيما وراء نطاق رحلة العمل اليومية إلى المدن الكبرى.

وقد ترتب على ظهور وظيفة الترويح في المناطق الريفية العديد من الآثار منها الإيجابي والسلبي، أمَّا عن الآثار الموجبة فإنَّ القرى بأكملها شهدت تطورًا كبيرًا وإعادة للبناء نتيجة لتدفق حركة الاستجمام، ولكن ترتب على ذلك بعض الآثار السلبية والتي تتمثل في عدم الالتزام بالطرز المعمارية المحلية سواء كان ذلك في النمط أو في مادة البناء؛ مما أدي إلى اضطراب التجانس الطبيعي لمراكز العمران الريفية، بالإضافة إلى أنَّ سكان المنازل الثانية يجلبون معهم الكثير من المزايا الاقتصادية الملموسة نتيجة لحركة الشراء من المحلات الريفية، ولكن يقابل ذلك مشكلة تهدد المجتمع الريفي بأكمله وهي أنَّ معظم ملاك العقارات الريفية من أبناء المدن ولا ينزلون في بيوتهم الثانية إلاَّ خلال عطلات نهاية الاسبوع او

لبضعة أسابيع خلال فصل الصيف؛ ولذلك تشهد القرى فترات كساد طويلة في بقية الأسبوع أو العام.

الفصل السادس

خصائص المسكن الريفي

أولاً- أنواع المسكن الريفي.

ثانيًا- تصنيف المسكن الريفي.

ثالثًا- وصف المسكن الريفي.

تمهيد:

تعد دراسة المسكن الريفي من الموضوعات المهمة التي تشغل اهتمام الجغرافيين؛ وذلك لأنَّ طبيعة المسكن الريفي يميط اللثام عن الكثير من الأقاليم والحضارات، ويمكن أن يقودنا أيضًا شكل المسكن على سبيل المثال إلى إمكانية التمييز بين حضارة وأخرى، كما أنَّه في خطة ووظيفة المنزل نجد انعكاسًا واضحًا للقيم الاجتماعية والحاجات الاقتصادية ففي المناطق الريفية بشرق أوربا يعيش السكان وماشيتهم تحت سقف واحد، وعلى العكس من ذلك في المسكن الريفي الأمريكي نجد أنَّ كل غرفة تخدم غرضًا معينًا، كما أنَّ مادة البناء تعكس الفائدة أو الغرض من المسكن ففي المناطق الباردة والمتجمدة تنتشر الكبائن الخشبية ذات الحوائط السميكة والأسقف المنحدرة نظرًا لملائمتها للتطرف في البرودة وتراكم الجليد، بينما في المناطق الحارة نجد أنَّ قوام المسكن من فروع الأشجار وأوراقها، حيث لا تمثل البرودة أي مشكلة أمام السكان، ويمكن دراسة خصائص المسكن الريفي من النواحي التالية:

أولاً- أنواع المسكن الريفي:

يمكن تقسيم المسكن الريفي إلى نمطين هما:

أ- **السكن المؤقت:**

يقصد به المسكن الذي يتم نقله من منطقة إلى أخرى وفقًا لتوفر سبل العيش، أي أنَّه يتمثل في نمط حياة التنقل والترحال، حيث يشترك الصيادون والرعاة والزراع البدائيون في اتخاذهم المسكن المؤقت، أمَّا البدو من الأعراب فيسكنون الخيام، والبوشمن يسكنون العشش المؤقتة.

والسكن عند الجماعات البشرية ما هو إلاَّ مظهر من مظاهر حياتها، ومن الممكن أن تتفرق الجماعة في فصل أو موسم خلال العام فيقل ترابطها الاجتماعي، وينعكس ذلك بشكلٍ واضحٍ على نوع السكن، فعلى سبيل المثال تتجه عائلات الأسكيمو خلال فصل الصيف نحو الجنوب طلبًا للكاريبو والأسماك والطيور، وتسكن الخيام المؤقتة، وعندما يحل الشتاء تعود إلى مساكنها الثابتة على مقربة من البحر، حيث تعيش عجول البحر التي تمثل المصدر الرئيس للغذاء والكساء.

تختلف أشكال السكن المؤقت ومكوناته من منطقةٍ إلى أخرى، حيث يشمل العشش، والأكواخ، والخيام، وعلى الرغم من اختلاف مكونات تلك المساكن إلاَّ أنَّها تشترك في سهولة نقلها وحملها وإقامتها من مكان إلى آخر، ومن أمثلة الأكواخ ما يقيمه الزراع المتنقلون في مناطق السافانا الأفريقية من الخشب المغطى بالطين، أمَّا سقفه من الأعشاب، ويبدو الكوخ على هيئة خلية نحل أو تتخذ شكلاً مخروطيًا، وغالبًا ما يصمم هذا النوع من المساكن ليستمر عدة سنوات حتى تفقد الأرض خصوبتها وتصبح غير صالحة للزراعة فيتركها باحثًا عن غيرها.

ب- السكن الدائم:

ويمثل هذا النمط من المساكن أكثر الأنواع انتشارًا، ويسود في المجتمعات التي تقوم على الحرف المستقرة مثل حرفة الزراعة، وحسب حجم السكان وطبيعة التواجد تقسم المساكن الدائمة إلى نمطين هما:

١- المساكن المنفردة:

تتميز بوجدها داخل مساحات أرضية لا تتصل اتصالاً مباشرًا بتجمعات عمرانية مجاورة، وهي تنتشر في كل البلاد وخاصةً حول الطرق، سواء في الجهات الفقيرة أو في الجهات التي تتمتع بقدرٍ كبيرٍ من الثراء، وتختلف هذه المباني في أشكالها وفي مواد بنائها، وتركيبها الداخلي، وهيئتها الخارجية ووظيفتها وطبيعة استخدامها، بل ويلاحظ داخل القرية الواحدة أنماطًا متعددة من الأبنية المنفردة لكلٍ منها شخصيتها ، ولكن يمكن تحليل عناصر ومكونات المباني المنفردة من حيث حجمها وشكلها ووظيفتها، وذلك على نطاق إقليمي أو إطار تاريخي حضاري، ومن أهم محاولات تصنيف المسكن المنفرد ما قدمة العالم ديمانجون عن المسكن الريفي في فرنسا، حيث ميز بين أربعة أنواع حسب الشكل الخارجي، وتختلف تبعًا لنمط الاستغلال الزراعي وهي:

- ❖ المسكن البدائي: وهو خشن المظهر متين البنيان.
- ❖ المسكن المتصل: ويكون في مناطق الزراعة المتقدمة، حيث توجد الأبنية حول الفناء.
- ❖ المسكن المشتت: حيث تتشتت المباني الزراعية، وتربى فيه الماشية.

❖ المسكن الرأسي: حيث ترتفع أدوار المسكن، ويخصص أسفلها للماشية وأعلاها لكسن الإنسان.

ولكن من أهم ما يؤخذ على التصنيف السابق أنَّه غير مرن؛ وذلك لأنَّه قد توجد الأنواع الثلاثة الأولى من هذه الأنماط (المسكن البدائي، والمسكن المتصل، والمسكن المشتت) في أي منطقة ريفية قليلة المساحة، وإن كان هذا لا يقلل من قيمة هذا التصنيف.

٢- التجمعات السكنية:

ويمثل هذا النوع النمط السائد للعمران البشري، حيث إنَّ الإنسان يميل بطبيعة الحال إلى التواجد داخل مجتمع، وبالتالي تنشأ هذه التجمعات البشرية من عدد من المساكن قد يتراوح بين العشرات والآلاف، وفي الغالب يختار السكان المواضع المفضلة لإقامة مساكنهم وقراهم بما ييسر لهم وسائل الحياة.

وتتخذ التجمعات السكنية أشكالًا مختلفة في مظهرها الخارجي، وفي أبعادها المساحية، وفي تركيبها الداخلي المعماري، ومستواها الحضاري، ولكنَّ التمييز الرئيس للتجمعات السكانية يقوم على أساس أحجامها، فهي تتوزع من كفر أو عزبة إلى قرية، وداخل كل نوع يمكن تمييز درجات ثانوية من الحجم لكلٍ منها تسميتها الخاصة.

شكل (١٩)أنماط المساكن الريفية في اليابان حسب الإقليم

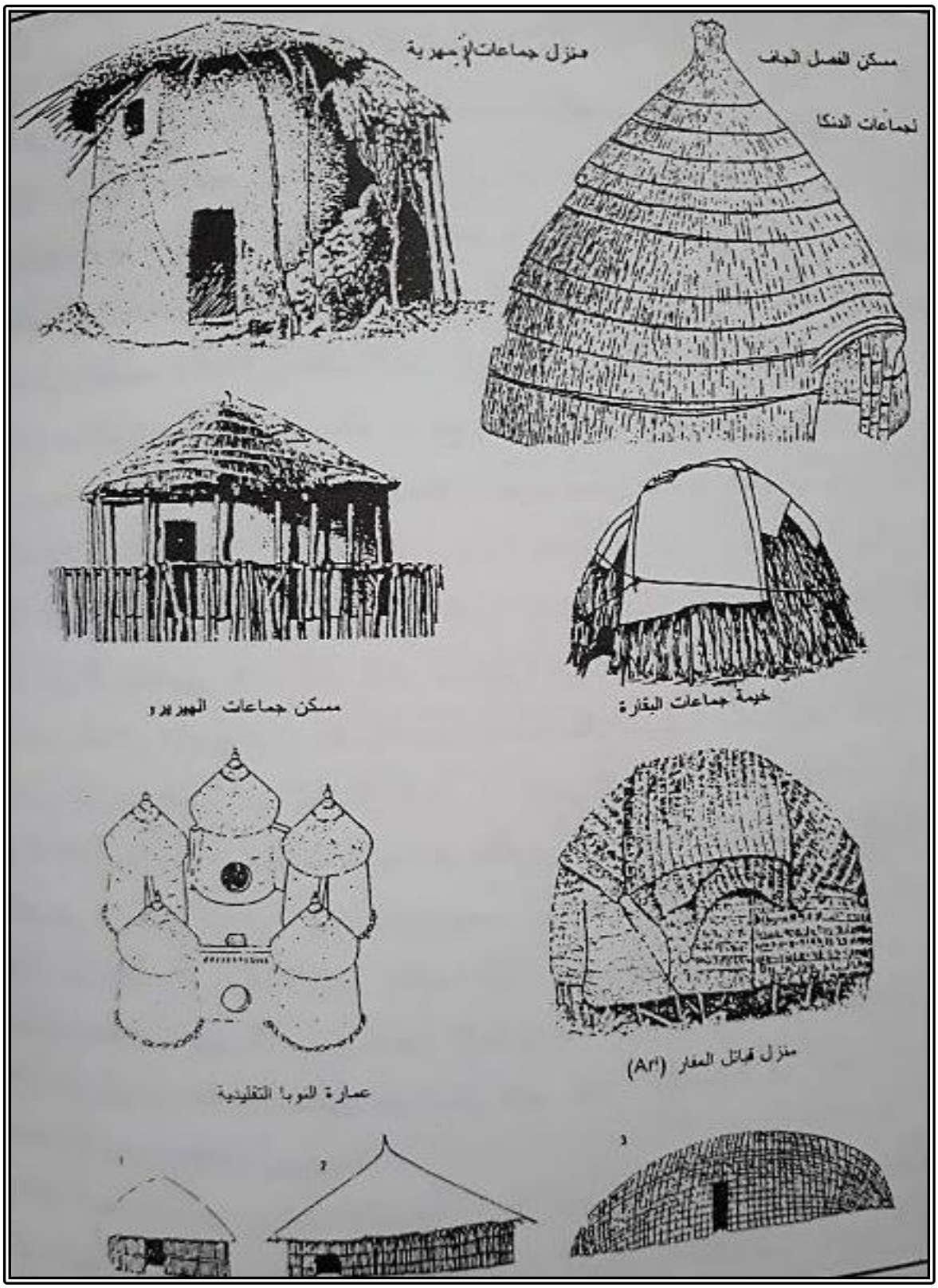

شكل (٢٠) أنماط المساكن الريفية لدي القبائل الإفريقية

ثانيًا- تصنيف المسكن الريفي:

اهتم علماء الجغرافية البشرية منذ أوائل القرن العشرين بدراسة المسكن، فقد اعتبره برون (Brunhes) من بين الحقائق الأساسية في الجغرافيا البشرية، حيث إنَّه يعبر عن التراث الحضاري قديمًا وحديثًا، ويستجيب لمتطلبات الوظيفة وكذلك الخصائص السلبية والإيجابية للبيئة.

كما يشير لوزاك (Lozach) إلى أنَّ المسكن الريفي ما هو إلاَّ نتاجًا للوسط الجغرافي، حيث يجمع الملامح الأصلية للوسط، ويعكس مؤثراته المتعددة كالأرض والاقتصاد الزراعي.

ويمكن القول إجمالًا أنَّ المسكن الريفي عند الجغرافيين لا يخرج عن كونه تجسيد للعلاقات بين الإنسان والبيئة، والمسكن هو الوعاء الأساسي في حياة الفلاح الذي يحتويه هو وعائلته، ومختلف أنشطتهم، ويوفر لهم ما يحتاجونه من حماية وعزلة، والمسكن بشكله وتصميمه يمثل مؤشرًا لنمط الحياة الاجتماعية في أي مجتمع، ويعكس مستوى معيشة أفراده، إلى جانب أنَّه يعبر تعبيرًا مباشرًا عن عادته وتقاليده، التي تؤثر بدورها في تفاصيل حياة أفراده اليومية، وعند تصنيف المسكن الريفي يجب الاهتمام بعدة معايير لتحديد أنماطه، ومن أهم هذه المعايير ما يلي:

أ- تقاليد البناء:

على الرغم من أنَّ التقاليد الحضارية تفدم نوعًا من التواصل والدوام، إلاَّ أنَّ الزمن يلقي بظلال التغيير، ففي أجزاء من العالم كالمنطقة العربية نجد أنَّ المساكن تبدو كما كانت من قرون مضت، وفي أجزاء من أفريقيا فإنَّ مساكن الريف بل وفي بعض الأحيان مساكن المدن لا تزال تبنى وفق أسس مورثة منذ قرون سبقت، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين الأنواع التالية من تقاليد البناء:

١- المساكن التي لم تتغير تقاليد بناؤها:

وهي التي لم تتأثر في خطتها ومادة بنائها ومظهرها بمؤثرات خارجية، ولكنَّها تعرضت للتعديل بمرور الزمن بفعل المؤثرات الداخلية وليس الخارجية، ويلاحظ هذا النوع في القرى العربية والأفريقية وفي ريف الصين وأجزاء أخرى من العالم بعيدة عن تأثير

العوامل الخارجية، وفي الواقع فإنَّ القرى على مستوى العالم تحتوي على خليط من المساكن التقليدية والمعدلة، وتتمثل المساكن التي لم تتغير في المساكن الميكرونزية المصنوعة من الأطر الخشبية وحوائط الحصير وأسطح القش، وفي مساكن الهنود الحمر بأمريكا الجنوبية المصنوعة من الأحجار، والحوائط المصنوعة من الطين في الصين، والكبائن الخشبية في شمال إفريقيا.

٢- المساكن التي تم تعديل تقاليد بناؤها:

ظهر هذا النوع من المساكن نتيجة للتغيرات التي طرأت على الأنماط القديمة بطرق متعددة، وقد تمثل ذلك في شكل مادة البناء، أو إضافة بعض العناصر التي لا تتغير بشكل جوهري في التكوين الأصلي أو الخطة، فقد انتشرت الأسقف الحديد المموجة كأسطح للمنازل في أجزاء عديدة من العالم، حيث تشاهد الأسقف المعدنية إلى جوار أسقف القش، ولم يضف ذلك جمالًا إلى اللاندسكيب الحضاري، حيث إنَّ الألواح المعدنية عرضة للصدأ ، كما تضاف إليها بعض المواد التي تساعد على الحماية من الحرارة المرتفعة، والمطر، والرطوبة، كما تستخدم كوسيلة جيدة لتجميع المياه العذبة في البلاد الممطرة.

ولعل من أهم التعديلات التي تم إضافتها لتلك المساكن النوافذ المتحركة جزئيًا أو كليًا بدلًا من الفتحات الثابتة في الحوائط الصلبة أو الخشبية، وتعد فتحات الحائط على قدر كبير من الأهمية؛ وذلك لأنَّ إشعال النيران داخل المنزل وما يترتب عليه من أدخنة يؤدي إلى ظهور بعض الأمراض؛ لذلك فإنَّ التحسينات المستمرة في الدائرة الهوائية داخل المنزل تساعد على الوقاية من الأمراض.

٣- المساكن الحديثة:

وفي هذا النمط لا يتمثل التغيير في المواد الخام المستخدمة في البناء فقط، ولكن في خطة الطوابق، والخطة العامة للمسكن، وقد يكون هناك إصرار على التمسك بالعناصر التقليدية للمسكن، ولكن طغى الحديث على القديم بما يتوافق مع جوانب التحديث الأخرى، كإدخال السيارة والتحسن في الجواني الصحية ، ولا تزال بقايا الأنماط التقليدية قائمة، كما هو الحال في خط الأسطح المرفوعة والمموجة إلى أعلى في اليابان، وفي أنماط البحر المتوسط، وأمريكا الوسطى والجنوبية.

ب- مادة البناء:

تتسم المواد المستخدمة في بناء المسكن الريفي بتعددها، بالإضافة إلى تفاوت كل نوع منها في عمليات البناء وفقًا لطبيعة البيئة، يمكن دراسة أهم مواد البناء المستخدمة في المسكن الريفي على النحو التالي:

١- مباني الأغصان:

تستخدم الغصون في بناء بعض المساكن، وتتكون من العرائش والعصي التي تنسج على شكل شبكة تبطن بالطين أو لا تبطن، وفي الحقيقية أنَّ المساكن من هذا النوع هي خليط من الأخشاب والطين، وتنتشر هذه المساكن في القارة الأفريقية، وتزود بأسطح سميكة من القش للحماية من الأمطار.

وترتبط المساكن المشيدة بالغصون بأماكن توافرها، كما ترتبط بالأماكن كثيفة السكان في جنوب شرق أسيا، والفلبين، وإندونيسيا، وجنوب الصين، وشرق الهند، كما تسود هذه المساكن على الساحل الغربي من إفريقيا، وعلى امتداد الأحواض المنخفضة في قلب الكنغو الديموقراطية، وفي أمريكا الجنوبية ولا سيما في حوض الأمازون.

٢- المباني الخشبية:

ويرتبط هذا النوع من المباني ارتباطًا وثيقًا بالغابات، وعلى الرغم من كون الأخشاب مادة ميسورة في معظم مناطق العالم إلاَّ أنَّ المساكن الخشبية ارتبطت منذ القدم بنطاقات الغابات الباردة في شمال أوربا، حيث تشيد من الكتل الخشبية التي تقاوم البرودة الشديدة، وتشاهد هذه المباني في الوقت الحالي في المناطق النائية، حيث تستخدم للإقامة المؤقتة بغرض الاستجمام.

وفي مثل هذا النوع من المساكن تشيد الحوائط والأسقف من هيكل خشبي، ويمكن أن تجهز الحوائط من الألواح الخشبية، والأسقف من رقائق الخشب المزودة بالقار للحماية أو الألواح الخشبية الصلبة، وتنتشر هذه المساكن في كوريا، واليابان، وفي الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشكل هذا النمط ٩٠% من جملة المساكن الموجودة بها.

٣- مساكن الطوب اللبن:

يكثر استخدام هذا النمط في المناطق التي لا تتوفر بها الأخشاب، ويتم استخدام الطين في عمليات البناء من خلال وضعه في إطارات خشبية ثم يترك ليجف في الشمس لمدة تتراوح ما بين ١٥– ٢٠ يومًا، ثم يستخدم بعد ذلك في تشييد الحوائط ، ويستخدم الطمي اللين كمادة لاصقة، وبعد جفاف الحوائط تبطن من الداخل بطبقة من الطين، أمَّا عن الأسقف فقوامها العروق الخشبية أو الشجر والقش ثم تغطى بالطين.

ويتميز الطوب اللبن بأنَّه مادة رديئة التوصيل للحرارة فلا يتأثر المبنى من الداخل بالحرارة الخارجية، ويعد الطوب اللبن رخيص السعر يتسم بوفرته في البيئة إلاَّ أنَّه يقف عقبة في تطوير المسكن الريفي سواء بدخول الخدمات إليه، أو من حيث إمكانية ارتفاع المبنى، حيث إنَّ الطوب اللبن لا يصلح استخدامه في مبانٍ مرتفعة تتآلف من ثلاثة طوابق فأكثر.

٤- مساكن الطوب الأحمر:

يعد من المواد التي غزت الريف المصري وخاصةً بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية، وتتم صناعة الطوب الأحمر في الغالب من الطوب اللبن وبعد ذلك تتم عملية حرقه ومن ثم يتم تحويله إلى الطوب الأحمر، وقد ظل الريفيون يعتمدون اعتمادًا تامًا على الطوب اللبن في عملية بناء المساكن، إلاَّ أنَّ الاعتماد على الطوب الأحمر زاد بشكلٍ واضحٍ في بناء المسكن الريفي لمجموعةٍ من الأسباب أهمها: زيادة معدلات الهجرة الخارجية لأبناء الريف وخاصةً للدول العربية، وقد ترتب على ذلك زيادة مستويات الدخل، بالإضافة إلى التحضر والتعليم الذي كان له دور كبير في التأثر بالأنماط العمرانية بالمناطق الحضرية، وترتب على ذلك زيادة معدلات الاعتماد على الطوب الأحمر في بناء المسكن الريفي.

٥- مساكن الأحجار:

أمَّا مساكن الأحجار فهي قليلة الاستخدام في بناء المسكن الريفي بالمقارنة بالطوب اللبن والطوب الأحمر، إلاَّ في المناطق الهامشية والرملية كما هو الحال في منطقة شرق الدلتا في مصر، ويتطلب البناء بالحجر التقطيع والتجهيز من خلال المحاجر، وتنقل الحجارة إلى مواضع البناء، وقد تكون أشكال الحجارة متساوية ومنتظمة، وقد تكون غير منتظمة الشكل، وتستخدم المواد الإسمنتية كمادة لاصقة في عمليات البناء.

ج- التركيب البنائي والخطة:

يتحدد مفهوم التركيب البنائي الداخلي للمسكن الريفي في عدد الحجرات التي يتآلف منها، سواء لغرض السكن البشري أو الحظائر أو المرافق الريفية، ويمكن تقسيم المسكن الريفي حسب التركيب البنائي إلى الأنواع الآتية:

١- المسكن الريفي البسيط:

ويتكون هذا النوع من المساكن من حجرة أو حجرتين إحداهما للسكن والثانية للحيوانات، ويتكون المسكن من طابق واحد ولا يضم مرافق، ومثل هذه المساكن توجد في العزب الصغيرة، والتي كان يخصصها الإقطاعيون للعمال الزراعيين الذين يعملون عندهم بالأجر، وهذه المساكن قلَّ عددها تدريجيًا نظرًا لتحسن أحوال الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية، وفي المسكن البسيط توجد مساحة خالية وسط الدار تشغلها بعض المنافع.

٢- المسكن المتوسط:

ويضم هذا النمط حجرتين للسكن على الأقل والثالثة مخصصة للماشية، وأخرى لتخزين الحبوب، وقد تظهر به بعض حجرات علوية تستخدم للتخزين شتاءً وللنوم صيفًا، ويكون للمسكن باب واحد فقط، ويتوفر في هذا المسكن مرافق واضحة مثل الفرن، ودورة مياه بدائية.

٣- المسكن الكبير:

ويتكون من ثلاث أو أربع حجرات في المقدمة للسكن، ويوجد خلفها حجرات للتخزين سواء لتخزين الحبوب أو لتخزين الأدوات الزراعية البسيطة مثل الفأس أو المحراث اليدوي، وقد يستخدم السطح العلوي في عمليات التخزين أو الاستخدام العائلي، أمَّا في الجزء الخلفي من المسكن فتوجد به حظيرة يفصلها عن المسكن باب منفصل داخلي.

ويتسم هذا المسكن بتوفر معظم المرافق مثل دورة المياه، وحجرتين للتخزين، بالإضافة إلى ذلك تبنى هذه المساكن من الطوب الأحمر، وتكون أرضيتها في الغالب من البلاط أو الإسمنت بارتفاع نصف متر؛ وذلك تفاديًا لتعرضها للرطوبة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المسكن الكبير يجمع بين الريفية والحضرية، أمَّ الجانب الحضري فيتمثل في بناءه بالطوب الأحمر والخرسانة الأرضية، يضاف إلى ذلك تتوفر به

دورة المياه والمطبخ، أمَّا الجزء الخلفي فيشتمل على حظيرة الماشية، والفرن، وحجرة لتربية الدواجن، وحجرة مخصصة للتخزين.

ثالثًا- وصف المسكن الريفي.

لا يقتصر التركيب الداخلي للمسكن الريفي على قسم السكن فقط، وإنما هناك مساحات أخرى من المسكن الريفي تم تخصيصها لأغراض يحتاجها الإنسان في الحياة اليومية كالحجرات الخاصة بالنوم والضيافة والاستقبال، ويمكن التعرف على أهم مكونات المسكن الريفي على النحو التالي:

أ- مدخل الدار:

تتسم الغالبية العظمى من مساكن الريف المصري بوجود واجهة واحدة على الطريق الخارجي، وقد يوجد بالمسكن الواحد مدخلان يستخدم أحدهما لدخول السكان، والثاني للحيوانات، ويتميز المدخل في المسكن الريفي بكبر حجمه وضخامته، إلى جانب تميزه بالقوة؛ وذلك نظرًا لتوفير عامل الأمان والحماية للمسكن.

ب- المضيفة أو المندرة:

يقتصر وجودها على المساكن الريفية التقليدية، حيث يندر وجودها بنفس التركيب في المساكن الريفية الحديثة، وهي عبارة عن غرفة سكنية لها مواصفات خاصة، ونظرًا لازدحام المنازل الريفية في الوقت الحالي لم يعد لتلك الغرف وجود، وإنَّما تحولت إلى غرفة معيشة يسكنها أحد أفراد المنزل.

وتتميز المضيفة في أنَّها أول الغرف بعد المدخل مباشرةً أو بجواره، وهي مخصصة لاستقبال الضيوف والزوار، وفي بعض الأحيان يكون لها مدخل خاص بعيدًا عن المنزل، أي أنَّها تقع على واجهة المنزل الرئيسة.

ج- الفناء الداخلي (وسط الدار):

هو من أكثر فراغات المنزل حيوية، وهو مكان أنشطة أفراد الأسرة نظرًا لموقعه المتوسط في المنزل، وتفوق مساحته مساحة الحجرات، كما أنَّه يشرف على كل حجرات المنزل، ويمكن تشبيه وسط الدار بصالة المدخل في مساكن الحضر، وله أهمية كبيرة نظرًا لدوره في تلطيف درجات الحرارة داخل المسكن، ويستخدم كمكان لإعداد الطعام أو لاجتماع

أفراد الأسرة، كما أنَّه يعد من أكثر أجزاء المسكن ازدحامًا نظرًا لقيام أفراد الأسرة بممارسة العديد من الأنشطة فيه.

د- القاعات (حجرات المسكن):

تتمثل في الحجرات المكونة للمسكن الريفي، والتي تحيط بالفناء الداخلي، وتختلف في عددها من مسكن إلى آخر وفقًا لمساحة المسكن، وتكون في الغالب من ثلاث إلى أربع حجرات، ويكون مقرها في الجزء الداخلي من المسكن الريفي، وتتعدد الأنشطة المتعلقة بهذه الغرف مثل النوم، والأكل، والاستحمام، وقد تستخدم كمخازن للغلال أو الأدوات والآلات، وتتميز فتحات تلك الحجرات بأنَّها صغيرة أو ضيقة للتهوية، كما أنَّها في معظمها تكاد تكون خالية من الفتحات باستثناء بعض النوافذ الصغيرة المرتفعة.

ه- حظيرة الحيوانات:

تمثل أهم الأركان الخدمية في المسكن الريفي، وهي ضرورية جدًا بالنسبة للفلاح؛ وذلك نظرًا لعدم قدرة الفلاح على تخصيص مكان لها خارج المسكن خوفًا من حدوث عمليات السرقة، ويقل الاهتمام بمكونات هذا المكان من حيث الأرضية والسقف، فهي في الغالب متدنية رديئة مظلمة، تخلوا من الفتحات، وتقع دائمًا في منصرف الرياح؛ وذلك للتخلص من الروائح الكريهة، وتختلف مساحتها من مسكن لأخر تبعًا لمساحة المسكن وعدد رؤوس الماشية الموجودة فيها.

و- التبانة والسلم:

وهما من العناصر الفراغية في المسكن الريفي، ويؤدي كلٍ منهما وظيفة معينة، فالتبانة عبارة عن غرفة صغيرة قد تكون ملاصقة لحظيرة الحيوانات تستخدم لتخزين التبن ومواد العلف، والتي تمثل الغذاء الرئيس للماشية، وقد توجد في أسفل تجويف السلم أحيانًا، ومن الملاحظ أنَّها تشغل أصغر مساحة من المسكن الريفي.

أمَّا السلم فلا تختلف وظيفته من مسكن إلى آخر، حيث يستخدم في الصعود إلى سطح المسكن أو الصعود إلى الطابق العلوي، وبجوار السلم توجد زيرة الماء، ويوجد السلم بصورة عامة في حوش المسكن السماوي وهو إمَّا يكون خشبي متنقل أو يبنيه الفلاح من الطوب

اللبن، ولا يراعى في إنشائه أي قواعد، إنَّما يصممه لتحقيق الغرض منه وهو الوصول إلى سطح المسكن.

ز- دورة المياه:

تخلوا الغالبية العظمى من المساكن الريفية القديمة من مصدر المياه النقية، ومن الصرف الصحي؛ لذلك تقل نسبة دورات المياه في المسكن القديم، حيث يقضي الفلاح حاجته في الحظيرة، وعلى العكس من ذلك تمامًا تعد دورة المياه من المكونات الأساسية للمسكن الريفي الحديث، ولكن مشكلة الصرف الصحي مازالت قائمة في معظم الريف المصري.

الفصل السابع

سكان الريف

أولاً- مصادر بيانات سكان الريف :

ثانيًا- توزيع السكان :

ثالثًا- نمو السكان :

رابعًا- التركيب الوظيفي للسكان :

خامسًا- خصائص السكان :

- تمهيد:

تعد دراسة السكان من الموضوعات المهمة في دراسة العمران الريفي والحضري على حد السواء؛ وذلك لأنَّ المدينة أو القرية كائن عضوي متحرك، وحياة هذا الكائن تعتمد بشكل أساسي على حجم السكان وخصائص تركيبهم، ويختص هذا الفصل بدراسة مصادر بيانات سكان الريف، وتوزيع السكان الكمي والتوزيع حسب الكثافة، بالإضافة إلى دراسة نمو السكان، وكذلك دراسة التركيب الوظيفي للسكان، ودراسة أهم خصائص سكان الريف.

أولاً- مصادر بيانات سكان الريف:

تعتمد الدراسات السكانية على مجموعة من المصادر الإحصائية المتخلفة لأنها تتناول دراسة أحوال السكان في وقت معين بما في ذلك توزيعهم الجغرافي وتركيبهم متعدد الجوانب ، بالإضافة إلى ذلك تدرس حركة السكان الطبيعية وغير الطبيعية وما يترتب عليها من زيادة أو نقصان في حجم السكان ، ويمكن تقسيم مصادر دراسة السكان إلى قسمين رئيسين هما:

أ- مصادر البيانات الثابتة:

ويختص هذا النوع بدراسة توزيع السكان وتركيبهم في تاريخ محدد، وذلك من خلال مصدرين هما:

١- التعداد السكاني:

ويمكن تعريف التعداد بأنَّه العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في دولة معينة أو جزء محدد المعالم من دولة في زمن معين.

تمثل التعدادات السكانية المصدر الرئيس في جميع دول العالم لدراسة توزيع السكان وتركيبهم في تاريخ محدد وفي منطقة معينة، وعلى الرغم من أنَّ التعداد عرف في الحضارات القديمة مثل مصر الفرعونية، والدولة الرومانية إلاَّ أنَّ أقدم تعداد في العصر الحديث قد أُخِذَ في إسكندیناوه وبعض الولايات الإيطالية والألمانية خلال القرن الثامن عشر الميلادي.

خصائص التعداد السكاني:

ينبغي أن يتميز التعداد الشامل للسكان بعدة خصائص أهمها: العد الفردي والشمول داخل منطقة جغرافية محددة خلال فترة زمنية معينة، على أن يتم إجراؤه خلال فترات دورية محددة، والعد الفردي يعني أن يعد كل فرد على حدة وأن تسجل خصائص هذا الفرد منفصلة عن غيره من الأفراد؛ وذلك حتى يمكن تصنيف السكان حسب هذه الخصائص مثل التصنيف حسب العمر، والحالة التعليمية، والنشاط الاقتصادي، وغير ذلك من التصنيفات التي توضع في جداول التعداد النهائية.

أمَّا الشمول داخل منطقة معينة فيعني أنَّ التعداد لابد أن يشمل منطقة محددة بدقة مثل دولة بأكملها أو وحدات إدارية محددة داخل الدولة على أن يشمل العد كل الأفراد داخل هذه الوحدات، كما يجب أن تستند البيانات التي تم جمعها إلى فترة زمنية معرفة تعريفًا دقيقًا بحيث تكون خلال يوم معين يتم تحديده بدقة داخل الدولة أو المكان، مع ضرورة مراعاة حركة السكان بحيث تكون أقل ما يمكن حتى تعبر البيانات بدقة عن توزيع السكان.

ويقصد بالدورية المحددة في التعدادات السكانية أنها تتم خلال فترات منتظمة حتى يمكن إتاحة البيانات والمعلومات القابلة للمقارنة في تتابع زمني معين يمكن من خلاله مقارنة الحاضر بالماضي، وكذلك تقدير المستقبل على أساس هذا التطور.

وتختلف الدول في تعداداتها السكانية في بعض الخصائص مثل الفترة الدورية للتعداد أو طريقة أخذه، فبعض الدول تأخذ تعداداتها كل خمس سنوات مثل كندا، واليابان، والدنمرك، والسويد، بينما تأخذ بعض الدول تعداداتها كل عشر سنوات مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والنمسا، والمكسيك، ومصر بدأت في أخذ التعداد كل عشر سنوات بدءً من تعداد ١٩٦٦، وهناك فريق ثالث من الدول ليست لها فترات محددة للتعداد السكاني مثل البرازيل.

ويسجل التعداد السكاني خصائص متعددة للسكان مثل توزيع السكان ، والعمر، والنوع، والحالة المدنية، ومحل الميلاد، والديانة، والحالة التعليمية، والمهن، والنشاط الاقتصادي، وقد أوصت الأمم المتحددة بأن يشمل التعداد السكاني البيانات الرئيسة الآتية:

- ❖ مجموع عدد السكان.
- ❖ النوع والسن والحالة المدنية.

- ❖ مكان الميلاد والجنسية ومحل الإقامة.
- ❖ اللغة الأصلية والحالة التعلمية والدينية.
- ❖ النشاط الاقتصادي.
- ❖ نمط العمران (حضر- ريف)
- ❖ معدل الخصوبة[١].

٢- المسح بالعينة (Sample Survey):

يعد المسح باستخدام العينة من العوامل المكملة للتعدادات السكانية؛ وذلك للحصول على بيانات توضح كل أو بعض خصائص السكان ، وتستخدم هذه الطريقة على المستويين القومي والمحلي للحصول على البيانات المتعلقة بالسكان، كما هو الحال في التعدادات الإنجليزية أو الأمريكية، وكذلك أصبح المسح بالعينة أساس لكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية.

والعينة جزء من المجتمع تختلف عن الحصر الشامل الذي يشمل كل أفراد المجتمع كما هو الحال في التعدادات السكانية، ولكنها تتميز عن التعداد في عدة نواحي أهمها: أنَّ استخدام العينة يوفر جزءًا من الوقت والنفقات، وكذلك تتميز البيانات الناتجة عن العينة بالدقة، كما أنَّ الكثير من الأخطاء التي تقع أثناء التعداد مثل حذف بعض الوحدات أو عد البعض الآخر أكثر من مرة يمكن الحكم عليها بعد إتمام التعداد من خلال أخذ عينة منها لمعرفة مدى دقة التعداد، وتصمم العينة للحصول على بيانات تطبق على المجتمع السكاني بأكمله، ولتحقيق ذلك فإنها يجب أن تسحب طبقًا لقواعد محددة ودقيقة دون أن يكون فيها تحيز من أي نوع، وإذا اتبعت قواعد العينة بأمانة ودقة فإنها حينئذٍ تكون ممثلة لإجمالي السكان.

ب- مصادر البيانات غير الثابتة:

وتعتمد مصادر البيانات غير الثابتة على طريقتين أساسيتين هما:

١- الإحصاءات الحيوية:

---

[١] فتحي محمد أبو عيانة: مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص، ص ١٨١- ١٨٣.

يتم الاعتماد على هذا النوع من الإحصاءات نظرًا لصعوبة دراسة العوامل المؤثرة في حجم السكان من خلال الاعتماد على بيانات التعداد؛ وذلك لأنَّ التعدادات دورية وليست سنوية، وكذلك فإنَّ بيانات العناصر الحيوية للسكان لا تتوفر كثيرًا بالتعدادات، ولذلك فإنَّ الاعتماد الأساسي يكون على الإحصاءات الحيوية والتي تكون في معظم دول العالم قائمة على التسجيل الحيوي الإجباري بحكم القانون والتي تشمل على المواليد، والوفيات، والزواج ، والطلاق.

وتعد إحصاءات المواليد من أهم الإحصاءات الحيوية حيث يمكن من خلالها معرفة حركة النمو الطبيعي، وتختلف البيانات التي تسجل للمولود من دولةٍ إلى أخرى حسب المستوى الحضاري، حيث تختلف دول العالم في البيانات الحيوية المتوفرة لديها ففي بعضها يبلغ عدد البيانات الحيوية ٥٠ عنصرًا في السجلات الحيوية للمواليد والوفيات والزواج والطلاق، وفي المقابل ينخفض في بعض الدول إلى أربعة عناصر فقط، ولا شك أنَّ تعدد البيانات في السجلات الحيوية يعطي ثروة إحصائية هائلة يمكن تحليلها بدرجةٍ كبيرةٍ.

٢- سجلات الهجرة:

تعد بيانات الهجرة أقل أهمية من بيانات الإحصاءات الحيوية؛ وذلك لعدة أسباب أهمها أنَّ تعريف المهاجر يختلف من مكان لآخر في بعض الأحيان، كذلك قد يكون التصنيف القائم على مدة الهجرة والمسافة التي يقطعها المهاجر غير واضحة، كما تزداد صعوبة الحصول على بيانات الهجرة إذا كانت داخلية أي من منطقة إلى أخرى داخل الدولة(١).

ثانيًا- توزيع السكان:

ينقسم توزيع السكان في المحلات العمرانية الريفية إلى نوعين هما:

أ- التوزيع الكمي (العددي):

اختلفن الآراء حول التوزيع والتحليل الكمي لأعداد السكان وتوزيعهم على الإقليم الريفي، حيث يرى البعض دراسة المنطقة بوصفها وحدة متكاملة ومدى الثقل السكاني على أساس علاقات مع ما يجاورها من أقاليم ووحدات إدارية، والبعض الآخر يرى أنَّ الدراسة

(١) فتحي محمد أبو عيانة: المرجع السابق، ص، ص ١٩٧- ١٩٩.

تكون على أساس تحليلي تفصيلي يصل إلى أصغر الوحدات الإدارية داخله؛ حتى يمكن توضيح مدى التباين والاختلاف بهدف الوصول إلى أقاليم متمايزة سكانيًا، وتعرف الطريقة الأولى بالطريقة الإجمالية، بينما تعرف الطريقة الثانية بالطريقة التوزيعية.

والطريقة التوزيعية: هي التي تتبع توزيع سكان الريف، وبذلك يمكن توزيع السكان توزيعًا عدديًا مطلقًا، وذلك بمعرفة كل منطقة ثانوية داخل الإقليم الريفي المدروس من السكان، وقد ينسب ذلك إلى جملة سكان المنطقة، وتستخدم طريقة النقط أو الدوائر النسبية في تمثيل هذا التوزيع المطلق أو النسبي على الخريطة، ويمكن أيضًا استخدام التظليل النسبي لأحجام السكان.

ب- التوزيع حسب الكثافة:

تعد دراسة كثافة السكان بأنواعها المختلفة على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية؛ وذلك لأنَّها تعطي وضوحًا أكثر عن العلاقة بين السكان والأرض، ومن المعروف أنَّ الكثافة السكانية هي نسبة عدد السكان إلى متغير آخر غير سكاني مثل الأرض وغيرها من المتغيرات الأخرى، ولتوضيح ذلك يمكن التعرف على أهم أنواع الكثافات السكانية على النحو التالي:

أ- الكثافة العامة أو الحسابية (الخام) Arithmetic, Gross Density:

ويتم الحصول على هذا النوع من الكثافة من خلال قسمة إجمالي عدد السكان على المساحة الكلية للمحلات العمرانية الريفية، وفي حالة المقارنة بين كثافات المدن أو القرى فإنَّ الكيلو مترات تصبح وحدات مساحية كبيرة لذلك يفضل استخدام الوحدات المساحية الصغيرة مثل الفدان أو الهكتار، وحساب هذا النوع من الكثافة بسيط جدًا نظرًا لتوفر إجمالي عدد السكان والمساحة لأغلب المحلات العمرانية الريفية، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ الكثافة العامة تعطي نتائج غير دقيقة لأنَّه يدخل في حسابها الأراضي الصحراوية أو الأراضي غير المأهولة بالسكان.

❖ ويمكن حساب الكثافة العامة للسكان في المحلات العمرانية الريفية باستخدام المعادلة الآتية:

إجمالي عدد السكان

إجمالي مساحة القرية بالفدان = عدد السكان نسمة/ فدان

ب- الكثافة الصافية (الخالصة) Net Density:

ويطلق عليها أيضًا الكثافة الفيزيولوجية وفيها ينسب عدد السكان إلى المساحة المعمورة من القرية فقط أي أنَّه يتم استبعاد الأجزاء غير المأهولة بالسكان مثل الصحاري والغابات الكثيفة، وفي دراسة المدن قد يستبعد من المساحة كل المناطق التي لا يعيش فيها السكان مثل الطرق والحدائق والشوارع الواسعة والملاعب والمباني العامة؛ وذلك للحصول على الكثافة الصافية.

❖ ويمكن حساب الكثافة الصافية للسكان في المحلات العمرانية الريفية باستخدام المعادلة الآتية:

إجمالي عدد السكان

إجمالي مساحة القرية المأهولة بالفدان = عدد السكان نسمة/ فدان

ج- الكثافة الزراعية:

وفيها ينسب عدد السكان الذين يعملون بالزراعة أو بالأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها إلى مساحة الأراضي الزراعية، وقد يكون الرقم الناتج أقل من الكثافة الصافية أو أكبر، وذلك حسب نسبة المشتغلين بالزراعة في المجتمع، ويلاحظ أنَّ السكان الزراعيين الذين يؤخذون في الاعتبار عند حساب الكثافة الزراعية قد يصعب تحديدهم فهل يضم النساء العاملات بالزراعة وكذلك الأطفال وكبار السن الذين قد يكون لهم دور مهم في العمليات الزراعية أم يكتفي بحساب الذين يدخلون في قوة العمل فقط، كما أنَّ تباين حجم الملكيات الزراعية، وأساليب الزراعة هل هي زراعة واسعة تعتمد على الآلات أو كثيفة تعتمد على الأيدي

العاملة كل ذلك يؤدي إلى تباين الكثافات الزراعية من دولةٍ إلى أخرى، ويمكن حساب الكثافة الزراعية من خلال المعادلة التالية:

❖ ويمكن حساب الكثافة الصافية للسكان في المحلات العمرانية الريفية باستخدام المعادلة الآتية:

$$\text{عدد السكان نسمة/ فدان} = \frac{\text{إجمالي عدد العاملين بالزراعة}}{\text{إجمالى مساحة الأراضى الزراعية بالفدان}}$$

د- الكثافة الاقتصادية العامة General Economic Density:

عند حساب أنواع الكثافات السابقة تكون المساحة والسكان هي الأساس مع وجود بعض الفروق في تفصيلات المساحة والسكان، أما في الكثافة الاقتصادية العامة فإنَّ الأمر مختلف نوعًا ما فالبسط لا يضم السكان من حيث عددهم فقط ولكن يضاف إلى ذلك خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية مثل درجة التقدم التكنولوجي، وذلك من خلال التوصل إلى الطاقة الإنتاجية للسكان معدلات استهلاكهم، ومتوسط الدخل السنوي، ومستويات المعيشة، أما المقام فإنَّه لا يكتفى فيه بالمساحة الكلية أو مساحة الأراضي الزراعية أو مساحة المعمور فقط ولكن من الضروري أن يضم مجموع الموارد الطبيعية، ويمكن حساب الكثافة الاقتصادية العامة من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{إجمالي عدد السكان + الخصائص الاقتصادية والاجتماعية}}{\text{إجمالي المساحة المأهولة + إجمالي الموارد الطبيعية}}$$

وبذلك يتعذر الحصول على الكثافة الاقتصادية العامة غير دقيق؛ ولذلك فإنَّه يفضل استخدام صور الكثافة الأخرى بدلاً من الكثافة الاقتصادية التي قد تعتمد في حسابها على أسس غير معبرة أو يصعب التوصل إليها[1].

---

[1] أحمد على إسماعيل: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، ط٨، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧، ص، ص ٢٠٢- ٢٠٥.

٥- معدل التزاحم:

ويقصد به توزيع السكان داخل الوحدات السكنية تعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي عدد السكان}}{\text{إجمالي عدد الحجرات بالوحدات السكنية}} = \text{شخص/ حجرة}$$

ويمكن القول بأنَّ هذا النوع من الكثافة يلائم المدينة أكثر من القرية؛ نظرًا لتوفر البيانات عن عدد الحجرات بصورة تفوق القرية .

ثالثًا- نمو السكان:

يطلق تعبير نمو السكان Growth تجاوزًا على التعبير السكاني Change بالزيادة أو النقص، ويطلق على هذه العملية حركة السكان عبر الزمان، وهناك أيضًا ما يسمى بحركة السكان في المكان سواء بالهجرة الريفية أو الهجرة الخارجية، وهي تعتبر جميعًا وثيقة الارتباط بصفة عامة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وهناك عدة وسائل لحساب التغير في عدد السكان سواء في نسبة مئوية أم في معدل ثابت، ومن أشهر المعادلات المستخدمة في حساب معدل النمو السكاني المعادلة التالية:

$$ر = \frac{س١ - س \div س}{ن} \times ١٠٠$$

حيث إنَّ ر= معدل النمو السنوي، س= عدد السكان في السنة الأحدث، س١= عدد السكان في السنة الأقدم، ن= الفرق بين عدد السكان خلال السنتين.

ومن المعروف أنَّ التغير السكاني يرتبط بعاملين أحدهما طبيعي وهو الفرق بين المواليد والوفيات، والثاني غير طبيعي يتمثل في الفرق بين الهجرة الوافدة والنازحة، وبصفةٍ عامةٍ يلاحظ في حركة السكان الريفية على المستوى العالمي أنَّها تتجه نحو التناقص العددي؛ ولذلك يمكن دراسة العوامل المؤدية إلى التناقص السكاني بالريف إلى العوامل التالية:

١- التناقص الطبيعي (البيولوجي):

يحدث هذا التناقص عندما تزيد معدلات الوفيات عن معدل المواليد، وتعجز الهجرة الصافية عن تعويض هذا التناقص السكاني، وهذا النوع من تناقص السكان نادر الحدوث في الوقت الحالي، ويحدث هذا النوع من التناقص عندما يهاجر الشباب في سن الزواج من مجتمع ما فيحدث خلل واضح في هرمه السكاني، كما ذلك المجتمع لا يجذب هجرة من الشباب تعوض الهجرة النازحة منه؛ نظرًا لظروفه الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، ومن هنا يحدث التناقص البيولوجي.

٢- التناقص غير الطبيعي:

وينتج هذا النوع من التناقص عن الهجرة النازحة من الريف إلى المدن وهي ظاهرة عالمية؛ لأنَّها تمثل أهم تيارات الهجرة الداخلية بمعظم دول العالم، ومعظمها في الغالب يرجع لأسباب اقتصادية، فعلى سبيل المثال تنقسم الهجرة في فرنسا إلى نوعين هما:

أ- هجرة وظيفية (Occupational):

ويقصد بها خروج الفلاحون ذوو الخبرة خروجًا اضطراريًا للحصول على ملكيات إضافية من الأرض لإمداد أسرهم بدخل أكبر وتنطبق على ذلك هجرة الزراعيين من غير المالكين.

ب- هجرة غير وظيفية (Non- Occupational):

وتعني خروج الشباب من القرى التي يعيشون فيها التي تتسم بازدحامها بالسكان بحثًا عن حياة أكثر يسر.

وإذا كانت الهجرة عاملاً مؤثرًا في نمو السكان فإنَّها تؤثر بطريق مباشر أيضًا في خصائص السكان سواء من الناحية الديموجرافية أو الاقتصادية والاجتماعية، ويعد التغير في التركيب العمري والنوعي للسكان في بعض الأحيان

أحد نتائج الهجرة، وتكمن دوافع الهجرة في عاملين عامل الدفع أو الطرد، وعامل الجذب على أساس أنَّهما قوتان تحددان مسار تيارات الهجرة، حيث تنقسم تيارات الهجرة إلى ثلاثة أنواع هي:

- الشاب الذي يهاجر لطلب العلم أو سعيًا وراء فرص حياة أفضل، والتمتع بحياة المدن.
- هجرة السكان الذين يعانون من صعوبة الاقتصادية، وهذا النوع هو الغالب كما أنَّه يشكل تيار الهجرة الأساسي.
- الهجرة القهرية وغالبًا تكون في حالة حدوث الكوارث الطبيعية أو في أوقات الحرب، كما هو الحال في حالة جذب محافظة الشرقية لسكان محافظات القناة بعد حرب ١٩٦٧.

❖ **وتتمثل عوامل الطرد في الريف المصري في الأسباب التالية:**

- انعدام ملكية الأرض أو حيازتها.
- الرغبة في الحصول على دخل مستقل.
- المنازعات العائلية والهروب من نمط الحياة في الريف.
- نقص الخدمات والمرافق وانخفاض المستوى المعيشي في القرية.

❖ **ويقابل عوامل الطرد في الريف عوامل الجذب في المدن:**

- اجتذاب الصناعة لعدد كبير من الأيدي العاملة.
- ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الدخل مقارنة بالريف.
- اتجاه الشباب للتغيير وهروبهم من نمط حياة الريف، والرغبة في تغيير نمط حياتهم للأفضل.

وعلى الرغم من شيوع ظاهرة التناقص السكاني الريفي فإنَّه قد توجد بعض الحالات التي يتزايد فيها سكان الريف ولو بنسبة قليلة؛ ويرجع السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها:

١- الهجرة المرتدة أو العكسية إلى الريف؛ وذلك إمَّا من جانب السكان الريفيين الذين انتقلوا إلى المدن لصعوبة الأحوال الاقتصادية في الريف، ولكنهم عادوا إلى القرى للسكن لوجود بعض المشكلات في المدينة مع احتفاظهم بالعمل في المدينة أي أنَّهم جمعوا بين السكن في الريف والعمل في المدينة؛ مما أدى إلى ظهور ما يسمى برحلة العمل اليومية.

٢- اتجاه بعض الأثرياء إلى اتخاذ مساكن لهم في الريف؛ وذلك لما تتميز به المناطق الريفية من هدوء واستقرار.

٣- ظهور بعض المناطق الريفية التي تعتمد على التوسع الزراعي أو النشاط الريفي الجديد وما يترتب عليه من عمليات الجذب السكاني من المناطق الريفية المجاورة، أو من سكان المدن وبخاصةٍ ذوي الخبرات.

٤- ترتب على ارتفاع أسعار الأراضي والسكن في المدن مقارنةً بالمناطق الريفية العودة إلى الريف مرة أخرى، حتى أنَّ أصحاب الورش والمصانع الصغيرة اتجهوا إلى الاستقرار في الريف المجاور إلى المدن؛ وذلك بسبب انخفاض الأسعار في الريف، بالإضافة إلى التهرب من الضرائب.

رابعًا- التركيب الوظيفي للسكان:

تعد دراسة التركيب الوظيفي أو الاقتصادي للسكان على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية، وذلك لأنَّ النشاط الاقتصادي في منطقةٍ ما يعد نتاجًا لخصائص البيئة الطبيعية ولأنماط الموارد الاقتصادية المتاحة؛ مما يؤثر بدوره في خصائص السكان.

وتتمثل الوظيفة الرئيسة لمراكز العمران الريفي في النشاط الزراعي، ويرى العالم هارس (Harris) أنَّ التصنيف الوظيفي لمراكز العمران الريفي تتحدد على أساسين هما: وظائف السكان أو مهنة السكان، وعمالة السكان، والأولى تعني جيع السكان ذوي النشاط، بينما الثانية تقتصر على العاملين بالصناعات التحويلية أو تجارتي الجملة والتجزئة، ويعد الأساس الثاني أكثر دقة في تحديد الأهمية النسبية للوظائف الصناعية والتجارية، بينما يعطي الأساس الأول تصنيف لكل الأنماط الوظيفية.

وتتطلب دراسة الأنشطة الاقتصادية أو النشاط الوظيفي الريفي حساب معامل التوطن للأنشطة الرئيسة، الذي يمكن من خلاله عمل أنماط للوظائف العامة؛ وذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{النسبة المئوية للعاملين بالنشاط في المحلة الريفية إلى جملة السكان ذوي النشاط بها}}{\text{النسبة المئوية للعاملين بالنشاط على مستوى الإقليم (المركز كوحدة إدارية)}}$$

وتنحصر نتيجة هذه المعادلة بين (صفر– وأكثر)، فإذا كان الناتج واحد صحيح دل ذلك على توطن عادي وكلما زاد الناتج عن ذلك دل على معامل توطن أكبر، ويمكن تقسيم سكان الريف حسب التركيب الوظيفي إلى ثلاثة أنماط هي:

١- سكان الريف الأساسيين:

ويتمثلون في السكان الذين يعتمدون مباشرة على الأرض أو البحر، بالإضافة إلى العاملين في النشاط الزراعي، وقطع الغابات، والصيد البحري، كما يدخل العاملون بالمناجم والمحاجر بتلك الفئة وإن كان الكثير منهم يسكنون الحضر.

٢- سكان الريف الثانويين:

وهم الذين يقومون على توفير احتياجات السكان الأساسيين، ويشملون أصحاب المحلات التجارية، وأرباب الحرف، والموظفين الرسميين في الريف.

٣- سكان الريف غير الأصليين:

وهم الذين يقطنون الريف باختيارهم ولكنهم لا ينتمون لأي من الأنشطة الأولية أو الثانوية، فهم في الريف قاطنون أو نزلاء أو عاملون في الدفاع عنه.

خامسًا- خصائص السكان:

تتعدد الخصائص السكانية، حيث تنقسم إلى نوعين الأول فطري (طبيعي) ويشمل النوع، والعمر، والسلالة، والثاني غير طبيعي (مكتسب)، ويشمل الحالة الاجتماعية، والحالة الاقتصادية، والتعلمية، والصحية، والديانة، واللغة، وتعد هذه الخصائص على درجة كبيرة من الأهمية؛ وذلك لما لها من دلالات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المراد دراستها، ويمكن دراسة أهم خصائص السكان في المحلات العمرانية الريفية علي النحو التالي:

أ- التركيب النوعي للسكان:

يقصد بالتركيب النوعي لسكان الريف تقسيم السكان إلى ذكور (Males) وإناث (Females)، وهذا النوع من التركيب ضروري لتفسير العديد من الظاهرات الديموجرافية، حيث إنَّ العلاقة بين الذكور والإناث تؤثر على معدلات الزواج والإنجاب، وهذا يؤثر في نمو السكان ومستقبلهم العددي، حيث إنَّ القدرة على الإنجاب تنخفض حين يختل التوازن العددي بين النوعين، ويرتفع حين يكون التوزيع العددي بينهما عادلاً، ويتحدد التركيب النوعي للسكان بعاملين رئيسين هما:

١-نسبة النوع عند الميلاد وتحسب بالمعادلة الآتية:

$$\frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الإناث}} \times ١٠٠$$

٢-التاريخ السابق للمجتمع من حيث معدلات المواليد والوفيات والهجرة، ففي كثيرًا من الحالات يكون هناك خطأ في تسجيل المواليد؛ نظرًا لتحيز المجتمعات لنوع ضد آخر حسب الظروف، فعلى سبيل المثال تفتخر القبائل البدوية بالذكور وتبخس الإناث حقهن؛ لذلك كانوا يسجلون المواليد من الذكور دون الإناث، وفي المقابل خلال القرن العشرين فقد خشي المصريون من التجنيد وبخاصةٍ أيام الاحتلال الإنجليزي فكانوا يتعمدون تسجيل البنات عن البنين فرارًا من التجنيد، ويمكن حساب معدل الذكورة أو الأنوثة في أي مجتمع عن طرق المعادلة الآتية:

ويعد التركيب النوعي على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية في أي مجتمع، حتى في المجتمعات التي لا تعمل فيها النساء أمَّا المجتمعات التي تعمل فيها النساء فأهميته تتضا العمالة والهجرة، أمَّا بالنسبة لأ

$$\textbf{معدل الذكورة أو الأنوثة} = \frac{\textbf{عدد الذكور أو عدد الإناث}}{\textbf{اجمالي عدد السكان}} \times ١٠٠ \quad ع$$

في المحلات العمرانية الريفية فإنَّها تساعد في التعرف على حجم قوى العمل، وتحديد عبء الإعالة التي يتحملها السكان المنتجون، كما يساعد على رسم خريطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

ب- التركيب العمري للسكان:

تعد دراسة التركيب العمري لسكان الريف من أهم المؤشرات الديموغرافية الدالة على قوة السكان ودرجة حيويتهم ومساهمتهم في قوة العمل، بالإضافة إلى أهميتها في استقراء اتجاهات الخصوبة والوفيات والهجرة واستنتاج بعض الدلالات الاقتصادية والاجتماعية، كما يعد تركيب السكان حسب النوع سجلاً للسكان يعكس صورتهم وحجمهم ودرجة تذبذبهم أو استقرارهم خلال فترات مختلفة، وبصفةٍ

عامةٍ يقسم سكان الريف في مصر إلى ثلاثة مجموعات عمرية حسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وهي:

١- صغار السن:

وتتمثل هذه الفئة في السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، وتمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني، وتتصف بأنَّها فئة غير منتجة، كما أنَّها أكثر الفئات تأثرًا بعاملي المواليد والوفيات؛ وذلك لأنَّ الوفيات ترتفع نسبتها بين صغار السن وخاصةً في الأعمار المبكرة، وقد أخذت نسبتها في الانخفاض بين سكان الريف؛ وذلك نظرًا لتراجع نسبة الخصوبة في الريف بشكل واضح، ويطلق على هذه الفئة العمرية المعولين من صغار السن، **ويمكن حساب نسبة الإعالة الصغرى بالمعادلة التالية:**

$$\text{نسبة الإعالة الصغرى} = \frac{\text{صغار السن أقل من (١٥) سنة}}{\text{عدد السكان (١٥- ٦٤) سنة}} \times ١٠٠$$

٢- متوسطو السن (البالغون):

تتراوح أعمار هذه الفئة ما بين (١٥- ٦٤) سنة، وتمثل الفئة المنتجة في المجتمع؛ وذلك لأنَّها تمثل قوة العمل الحقيقية التي تتحمل عبء الإعالة في أي مجتمع، كما أنَّها تسهم في نمو السكان وتعتمد عليها فئتي صغار السن وكبار السن، حيث أنَّها الأكثر قدرة على الحركة والهجرة.

٣- كبار السن:

وتزيد أعمار هذه الفئة عن ٦٥ سنة، وهي أصغر فئات السكان حجمًا؛ وذلك لأنَّ نسبتها ضئيلة جدًا إذا ما قورنت بالفئتين السابقتين، وتعد انعكاس حقيقي لوضع المجتمع؛ وذلك لأنَّ حجم هذه الفئة مرتبط بشكل مباشر بمدى التقدم والعناية الصحية بالريف، **وتحسب نسبة الإعالة لكبار السن بالمعادلة التالية:**

$$\text{نسبة الإعالة لكبار السن} = \frac{\text{كبار السن (٦٥ سنة فأكثر)}}{\text{عدد السكان (١٥- ٦٤) سنة}} \times ١٠٠$$

ج- تركيب السكان حسب الحالة الزواجية:

يعد تركيب السكان حسب الحالة الزواجية من العوامل الأساسية التي تعكس بدرجةٍ كبيرةٍ بعض الأنماط المهمة المتعلقة بسن الزواج وتكوين الأسرة، ويؤثر ذلك بشكلٍ مباشرٍ على نمط الإنتاج، ونوعية المسكن الريفي، وبصفة عامة يصنف السكان حسب الحالة الزواجية إلى الفئات التالية:

- الذين لم يسبق لهم الزواج (Never Married):
- المتزوجون (Married).
- المترملون (Widowed).
- المطلقون أو المنفصلون (Divorced or Separated).

وبصفة عامة يمكن الحصول المعدلات الإحصائية الخاصة بتركيب السكان حسب الحالة الزواجية من خلال المعادلات التالية:

$$\text{١- معدل الزواج العام} = \frac{\text{عدد حالات الزواج خلال العام}}{\text{عدد السكان في منتصف نفس العام}} \times ١٠٠٠$$

$$\text{٢- معدل الطلاق العام} = \frac{\text{عدد حالات الطلاق خلال العام}}{\text{عدد السكان في منتصف نفس العام}} \times ١٠٠٠$$

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه المعدلات غير دقيقة لأنها تُنسبُ إلى كل السكان، وللحصول على معدل دقيق يمكن أن تقتصر على عدد السكان في سن الزواج أو الطلاق فقط.

د- التركيب المهني لسكان الريف:

يقصد بالتركيب المهني لسكان الريف توزيعهم على المهن المختلفة، كما أنَّ التركيب المهني للسكان له علاقة وثيقة بالكثير من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان الريف، وتعد دراسة التركيب المهني للسكان على قدر كبير من الأهمية؛ وذلك لأنَّ البيانات الخاصة بالتركيب المهني تعتمد عليها جميع المؤشرات المتعلقة بالعمالة أو البطالة، بالإضافة إلى دورها في التعرف على أنواع الأعمال التي يؤديها العاملون في البيئة الاقتصادية للدولة، ويمكن تصنيف سكان الريف حسب التركيب المهني إلى ثلاثة قطاعات هي:

١- **الأنشطة الأولية: (Primary Activities)**

ويضم هذا القطاع الأنشطة القديمة التي يتم من خلالها الحصول على المنتجات من مصادرها الأولية فوق اليابس أو من الماء وتشمل حرف الجمع والالتقاط والصيد والقنص، والزراعة، وأعمال الغابات.

٢- **الأنشطة الثانوية: (Secondary Activities)**

يتم من خلال هذه الأنشطة زيادة قيمة المنتجات من خلال تغيير أشكالها عن طريق التصنيع وتحويلها إلى سلع قابلة للاستهلاك، وتتصف أنشطة هذا القطاع بالتعقد وفي معظم الأحوال يتم إنتاج السلعة من خلال عدة مراحل، فقد يتم إنتاج سلعة ما تكون مادة خام لسلعة أخري يتم تصنيعها في مرحلة ثانية، بالإضافة إلى تعدد فرص قيام الأنشطة الثانوية في عدة مواقع على أساس الارتباط بعدد من العوامل: موقع المادة الخام، الأيدي العاملة، الأسواق.

٣- **الأنشطة الثالثة: (Tertiary Activities)**

اتفق معظم الجغرافيون على أن حرف المرتبة الثالثة يمكن اعتبارها مكملة للأنشطة الأولية والثانوية، وببساطة يمكن اعتبار الأنشطة الثالثة تمثل

المرحلة الثالثة في هرم الإنتاج، حيث يتم نقل السلع من مصانع إنتاجها إلى الأسواق.

المراجع

١- أحمد على إسماعيل: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، ط٨، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧.

٢- حمدي أحمد الديب: جغرافية العمران الريفي أسس وتطبيقات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٥.

٣- جمال حمدان: جغرافية المدن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، لا يوجد تاريخ الطبعة.

٤- عمر محمد علي محمد: جغرافية العمران الريفي- أسس وتطبيقات، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠١٥.

٥- عبد الفتاح محمد وهيبة: جغرافية العمران، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨.

٦- فتحي محمد أبو عيانة: جغرافية السكان، أسس وتطبيقات معاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٤.

٧- فتحي محمد أبو عيانة: جغرافية العمران دراسة تحليلية للقرية والمدينة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣.

٨- فتحي محمد أبو عيانة: مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

٩- فتحي محمد أبو عيانة: السكان والعمران الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

١٠- فتحي محمد مصيلحي خطاب: الجغرافيا البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، ط ٢، مركز معالجة الوثائق، المنوفية، ١٩٩٤.

١١- محمد خميس الزوكة: في جغرافية العمران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

١٢- محمد خميس الزوكة، نوال فؤاد حامد، في جغرافية الريف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

١٣- محمد خميس الزوكة: الجغرافيا الزراعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١١.

١٤- محمد مدحت جابر: جغرافية العمران الريفي والحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٥- وفيق محمد جمال الدين إبراهيم: الجغرافيا الزراعية، مطبعة أم القرى، بنها، ٢٠١٦.